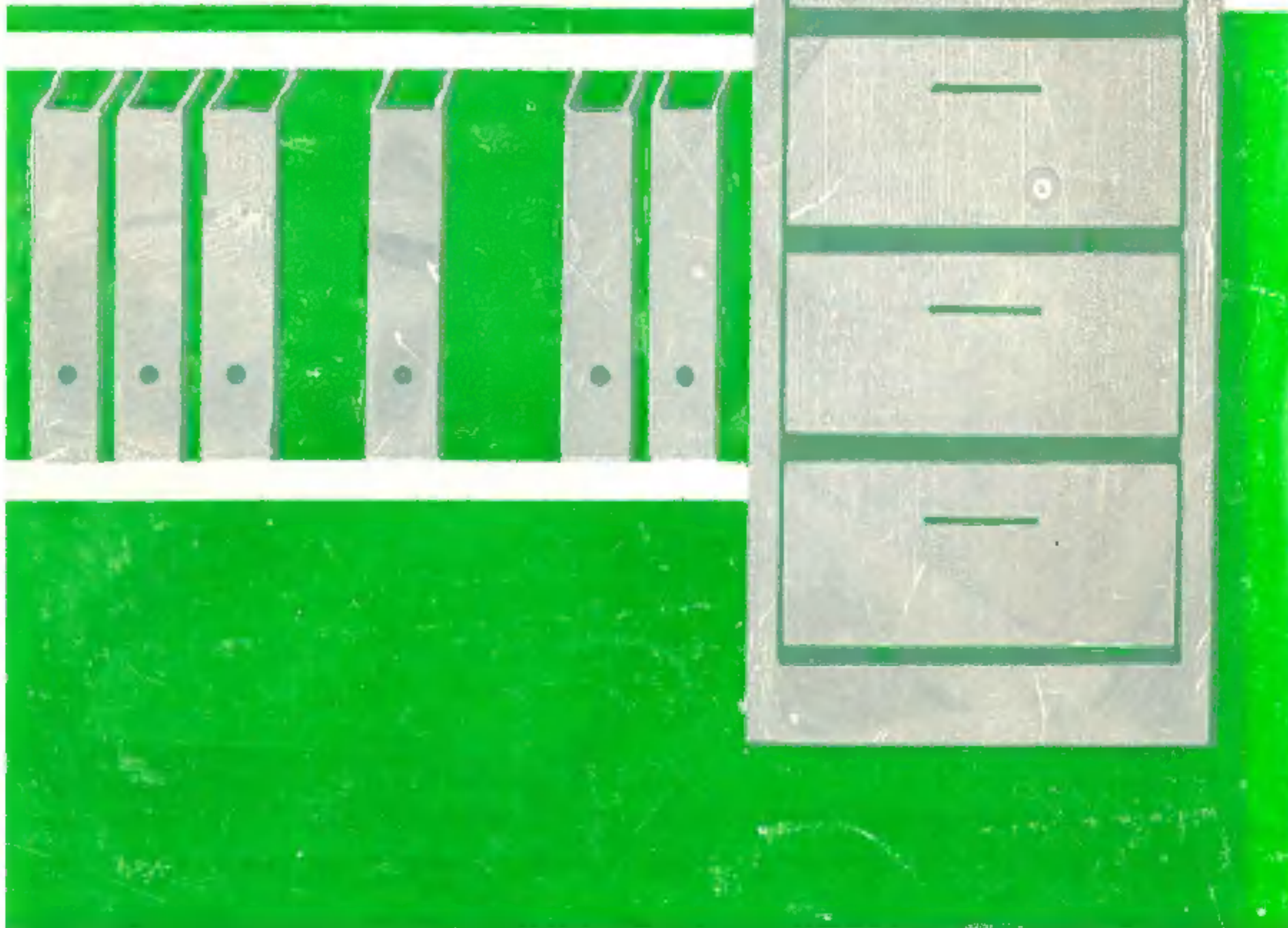


دليل تنظيم المحفوظات والسكرتارية والأعمال المكتبية

تأليف
أبو الفتوح حامد عودة



دليل تنظيم المحفوظات والسكرتارية والأعمال المكتبية

تأليف
أبو الفتوح حامد عودة

١٩٨٧

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد القاهرة

مقدمة

عزيزى القارىء

سبق أن قدمت لك عام ١٩٥٨ كتابى الاول فى مجال المحفوظات تحت عنوان « تنظيم المحفوظات فى دور الحكومة والشركات » ، ثم قدمت لك كتابى الثانى عام ١٩٦٨ تحت عنوان « الطرق الحديثة فى ادارة وتنظيم المحفوظات » ، ثم قدمت لك كتابى الثالث عام ١٩٧٥ تحت عنوان « المحفوظات ، التداول ، التصنيف ، الفهرسة ، الحفظ » ، ثم قدمت لك عام ١٩٨٥ كتابى الرابع تحت عنوان « الارشيف » ، ولقد تبين لى من استعراض هذه الكتب الاربعة أن الجانب العملى لم يأخذ حقه الكامل فى كل من هذه الكتب ، لذلك قررت أن اصدر هذا الكتاب ليكون دليلا عمليا للعاملين فى مجال السكرتارية والمحفوظات ، ليمكنهم الاسترشاد بما تضمنه من قواعد وأسس فى مجال أعمالهم لاماكان تنظيم المحفوظات والسيطرة عليها من ناحية ، ثم البدء فى تحويلها الى نظم المعلومات الحديثة ونظرا لما انتشر من علاقة بين اعمال السكرتارية واعمال المحفوظات فقد قررت أن الحق به قسما خاصة يتضمن عددا من الدراسات التى قمت بوضعها خلال الفترة السابقة فى مجال السكرتارية والاعمال المكتبية .

وانى لأدعو الله أن يستفيد القارىء والباحث والمنظم العربى من هذا الكتاب الفائدة المرجوة ، والله ولى التوفيق .

المؤلف

Introduction

1.1

The first part of the paper discusses the importance of understanding the underlying mechanisms of the system. This is followed by a detailed description of the experimental setup and the data collection process. The results of the experiments are then presented, showing the effectiveness of the proposed method in various scenarios. The paper concludes with a discussion of the limitations and future work.

The second part of the paper focuses on the theoretical analysis of the system. It provides a rigorous proof of the convergence of the algorithm and discusses the stability of the system under different conditions.

The third part of the paper presents the implementation details of the system. It describes the hardware and software components used in the experiments and provides a detailed description of the code.

1.2

المحتويات

القسم الأول

تنظيم المحفوظات

الصفحة

٩	الفصل الأول : أهمية المحفوظات في المنظمات الحديثة .
١٥	الفصل الثاني : مجالات تنظيم المحفوظات .
١٩	الفصل الثالث : إجراءات العمل في المراسلات الواردة والصادرة .
٢٩	الفصل الرابع : متابعة المراسلات الواردة والصادرة .
٣٥	الفصل الخامس : أسس التصنيف .
٤٧	الفصل السادس : طرق الترقيم .
٦٥	الفصل السابع : الفهرسة وإنشاء الفهارس الموضوعية
٨٩	الفصل الثامن : فهارس أسماء الأشخاص .
٩٩	الفصل التاسع : فهرسة أنواع خاصة من المواد .
١٠٣	الفصل العاشر : طرق حفظ وتداول الملفات .
١١١	الفصل الحادي عشر : التخزين والترحيل والاستهلاك .
١٢٣	الفصل الثاني عشر : التشريعات الأساسية للمحفوظات في ج.م.ع .
١٢٩	الفصل الثالث عشر : المحفوظات كمصدر للمعلومات .
١٣٣	الفصل الرابع عشر : نموذج دليل الإجراءات لأعمال المحفوظات في إحدى الهيئات العامة .
١٦٣	الفصل الخامس عشر : التدريب في مجال المحفوظات .

القسم الثاني

السكرتارية والاعمال المكتبية

١٧٣	الفصل الأول : اعمال السكرتارية .
١٨٣	الفصل الثاني : الادارة المكتبية .
١٨٧	الفصل الثالث : الأفراد .
١٩٣	الفصل الرابع : الاعمال المكتبية .
١٩٩	الفصل الخامس : معدلات الأداء .
٢١١	الفصل السادس : الاتصالات الادارية .
٢١٩	الفصل السابع : ادارة الاعمال الورقية .
٢٣٣	الفصل الثامن : تصميم النماذج والرقابة عليها .
٢٤٥	الفصل التاسع : تنظيم وثائق الاجتماعات الرسمية
٢٥١	الفصل العاشر : تنظيم مستندات الشكاوى .
٢٥٩	الفصل الحادي عشر : المعدات والآلات وأماكن العمل .

القسم الاول

تنظيم المحفوظات

الفصل الأول

أهمية المحفوظات في المنظمات الحديثة

أولاً : ماهي المنظمات :

يعتبر العصر الحديث بحق عصر المنظمات ، ذلك أن أي خدمة يراد تقديمها أو أي عمل اقتصادي ، يتطلب بالضرورة وجود منظمة تتخصص لتلك الخدمة أو هذا العمل الاقتصادي ، ويتميز العصر الحديث بوجود الأعداد الكبيرة من المنظمات من وزارات وشركات وجامعات ومستشفيات وسجون وما شابه ذلك من المنظمات التي تحاول قدر طاقتها تلبية احتياجات معينة أو إشباع حاجات معينة لدى الجماهير .

ويكون لكل منظمة عادة هدف محدد تعمل على الوصول إليه ، لذلك فإنه يحدد للتقسيمات التنظيمية لكل منظمة اختصاصات واضحة يكون الغرض الأساسي لها هو تحقيق هذا الهدف ، ومن المعروف أن الاختصاصات تمثل المسؤوليات المحددة لكل تقسيم تنظيمي سواء أكان ذلك التقسيم إدارة عامة أو إدارة أو قسماً ، كما تعبر الاختصاصات عن الأنشطة التي يجب أن تقوم بها الإدارة أو القسم خلال عملها اليومي .

ثانياً : ماهي نظم العمل :

أنه لكي يتم القيام بالاختصاصات المحددة في التنظيم الإداري فإن الأمر يتطلب وضع نظم للعمل ، ويلاحظ أن كل جهاز إداري يعمل في ظل العديد من النظم ، فهناك نظام الأفراد الذي يحدد إجراءات تعيين الأفراد ومرتباتهم وعلاواتهم وغير ذلك ، وهناك أيضاً النظام المالي الذي يحدد إجراءات الإيرادات والمصروفات وغير ذلك ، وهناك أيضاً نظام المخازن الذي يحدد إجراءات دخول الاصناف إلى المخزن وإجراءات صرفها والرقابة عليها وجردها وغير ذلك ، هناك العديد من نظم العمل التي تتفق غالباً في خصائص عامة كالآتي :

- ١ - تحديد العملية المستهدفة .
- ٢ - تحديد خطوات العملية والتي تتمثل في الاجراءات .
- ٣ - كل اجراء يتطلب التسجيل في وثيقة قد تكون في شكل رسالة أو مذكرة أو استمارة أو قد يسجل الاجراء في سجل معين .
- ٤ - لايعترف النظام عادة بأى اجراء شفوى ولكن لابد أن يسجل الاجراء ليكون سنداً للقائم به أو سنداً عليه .

ومن هنا تتضح أهمية الوثائق التي تعتبر الوعاء الاساسى لكل البيانات والاجراءات التي تمت في المنظمة .

ثالثاً : نظم تقليدية :
أن طبيعة العمل الإدارى أو المكتبى في أى منظمة عبارة عن اتصالات مكتوبة في شكل وثائق تتحرك في اتجاهات مختلفة وترد الى الإدارات والاقسام ، وتكون هذه الوثائق إما لطلب اتخاذ اجراء معين ، أو لمجرد الابلاغ ، أو قد تكون تشريعات وتعليمات ونظم عمل ، هذه الوثائق تأخذ مايسمى الدورة المستندية طبقاً لنظام العمل الموضوع وبحيث تتم فيها جميع الاجراءات اللازمة ثم ينتهى بها المطاف الى الحفظ .

والحفظ التقليدى المتبع منذ أن توصل الانسان في العصر الحديث الى أهمية الحفظ هو تجميع الوثائق في ملفات بحيث يخص كل ملف لموضوع أو اسم معين أو حالة معينة وهكذا ، وتتجمع في كل ملف جميع الوثائق التي تنتمى اليه . والحفظ هنا ليس لمجرد المحافظة على الأوراق بل للرجوع اليها عند الحاجة ، وتعتبر البيانات التي تتضمنها مجموعة ملفات خاصة بمنظمة ما ، رصيذاً هاماً لهذه المنظمة ، فهي تمثل الاجراءات التي اتخذت وجميع حالات النجاح والفشل والخبرات المختلفة والتي تكون محلاً للرجوع بصفة منتظمة ولفترة من الزمن نحس بعدها أننا لسنا في حاجة الى بعض الملفات فيتم تحويلها الى مخزن الحفظ حيث تظل لفترة اخرى في هذا المخزن وهكذا تستمر هذه الدورة .

وإذا نظرنا الى عملية الرجوع نظرة تحليلية فاننا سنجد أن ذلك يتم في الحالات الآتية :

١ - قد يطلب الموظف المختص استيفاء الاشارات الموجودة في المراسلة كالاشارة الى مراسلة سابقة واردة أو صادرة للتعرف على جميع مراحل الموضوع .

٢ - وقد يكون الطلب هو التعرف على القاعدة التي تنظم اجراء معيننا وذلك بالرجوع الى القرارات أو التعليمات أو النظم في هذا المجال .

٣ - ومن أهم حالات الرجوع الى الملفات هو أن يطلب الموظف المختص الوثائق المتعلقة بموضوع معين أو باسم معين . وقد يكون طالب المعلومات على علم بالأرقام والتواريخ وقد لا يكون على علم بها ، ويتطلب ذلك من المسئول عن تنظيم الملفات أن يكون لديه الخبرة الفنية التي تساعد على توفير مثل هذه الطلبات عن طريق الفهارس .

٤ - وهناك حالة رابعة وهي حالة الرجوع للدراسة المتعمقة لغرض المقارنة أو التوصل الى البادى العامة التي تحكم اتجاهها معيننا ، وهذه الحالة تتطلب الرجوع الى عدد من الملفات وربما الى مصادر أخرى غير الملفات .

رابعاً : مقومات نظام الحفظ التقليدى :

يتضح من العرض السابق أن طبيعة العمل المكتبى فى أى مذبلمة من حيث كونها عمليات اتخاذ اجراءات معينة وتجميع بيانات ومطومات مفيدة فى المجال الذى تعمل فيه ، وحفظ الوثائق فى الملفات التى تكون محلا للرجوع لفترة من الزمن ، هذه الطبيعة تفرض وجود هذا النظام الذى لا يبدل له ، ويتكون هذا النظام من المقومات الآتية : -

١ - سجلات تسجل فيها بيانات عن المراسلات الواردة والصادرة ويمكن عن طريقها التعرف على موقف هذه المراسلات خصوصا اذا كانت السجلات مهيأة لعملية المتابعة .

٢ - فهرس تتجمع فيها بيانات عن الملفات وتستخدم فيها أساليب التصنيف والترقيم العلمية بحيث يأخذ كل ملف رقما ، كما أن هذه الفهارس يمكن عن طريقها التعرف بسرعة وبسهولة على رقم الملف المطلوب ، ومن المعروف أن الفهارس تتنوع من ناحية مضمونها ، فهناك الفهارس الموضوعية وفهارس الاسماء وفهارس المشروعات وغير ذلك .

٣ - الحفظ ، حيث تتجمع الملفات في ادراج أو دواليب وترتيب ترتيبا رقميا طبقا للفهارس المستخدمة ، أو بأي طريقة أخرى من طرق الترتيب .

خامسا : معوقات ومشاكل :

ان أساليب الحفظ والاسترجاع التقليدي للبيانات التي تعتمد على استخدام الفهارس بأنواعها وأشكالها المختلفة لغرض تحديد رقم ملف الموضوع الذى يحتمل أن يجد فيه الباحث مايسمى اليه من البيانات والمعلومات ثم الرجوع الى الملف لاستقاء المعلومات ، هذا الاسلوب تختابه المشاكل الآتية : -

١ - أن الباحث يكون فى حاجة الى معلومة محددة ، وقد تكون هذه المعلومة مجرد رقم أو تاريخ أو اسم معين يستغرق البحث عنها ساعات بين صفحات ملف أو أكثر .

٢ - أن الباحث قد يكون فى حاجة الى معلومات ذات مجال واسع مما يتطلب البحث فى ملفات متعددة .

٣ - أن الفهارس قد لاتكون وافيه بأغراض البحث أى أنها لاتوصل الى تحديد مكان البيانات والمعلومات ، وأبسط وأهم أسباب عدم وفائها هو الخطأ فى اختيار طريقة التصنيف المطبقة فى الفهارس كان تستخدم الطريقة الاسمية حيث تكون الطريقة الموضوعية هى المطلوبة ، أى أن الحاجة الى المعلومات تكون طبقا للموضوع وليس طبقا للاسم .

٤ - أن عدم انتظام الحفظ من حيث مركزيته أو لامركزيته ، وعدم مراعاة العوامل التى تؤيد استخدام إحدى الطريقتين دون الأخرى ، هذا بالإضافة الى عدم مراعاة مبدأ هام من مبادئ التنظيم الإدارى وهو التنسيق فى حالة استخدام الطريقة اللامركزية ، كل هذا ينتج عنه بعبارة مصادر المعلومات مما يجعل الوصول اليها صعبا .

٥ - أن الملفات بشكلها وأوضاعها الحالية من حيث : -

- (أ) عدم تطبيق أساليب الفرز والترحيل والاستهلاك عليها بصفة مستمرة .
- (ب) تضخمها .
- (ج) افتقارها .
- (د) عدم انتظام الحفظ فيها .

هذه الأوضاع وغيرها تجعل عملية الرجوع الى الملفات صعبة كما ان الوصول الى المعلومات المطلوبة يكون في احوال كثيرة عملية شاقة ومجهددة .

بالاضافة الى ما سبق فان الادارة التقليدية لازالت مصرة على استخدام مصدرين أساسيين لاستقاء معلوماتها ، فالمعلومات الموضوعية تستقى من الملفات وقد عرضنا أوضاعها ، والمعلومات الكمية تستقى من المصادر الاحصائية وكلنا يعرف قصورها أما ما عدا ذلك من المصادر فانها مهمة اهمالا كاملا ، أو اهمالا جزئيا .

وان أي قصور أو نقص في امداد الادارة بما يلزمها من بيانات ومعلومات يعنى تعريضها الى اتخاذ قرارات غير سليمة أو ناقصة مما يؤثر تأثيرا سيئا على المنظمة .

سادسا : اهمية الوثائق للمنظمة :

ويتم تدفق البيانات والمعلومات خلال عمليات الاتصال داخل المنظمة وقد تكون هذه البيانات والمعلومات في شكل مراسلات أو تقارير أو مطبوعات أو تعليمات أو ما شابه ذلك ، يتم تبادلها بين الوحدات الادارية المختلفة حيث يطالع عليها المختصون ثم ينتهى بها المطاف الى الحفظ اما طرف المختصين أو في وحدات الحفظ التى يكون بها عادة فهارس يمكن بها تصنيف هذه المواد في مجموعات وتسهيل الرجوع اليها عند الحاجة .

ونظرا لما تتميز به المحفوظات من أنها تعتبر المصدر الاساسى لأمداد المختصين بما يلزمهم من بيانات ومطومات ، لذلك فانه من الضرورى الاهتمام بها خلال عمليات انشائها وتداولها وحفظها وتيسير الرجوع اليها وتخزينها والتصرف فيها .

ومن الملاحظ أن العمل في أى مكتب ادارى في المنظمة يتمثل في مجالسين أساسيين : -

١ - اتخاذ إجراءات محددة طبقا لنظام العمل المتبع .

٢ - تجميع بيانات ومطومات للرجوع اليها عند الحاجة ، ومن المعروف أن لكل مكتب اختصاص محدد طبقا للتنظيم الادارى الموضوع ، ويقوم كل مكتب

باختصاصاته طبقا لنظام العمل الذى يحدد الاجراءات التى تتم فى كل عملية ، ويتطلب كل اجراء بالضرورة وثيقة ليسجل فيها ، فلما أن تنشأ وثيقة خاصة أو يسجل الاجراء فى وثيقة سبق أنشاؤها ، ومن الملاحظ أن بعض العمليات تكون بسيطة تتطلب اجراء واحدا أو اثنين ، وبعضها الآخر يتطلب ربما عشرات الاجراءات ، وقد تتم هذه الاجراءات خلال فترة زمنية طويلة مما يستلزم العمل على تجميع وثائق كل عملية للتعرف على تطوراتها .

وتكون الاتصالات المكتوبة عادة فى شكل مراسلات من أصل وصورة يصدر الاصل الى الجهة الموجهة اليها وتحفظ الصورة كمرجع فى ملف العملية ، أو قد تكون فى شكل استمارة من أصل وصورة وإذا كانت الاستمارة من أصل فقط فأنها ترفق عادة ب خطاب ارفاق من أصل وصورة يتضمن بيانات عن هذه الاستمارة وهكذا .

وهنا تظهر أهمية الحفظ المنظم الذى يمكن عن طريقه الوصول الى وثائق أى موضوع عند الحاجة اليها وذلك فى المجالين الآتيين : -

١ - أن الوثائق الناتجة عن نشاط أى منظمه يكون لها عادة اغراض محددة خلال الاحداث المختلفة فهي قد تتضمن التزامات أو حقوقا أو واجبات وهي من هذه الناحية تكون ادلة اثبات قانونية يمكن الاعتداد بها ، كذلك فإن وجود أى وثيقة مع غيرها من الوثائق السابقة لها واللاحقة عليها وفي منظمة معينة وتحت « ولاية قانونية » لهذه المنظمة يعطيها قدرا كبيرا من الحجية القانونية .

٢ - تعتبر مجموعة الوثائق الخاصة بنشاط أى منظمة مصدرا أساسيا من مصادر البيانات والمعلومات اللازمة سواء بالنسبة للعمل اليومى ، أو بالنسبة للإدارة العليا لاتخاذ القرارات السليمة فى التوقيت المناسب ، أو بالنسبة لما تتضمنه من بيانات لازمة لعمليات التخطيط .

الفصل الثاني

مجالات تنظيم المحفوظات

أولاً : ماذا يعنى تنظيم المحفوظات •

- ١ - ايجاد وحدات مختصة بأعمال المحفوظات تستقبل المراسلات المتداولة وتعتنى بها خلال تسجيلها وتسليمها وفهرستها وحفظها وتسهيل الرجوع اليها •
- ٢ - اعداد نظم تلبي احتياجات العمل •
- ٣ - توفير الأفراد المدربين اللازمين للعمل •
- ٤ - توفير الامكانيات المادية اللازمة من معدات وأدوات وأماكن •

ثانياً : ماهو أساس التنظيم :

- ١ - نظام العمل الذى يصدر فى شكل دليل اجراءات يتضمن عرضاً تفصيلياً للاجراءات وذلك بترتيب العمليات ترتيباً منطقياً ثم عرض اجراءات كل عملية مع ابراز النقاط الآتية :

(أ) أهمية الاجراء (كلما تطلب الامر ذلك)

(ب) من الذى يقوم بالاجراء

(ج) خطوات الاجراء

(د) مكان القيام بالاجراء

(هـ) وقت القيام بالاجراء (كلما تطلب الامر ذلك)

٢ - الأفراد اللازمون للقيام بالعمل ، مع مراعاة جانبين هامين هما :

(أ) أن يكون الأفراد مؤهلين علمياً عن طريق الحصول على مؤهلات مناسبة ،

وأن يكونوا مؤهلين عملياً عن طريق الدورات التدريبية أو ممارسة

للعمل لفترة مناسبة •

(ب) أن يتناسب عدد الأفراد مع حجم العمل المتوقع وذلك عن طريق

استخدام معدلات الاداء (سنفرد فصلاً خاصاً لمعدلات الاداء وهو

الفصل الخامس فى القسم الثانى) •

- ٣ - أن تكون الامكانيات المادية من معدات وادوات وافية بأغراض العمل .
(سنفرد فصلا خاصا للمعدات والادوات وهو الفصل الحادى عشر فى القسم الثانى) .

ثالثا : اختصاصات وحدة المحفوظات فى النظام المركزى .

أن اتباع النظام المركزى للمحفوظات فى أى منظمة يعنى وجود وحدة محفوظات تختص بجميع أعمال المحفوظات كالآتى :

١ - استقبال جميع المراسلات الواردة من خارج المنظمة وتسليمها الى الإدارات داخل المنظمة .

٢ - استقبال جميع المراسلات الصادرة خارج المنظمة وتسجيلها وتوزيعها الى الجهات المرسله اليها .

٣ - حفظ جميع ملفات ووثائق المنظمة وفهرستها طبقا للفهارس التى توضع لذلك والمحافظة عليها وتيسير الرجوع اليها للباحثين .

ومن الملاحظ بصفة عامة أن النظام المركزى أصبح حاليا نادر الوجود .

رابعا : اختصاصات وحدة المحفوظات فى النظام اللامركزى .

أن اتباع النظام اللامركزى للمحفوظات فى أى منظمة يعنى وجود وحدة محفوظات عامة ومكاتب حفظ محلية داخل الإدارات وتختص وحدة المحفوظات العامة بما يلى :

١ - استقبال جميع المراسلات الواردة للمنظمة وتسجيلها وتسليمها الى الإدارات المختصة داخل المنظمة .

٢ - استقبال جميع المراسلات الصادرة خارج المنظمة وتسجيلها وتوزيعها الى الجهات المرسله اليها .

٣ - تخزين جميع أنواع وثائق المنظمة من ملفات وسجلات وغيرها والمحافظة عليها وتيسير الرجوع اليها للباحثين عند الحاجة .

اما بالنسبة لمكاتب الحفظ المحلية داخل الإدارات فانها تختص بما يلى .

١ - استلام المراسلات الواردة الى الإدارة وتسجيلها وفهرستها وعرضها وتسليمها الى المختصين داخل الإدارة .

٢ - استلام جميع المراسلات الصادرة وتسجيلها وتسليمها الى وحدة المحفوظات العامة لتوزيعها الى الجهات المرسله اليها .

٣ - حفظ جميع ملفات ووثائق الادارة وفهرستها طبقا للفهارس التى توضع لذلك والمحافظة عليها وتيسير الرجوع اليها للباحثين .

٤ - متابعة المراسلات الواردة والصادرة للتأكد من أنه قد تم اجراء اللازم فيها وأنها حفظت فى ملفاتها طبقا للفهارس التى توضع لذلك .

خامسا : ملاحظات على تطبيق المركزية واللامركزية للمحفوظات :

اذا درسنا طريقة تطبيق نظامى المركزية واللامركزية فى مجموعة من المنظمات فأننا يمكن أن نلاحظ مايلى : -

١ - أن النظام المركزى الكامل يندر وجوده حاليا فى أى منظمة ، ولكنه يمكن أن يوجد فى أحد فروع المنظمة حيث يكون حجم الوثائق صغيرا نسبيا .

٢ - تتحول كثير من الأجهزة من النظام المركزى الى النظام اللامركزى أو العكس دون دراسة للاحتياجات الفعلية للعمل ، أو لظروف الوحدات التى تستخدم المحفوظات .

٣ - فى كثير من الأجهزة التى تطبق النظام اللامركزى يلاحظ عدم تحديد مستوى المحفوظات المحلية والتى تكون غالبا فى أحد المستويات الآتية :

(أ) محفوظات على مستوى الادارة العامة (أى فى مكتب المدير العام) .

(ب) محفوظات على مستوى الادارة .

(ج) محفوظات على مستوى القسم .

(د) محفوظات على مستوى المكتب .

(هـ) محفوظات لدى الافراد أى أن كل موظف يحتفظ بأوراقه ، وهو أسوأ شكل لها .

٤ - عدم وجود أى نوع من الرقابة على المحفوظات المحلية فى النظام اللامركزى مما ينتج عنه ما يأتى :

(أ) عدم إمكان تحديد المسئولية في حالة ضياع أى ملف أو أية أوراق •

(ب) عدم إمكان الرقابة على محتويات الملفات •

(ج) عدم وجود رقابة على استخدام قواعد الفهرسة مما يجعل أوراق الموضوع

الواحد مبعثرة في أكثر من ملف •

٥ - اختلاف نظم الفهرسة والحفظ في المنظمة الواحدة •

٦ - قيد المراسلة الواحدة الواردة أو الصادرة أكثر من مرة واعطاؤها أكثر من رقم

الفصل الثالث

اجراءات العمل في المراسلات الواردة والمصادرة

أولا : طبيعة الاجراءات :

طالما أن الاجراءات تتم طبقا لنظام العمل الموضوع ، فإن الافراد المنوط بهم العمل ، عليهم أن يعملوا على استيفاء هذه الاجراءات على قدر الامكان ، حتى لا يتعرضون للمساءلة نتيجة أى تقصير أو نقص فيها ، ولكن هناك جانبين هامين في هذا المجال هما :

١ - أن بعض نظم العمل قد تم وضعها من فترة طويلة ولم يدخل عليها أى تعديل أو تطوير كما لم يتم تقييمها لمواجهة الظروف المتغيرة ، ومثل هذه النظم قد تكون اجراءاتها مطولة أو معقدة ، أو قد تتداخل مع اجراءات نظم عمل أخرى .

٢ - أن الانسان بطبيعته يميل الى التمسك بالاجراءات وبصفة خاصة في الحالات التي يرى فيها اثباتا لذاته ، لذلك فهو يدعم هذه الاجراءات بما يعتقد أنه يعطيه القوة والتحكم في الآخرين ، وهذا أيضا يجعل الاجراءات في كثير من المنظمات معقدة ومطولة .

ثانيا : الاجراءات التقليدية في المراسلات الواردة :

١ - في وحدة المحفوظات العامة (أو السكرتارية العامة) :

(أ) استلام الظروف الواردة عن طريق مكاتب البريد أما باليد أو بالتوقيع

على حوافظ البريد المسجل .

(ب) استلام المراسلات الواردة باليد بالتوقيع على دفاتر التسليم .

(ج) فتح الظروف واستخراج المراسلات ومراجعة محتوياتها وختمها بخاتم

الوارد .

(د) قراءة المراسلة لتحديد الادارة المختصة .

- (هـ) تسجيل اسم الإدارة المختصة على الرسالة .
- (و) تسجيل المراسلات في سجل المراسلات الواردة وأعطائها أرقاماً متسلسلة من هذا السجل .
- (ز) تسجيل المراسلات مرة ثانية في دفاتر التسليم لتسليمها إلى الإدارات المختصة .

٢ - في الإدارة المختصة :

- (أ) استلام المراسلات الواردة بالتوقيع على دفاتر التسليم .
- (ب) عرض المراسلات على المديرين والرؤساء المختصين .
- (ج) تسجيل المراسلات مرة ثالثة في سجل وارد الإدارة .
- (د) تسليم المراسلات إلى الموظفين المختصين بالتوقيع على سجل الوارد .
- (هـ) يقوم المختصون باتخاذ الإجراءات اللازمة في المراسلات وذلك ما بالرد عليها أو أي إجراء آخر .
- (و) تحفظ المراسلات الواردة وصور المراسلات الصادرة أما في مجموعة ملفات الإدارة أو قد تحفظ طرف الموظف المختص .

ثالثاً : الإجراءات التقليدية في المراسلات الصادرة :

١ - في الإدارة المختصة :

- (أ) يجهز كل موظف المراسلات الصادرة الخاصة به من أصل وعدد من الصور غير محدد في كثير من المنظمات ، وقد يقوم بتسجيلها في دفتر تسليم خاص به ثم يسلمها إلى مندوب الإدارة التي يعمل بها .
- (ب) يقوم مندوب الإدارة بتسجيل المراسلات مرة أخرى في سجل صادر أو دفتر تسليم آخر ثم يسلمها إلى وحدة الصادر العام في المنظمة .
- (ج) يقوم موظف وحدة الصادر العام بتسجيل المراسلات الصادرة في سجل صادر عام ويعطيها أرقاماً متسلسلة على الأصل والصور .
- (د) يفصل أصول المراسلات الصادرة عن الصور ، ثم يعيد الصور إلى الإدارات .
- (هـ) يجهز ظرفاً لكل رسالة صادرة ويضع الرسالة داخل الظرف .

(و) يتم تصدير الظروف الى الجهات الموجهة اليها عن طريق التسليم باليد
أو عن طريق مكاتب البريد .

**رابعاً : ملاحظات عامة على الإجراءات التقليدية في المراسلات الواردة والصادرة
السابق عرضها .**

- ١ - كثرة الإجراءات فقد تمر المراسلة الواحدة بأكثر من عشرة إجراءات مما
يتسبب في ببطء حركتها وتأخير اتخاذ الإجراء فيها .
- ٢ - تكرار بعض الإجراءات فقد تسجل المراسلة الواردة أو الصادرة أكثر من مرة
في أكثر من سجل ، وتأخذ أكثر من رقم .
- ٣ - العرض على أكثر من رئيس أو مدير وتأشير كل منهم بما يراه على المراسلة .
- ٤ - النماذج المستخدمة من سجلات ودفاتر أغلبها مصممة من عشرات السنين
ولم يطرأ عليها أى تعديل لمواجهة متغيرات العمل ، كما أن غالبية المنظمات
لا تهتم بتقييم مدى فاعلية هذه النماذج .
- ٥ - يتطلب الأمر إعادة النظر في هذه الإجراءات وتبسيطها ، كما يتطلب الأمر
تصميم نماذج جديدة تفي بكافة احتياجات العمل ، وقد قمنا خلال مئات
من عمليات تنظيم وحدات المحفوظات في منظمات حكومية وشركات بوضع
انماط من الإجراءات يمكن الاستفادة بها في العديد من هذه المنظمات ،
وبطبيعته الحال فإن هذه الانماط يمكن تعديلها طبقاً لظروف واحتياجات كل
منظمة .
- ٦ - كذلك فإن هناك نواحي لا يهتم بها في هذه الإجراءات مثل إجراءات المتابعة
وإجراءات العرض والأبلاغ ، وهذه سيتم تضمينها في النمط المقترح .

**خامساً : النمط المقترح لإجراءات المراسلات الواردة والصادرة كمرحلة أولى ويمكن
أن يتم تطويرها في مرحلة تالية سنبينها فيما بعد ، وذلك كالآتي :**

١ - إجراءات المراسلات الواردة :

- (أ) يتم استقبال جميع المراسلات الواردة في وحدة المحفوظات العامة
(أو وحدة السكرتارية كما يسميها البعض) سواء أكان ذلك عن طريق
الاستلام بالتوقيع على دفاتر التسليم أو عن طريق مكاتب البريد .
- (ب) تفتح الظروف وتراجع محتوياتها وتختتم كل مراسلة بخاتم البريد
الوارد في أسفل المراسلة (نموذج رقم ١) .

(ج) يتم قراءة كل مراسلة لتحديد الإدارة المختصة ، ثم يسجل اسم الإدارة في الخانة الخاصة بذلك في الخاتم ، كما يسجل تاريخ اليوم في الخاتم .

(د) إذا كان موضوع المراسلة يخص أكثر من إدارة أو كان الموضوع يهم أكثر من إدارة العلم به ، فإنه يجب أن تصور نسخ من المراسلة الأصلية بعدد هذه الإدارات ، واعتبار كل منها كأنها مراسلة واردة والتأشير على المراسلة الأصلية بأسماء الإدارات التي تم إبلاغها في الخانة الخاصة بذلك في الخاتم ، كما يسجل تاريخ اليوم في الخاتم .

(هـ) تقسم المراسلات حسب الإدارات بحيث تتجمع مراسلات كل إدارة سوياً .

(و) تسجل المراسلات في سجل الوارد العام (نموذج رقم ٢) مع ملاحظة أنه إذا كان المتوسط اليومي للمراسلات الواردة أكثر من ٥٠ مراسلة فإن سجل الوارد العام يكون من أصل ثابت وصورة مشرشرة ، أما إذا كان المتوسط اليومي أقل من خمسين مراسلة فلا داعي لأن يكون سجل الوارد العام من أصل وصورة .

(ز) إذا كان سجل الوارد العام من أصل وصورة فإنه يمكن أن يخصص لكل إدارة صفحة أو أكثر حسب عدد مراسلاتها ، وفي هذه الحالة يتم تسجيل المراسلات الخاصة بجميع الإدارات كل مجموعة في الصفحة أو الصفحات المخصصة لها بدون ترقيم ، وبعد انتهاء عملية التسجيل فإنه يتم وضع الأرقام المسلسلة أمام المراسلات ، كذلك فإنه يمكن أن يخصص لكل إدارة سجل خاص بها إذا كان عدد المراسلات الخاصة بكل إدارة كبيراً .

(ح) يتم تسليم المراسلات إلى مكاتب المحفوظات المطية في الإدارات وذلك بالتوقيع على سجل الوارد ، وإذا كان السجل من أصل وصورة فإنه يتم نزع الصورة المشرشرة من السجل وإرفاقها بالمراسلات الواردة .

(ط) إذا كان الاستلام بالتوقيع على السجل بدون صورة فإنه يتم تسجيل المراسلات مرة أخرى في سجل وارد داخلي .

(ي) يسجل على كل مراسلة رقم ملف موضوعها من واقع الفهارس الموضوعية للملفات ، وذلك في الخاتم .

خاتم الوارد

التاريخ:
الرقم:
الاختصاص:
رقم الملف:

نموذج رقم (١)

نموذج رقم (٢) سجل المراسلات الواردة

الخطاب الوارد	الرقم التاريخ	الجهة الواردة منها	رقم مسلسل	التاريخ
١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٥١	٥١	٥١	٥١	٥١
٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٦١	٦١	٦١	٦١	٦١
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧
٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٧١	٧١	٧١	٧١	٧١
٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٩١	٩١	٩١	٩١	٩١
٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(ك) تعرض المراسلات على المدير أو الرئيس المختص للتأشير على كل مراسلة بما يراه .

(ل) تسلم المراسلات الى الموظفين المختصين داخل الادارة بالتوقيع على صورة سجل الوارد العام أو سجل الوارد الداخلى حسب الاحوال .
(م) المراسلات الواردة الداخلية أى من الادارات داخل المنظمة تسجل في سجل وارد داخلى في الإدارة ، وتعامل نفس معاملة المراسلات الواردة الخارجية .

٣ - إجراءات المراسلات الصادرة :

(أ) يقوم الموظفون المختصون باتخاذ الاجراءات اللازمة في المراسلات طبقا لنظم العمل المطبقة .

(ب) فقد يكون الاجراء هو مجرد العلم حيث يقوم المختص بالتأشير على المراسلة بالعلم تمهيدا لحفظها أو قد يكون الاجراء بتسجيل بيان معين والتأشير على المراسلة بما تم من اجراء تمهيدا لحفظها ، أو قد يكون الاجراء بإعداد مذكرة أو كتابة مراسلة ردا على المراسلة الواردة أو ملء نموذج أو استمارة أو أى اجراء آخر ، ثم يؤشر على المراسلة بما تم فيها من اجراء تمهيدا لحفظها .

(ج) المراسلات الصادرة التى تحرر تكون عادة من أصل وصورتين وذلك بخلاف الصور المبلغة الى الجهات التى يهملها موضوع المراسلة .

(د) يسجل على كل مراسلة وصورتها رقم ملف الموضوع وتسلم المراسلات الصادرة الى الموظف المختص في مكتب المحفوظات المحلى داخل الادارة .

(هـ) يخصص في كل مكتب محفوظات سجل صادر (نموذج رقم ٣) تسجل فيه جميع المراسلات الصادرة من الادارة ويسجل على كل مراسلة وصورتها المبلغة رقم الصادر والتاريخ .

(و) تنزع الصورتان عن الأصل لتحتفظ احدهما في ملف الموضوع وتحفظ الاخرى في ملف مجموعة صور الصادر ، وهذه المجموعة يفضل وجودها في مكتب المحفوظات المحلى ، وأن كان البعض يرى أن تكون موجودة في وحدة المحفوظات العامة .

(ز) يفضل أن يقوم المختص بالصادر في مكتب المحفوظات المحلى بالادارة

بتجهيز ظرف لكل مراسلة يبين عليه عنوان الجهة الموجه اليه
المراسلة مع ادخال كل مراسلة داخل ظرفها •

(ح) تسلم المراسلات الصادرة الى وحدة المحفوظات العامة سواء داخل
الظروف أو بدون ظروف بالتوقيع على سجل الصادر الخاص
بالادارة •

(ط) المراسلات الصادرة الى جهات قريبة يمكن التسليم اليها باليد ، تسجل
في دفتر التسليم (نموذج رقم ٤) لتسليمها بالتوقيع على هذا
الدفتر •

(ي) المراسلات الصادرة الى جهات بعيدة تلتصق عليها الطوابع ثم تسجل
في دفتر البريد المسجل (نموذج رقم ٥) من اصل وصورتين حيث
تسلم الى مكتب البريد بالتوقيع على صورتى الدفتر وختمها بخاتم
البريد • وسحب الاصل ، وتنزع احدى الصورتين لتضم الى
مستندات طوابع البريد وتبقى الصورة الاخرى في الدفتر •

سادسا : التطوير المقترح لاجراءات المحفوظات التقليدية :

لقد قامت الدول المتقدمة بتطوير اجراءات المحفوظات منذ أكثر من ثلاثين
عاما ، وذلك على أساس أن يتم التعامل في ظروف مغلقة ، وذلك بأن تقوم
وحدات الوارد باستلام المظاريف وهي مغلقة وتسليمها للادارات وهي مغلقة ،
وتقوم كل ادارة بفتح الظروف والجراء اللازم فيها وبذلك يمكن توفير الكثير من
الوقت والجهد •

كذلك يتم تطوير اجراءات الصادر على أساس أن تقوم الادارات بتجهيز
مراسلاتها ووضعها في ظروف واغلاقها وتسليمها الى وحدات الصادر لتصديرها •

ونأمل أن نبدأ في تجربة هذا التطوير حتى يمكن تجنب ما يحدث من تعطيل
للمراسلات خلال الاجراءات المتعددة والمعقدة •

(نوفمبر ١٩٦٤) دفتر تعليم المراسلات الصادر باليد

[illegible]

الفصل الرابع

متابعة المراسلات الواردة والصادرة

أولا : الغرض من المتابعة :

- ١ - متابعة العاملين للتأكد من أن ما يتسلمه كل منهم من مراسلات يتم فيه إجراء اللازم في الوقت المناسب خلال المدة المحددة لاتخاذ الإجراءات .
- ٢ - متابعة العمل داخل الوحدة الادارية للتأكد من أن جميع مايرد الى هذه الوحدة من مراسلات يتم إجراء اللازم فيه في الوقت المناسب وخلال المدة المحددة لاتخاذ الإجراءات .
- ٣ - تذكير المختصين بما قد يكون لديهم من مراسلات متخلفة ، ومعاونتهم اذا استلزم الأمر ذلك .

ثانيا : مستلزمات المتابعة :

- ١ - تستغرق عمليات المتابعة كثيرا من الوقت والجهد ، ويجب أن ينظر اليها على هذا الاساس ، كذلك فانه من الضروري أن يخصص لها أيد عاملة كافية حتى يمكن الاستفادة من نتائجها .
- ٢ - يجب أن يتضمن سجل الوارد (نموذج رقم ٢) خانات للمتابعة وهي ثلاث خانات كالتالي :
 - (أ) خانة للرد وهي التي يسجل فيها بيان ما تم من إجراء في المراسلة الواردة ، ويتضمن البيان رقم الرد وتاريخه والجهة المصدر اليها .
 - (ب) خانه للحفظ ويسجل فيها تاريخ الحفظ للمراسلة في الملف .
 - (ج) خانه مرات المتابعة ويسجل فيها تاريخ كل عملية متابعة ، والمفروض ألا تزيد عمليات المتابعة عن مرتين .
- ٣ - أن تحدد مدة يجب خلالها أن يقوم العاملون في الوحدة الادارية بإجراء اللازم نحو ما يتسلمونه من مراسلات وتتراوح هذه المدة بين ثلاثة أيام في

الأجهزة التي تتميز أعمالها بالسرعة وأسبوع في الأجهزة التي تكون أعمالها عادية ، ويجب أن نشير هنا الى أمرين هامين هما :

- (أ) أن بعض المراسلات أو البرقيات تكون لها صفة الاستعجال لارتباطها بموعد قريب ، ولتقاضى الوقوع في مسئولية التأخير ، فان هذا النوع يجب أن يتم إجراء اللازم فيه بمجرد تسليمه الى العاملين المختصين .
- (ب) أن بعض المراسلات أو المذكرات قد تحتاج الى عمل بحث يستلزم تجميع بيانات من جهات متعددة وترتيبها ودراستها ، ومثل هذه المراسلات يجب إعطاء العاملين فيها مهلة كافية للقيام بدراساتهم .

ثالثا : إجراءات متابعة المراسلات الواردة :

١ - التسديد :

الخطابات الواردة التي يتم إجراء اللازم فيها ، تحول الى المختص بالمتابعة ليقوم بالتسديد أمام كل منها في سجل قيد الوارد ، فاذا كانت المراسلة لمجرد العلم وقد أشر عليها المختص بالحفظ فانه يسدد أمامها في خانة الحفظ بتاريخ حفظها ، أما اذا كانت المراسلة قد اتخذ فيها أى إجراء آخر فانه يجب التأشير في سجل الوارد بهذا الإجراء .

٢ - مذكرات المتابعة :

- (أ) اذا كانت المدة المحددة لانتهاء الإجراءات في المراسلة هي أسبوع مثلا فان على المختص بالمتابعة أن يمر على سجل الوارد ثلاث مرات أسبوعيا (السبت والأثنين والأربعاء) لحصر المراسلات التي يكون قد مضى أسبوع على تسليمها الى المختصين في الوحدة ولم يتم اتخاذ إجراء فيها سواء بالحفظ أو بكتابة مراسلة .
- (ب) تستبعد المراسلات التي يتأكد من أنها تكون واردة لمجرد العلم مثل المنشورات وصور المراسلات المبلغة للعلم وما شابه ذلك .
- (ج) تفرغ هذه المراسلات في مذكرات متابعة مبدئية (نموذج رقم ٦) .
- (د) تراجع المذكرة المبدئية على ملفات موضوعات المراسلات للتأكد من أنه لم يتم الرد عليها .

(هـ) يتم اتصال شخصي بالمختصين في الوحدة الادارية للتفاهم معهم على مصير المراسلات التي تسلموها طبقا للمذكرة المبدئية .

« (و) المراسلات التي يتأكد عدم الرد عليها أو عدم حفظها في ملفاتها تحرر بها مذكرة متابعة أولى من أصل وصورة وترسل الى رئيس الوحدة الادارية التي تسلمت الخطابات .

(ز) يؤشر أمام كل مراسلة بتاريخ تحرير مذكرة المتابعة الاولى .

« (ح) اذا لم يتم اتخاذ اجراء في أى مراسلة بعد ثلاثة أيام من تاريخ تسليم مذكرة المتابعة الاولى . تعمل مذكرة متابعة ثانية من أصل وصورتين يعرض الاصل على الرئيس العام للوحدة (المدير العام - وكيل الوزارة - رئيس مجلس الادارة - حسب الأحوال) وتسلم صورة الى رئيس الوحدة الادارية المختصة وتحفظ الصورة الثانية طرّف المختص بالمتابعة .

نموذج رقم (٦)

مذكرة متابعة المراسلات الواردة

رقم الخطاب	الجهة الوارد منها	تاريخ التسليم	المستلم

الى

المراسلات الموضح أرقامها بعالية سلمت اليكم في التواريخ الموضحة قرين كل منها ، وحيث أنه لم يرد الى المحفوظات مايدل على اتخاذ اجراء فيها ، لذا نرجو التكرم بافادتنا عما تم فيها والتنبيه بحفظها في ملفات موضوعاتها .
صورة مرفوعة للسيد للتعفل بالاحاطة

٣ - متابعة المتابعة :

على الرؤساء العاميين أن يتخذوا اجراءات حازمة اذا تبين لهم وجود أى تقصير من المختصين في إنهاء مآلديهم من مراسلات ، أما اذا تبين لهم أن موضوعا ما ، يحتاج لدراسة فان عليهم أن يعطوا المختص مهلة كافية لاجراء هذه الدراسة .

رابعاً : مراجعة سجلات القيد ودفاتر التسليم :

(أ) يجب مراعاة استمرار مراجعة سجلات القيد ودفاتر التسليم للتأكد من أن جميع المراسلات التي قيدت فيها قد سلمت الى الاقسام المختصة .

(ب) مديرو ورؤساء المحفوظات المختصون مسئولون عن مراجعة السجلات والدفاتر الخاصة بموظفيهم وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة عند اكتشاف أى نقص في هذه السجلات .

خامساً : التذكير واعادة العرض :

يمكن أن تحتفظ أقسام المحفوظات بمفكرة سنوية عادية أو طبقاً للنموذج رقم (٧) تستعمل بالطريقة الآتية :

(أ) يجوز للموظفين المختصين أن يؤشروا على صورة أى مراسلة صادرة يرون ضرورة متابعتها وذلك باعادة عرضها بعد مدة يحددها ، ويمكن أن يتم ذلك بالنسبة لأى مراسلة واردة .

(ب) يجب على الموظف المختص باعادة العرض أن يتأكد من أن المراسلة المؤشر عليها باعادة العرض قد كتب عليها رقم ملف موضوعها وأن يقوم بحفظها في ملفها ، وإذا لم يكن ملفها موجودا في المحفوظات فإنه يجب حفظها في ملف مؤقت .

(ج) يقيد المختص ببيان هذه المرسلة في تاريخ الاعادة في المفكرة السنوية .

(د) يقوم المختص يوميا بمراجعة صفحات المفكرة السنوية ، ثم يعمل قائمة بالملفات المحفوظ بها أوراق مطلوب اعادة عرضها .

(هـ) تقيد الملفات في سجل خاص وتسلم الى المختصين ، وعليه أن يتأكد من وجود هذه الأوراق داخل الملفات قبل تسليمها .

نموذج رقم (٧)

الفكرة السنوية

التاريخ :

رقم اللف	رقم الصفحة	رقم الخطاب	وارد من او صادر الى	الموضوع	الجهة المختصة
٢ سم	١ سم	٢ سم	٥ سم	٥ سم	٣ سم

الفصل الخامس

أسس التصنيف

أولا : ماذا قبل التصنيف :

يعتبر التصنيف العمود الفقري لعملية الفهرسة ، لذلك فإنه من الضروري أن يكون لدى المصنف / المفهرس الخبرة العلمية والعملية بماهية التصنيف حتى تتم مراحلها بطريقة منتظمة .

وإذا كانت إجراءات تداول المراسلات الواردة والصادرة والمتابعة تهدف إلى ضبط مسار المراسلات لضمان وصولها في النهاية إلى مرحلة الحفظ ، فإن إجراءات الحفظ تعتبر نقطة البداية لتصنيف هذه المراسلات وفهرستها تمهيدا لحفظها في ملفات صحيحة مما يسهل استرجاعها عند الحاجة ، لذلك فإنه من الضروري الاهتمام بإجراءات الحفظ من ناحية تجديدها والتدقيق في تطبيقها لما لها من أهمية كبيرة .

ثانيا : كيف يتم التصنيف عمليا ؟

بعيدا عن قواعد ومبادئ التصنيف سنحاول التعرف على الطريقة التلقائية التي نواجه بها متطلبات العمل ، فحين نتجمع لدى أي موظف مجموعة من الوثائق فإنه لتسهيل البحث فيها يقوم بتقسيمها إلى مجموعات لكل مجموعة موضوع معين أو مجال معين ، وتلعب متطلبات العمل دورا هاما في عملية التصنيف المبدئية هذه ، فإذا كانت مجموعة الوثائق تتعلق بتنفيذ مشروع معين فإنه يجمع هذه الوثائق في غلاف يخصص لوثائق هذا المشروع ، كذلك إذا كان العمل يتعلق بالتعامل مع عميل معين فإنه يفتح ملفا لهذا العميل .

وتتنوع مجالات العمل في كل منظمة بدرجة كبيرة كما تتنوع مجالات العمل في كل إدارة طبقا للأنشطة التي تتم في كل منها ، ويتطلب ذلك بصفة مستمرة ما يلي :

١ - تحديد موضوع أو مجال الملف بحيث يتمشى مع الأنشطة التي تتم في
المنشأة .

٢ - كلما تضخمت الوثائق المحفوظة في أي ملف وتبين وجود موضوعات
فرعية تكون محل اهتمام العمل فإنه من الضروري إعادة تصنيف وثائق
الملف وفتح ملفات فرعية تحت الملف الأصلي ، فقد يعاد تصنيف وثائق
ملف المشروع فيكون هناك ملف عام للمشروع ثم ملفات فرعية أحدها
للمشتون المالية والآخرى للمشتون الهندسية وهكذا .

٣ - عدم فتح ملفات ذات صبغة عامة مثل ملفات المتنوعات أو مثل ملفات
المراسلات الواردة التي يحفظ فيها المراسلات الواردة فقط دون الصادرة .

٤ - لابد أن يكون لدى المصنف / المفهرس ذاكرة قوية تساعد على التعرف
على الملفات الصحيحة التي يجب حفظ الوثائق فيها بحيث تستمر عملية
تجميع وثائق الموضوع الواحد في ملف واحد ، إذ أنها المظهر الحقيقي
لسلامة التصنيف .

٥ - استخدام المبادئ الأساسية للتصنيف طبقاً لما سيورد ذكره .

ثالثاً : تعريف التصنيف التطبيقي

يوجد مجالات متعددة للتصنيف فهناك التصنيف الفلسفي الذي يعنى
بتحديد العلاقات العلمية بين الفروع المختلفة للعلوم وقد ظهرت مجالات لهذا
النوع من التصنيف مثل تصنيف القرية وتصنيف الحيوان وغيرها ، ولكن المجال
الذي يهمنا هنا هو المجال التطبيقي للتصنيف حيث يستخدم في تحديد العلاقات
بين المواد المصنفة في المكتبات ومراكز المعلومات ووحدات المحفوظات .

أن التصنيف المنطقي يعنى أنه يتم طبقاً لاسس ومبادئ تتمشى مع المنطق
الأسليم أي أنه لايتعارض مع المسطيات الاجتماعية والعلمية التي اتفق عليها
خلال المسيرة الانسانية .

والتصنيف التطبيقي يعنى ببساطة تقسيم المواد الى مجموعات تتكون كل
منها من وحدات ترتبط مع بعضها البعض في تشابه معين أو في صفات مشتركة .

وأن كل عملية تصنيف لابد أن يكون لها أساس محدد ، وهذه الخاصية هي التي تتميز عملية التصنيف عن عملية التقسيم التي لا يراعى فيها عادة تحديد أساس للتقسيم .

ويوجد نوعان أساسيان للتصنيف التطبيقي ، الأول هو التصنيف العلمي الذي يستخدم عادة في المكتبات لتصنيف المعارف الانسانية كما يستخدم في مراكز المعلومات العلمية ، ويوجد خطط تصنيف عالمية تستخدم في المكتبات مثل خطة تصنيف ديوي وخطة تصنيف مكتبة الكونغرس والتصنيف العشري العالمي وغيرها ، ويعنى ذلك أن المصنف في المكتبة يقتصر دوره على استخدام أرقام التصنيف للكتب والمواد العلمية وليس له أى دور في بناء خطة التصنيف ، أما النوع الثانى للتصنيف فهو الذى يتم إعداده في وحدات المحفوظات لغرض تنظيم الوثائق الناتجة عن نشاط المنظمات من وزارات ومصالح وشركات ومدارس ومستشفيات وما شابهها ، ووجه الاختلاف الاساسى بين هذين النوعين أنه بينما يكون النوع الاول معدا بدقة وجاهزا للاستخدام فإن النوع الثانى يقوم كل مصنف بانشائه طبقا لاحتياجاته وظروف العمل لديه ، وكلما كان لدى المصنف الخبرة العلمية والعملية أمكنه انشاء تصنيف سليم والعكس بالعكس .

رابعاً : علاقة التصنيف بالفهرسة

أن الفهرسة هي مجموعة القواعد التي تتبع في وصف المواد وتنظيمها بغرض سهولة استرجاعها عن طريق الفهارس التي يتم انشاؤها ، وتتنوع اشكال الفهارس طبقا لنوع المواد فيوجد مثلاً فهارس المكتبات التي تعد لوعية المعرفة الانسانية من كتب ودوريات وغيرها ، ويوجد فهارس المسجلات الصوتية وفهارس المسجلات الميكروفيلمية وغيرها ، كما يوجد نوع خاص هو فهارس المسجلات الورقية (Records) التي تحفظ عادة في الملفات .

وتتميز فهارس الملفات بخاصيتين رئيسيتين هما :

١ - التصنيف ، أي تصنيف الملفات في مجموعات تحت الأنشطة الاساسية التي تتم في الادارة ، وسنعرض لهذه الخاصية بالتفصيل في الفقرات التالية .

٢ - الترقيم وذلك باستخدام رموز رقمية من أعداد سلسلة وأعداد عشرية

أو حروف ، بحيث يكتسب الفهرس شكلا رتيباً يتحدد فيه مكان كل
ملف ، والترقيم الذي يقصده هنا هو الترقيم المتعدد أي أن يكون هناك
رقم للأصل ورقم للفرع فمثلا الرقم (١) يتفرع منه ١/١ ، ٢/١ ،
٣/١ وهكذا ، وسنعرض لأنواع رموز الترقيم ومجالات استخدامها في
فصل قادم بإذن الله .

خامسا : اختيار أساس التصنيف

أن عملية تصنيف الوثيقة تعنى تحديد الأساس السليم الذي يتبع في
ربط الوثيقة مع الوثائق الأخرى التي تتشابه معها في هذا الأساس ، فإذا
كان مضمون إحدى الوثائق هو شراء آلات لحساب أحد المشروعات من شركة
معينة ، فإن هذه الوثيقة يمكن أن تصنف طبقا لثلاثة بدائل كالآتي :

١ - شراء آلات

٢ - اسم المشروع

٣ - اسم الشركة

فإذا اختار المصنف واحدا من هذه البدائل الثلاثة دون مراعاة لاحتياجات
وظروف العمل فإنه لا يمكن أن يحقق هدف التصنيف بأن تتجمع وثائق الموضوع
الواحد في ملف واحد ، فاختيار البديل الأول يكون في حالة
ما إذا كانت الإدارة تقوم بعملية الشراء دون ارتباط بالمشروع ، أما اختيار
البديل الثاني فيكون في حالة ما إذا كانت الإدارة مرتبطة بمشروع معين ويهملها
أن تتجمع وثائق هذا المشروع سويا ، أما اختيار البديل الثالث فيكون في حالة
ما إذا كان هناك تعامل مع شركة معينة ويهم الإدارة أن تتجمع الوثائق المتعلقة
بالتعامل مع هذه الشركة سويا في ملف باسم الشركة ، وفوق ذلك فإنه يمكن
اختيار بديلين معا أو الثلاثة معا عن طريق استنساخ صور من هذه الوثيقة
لتحفظ في الملفات الثلاثة .

أن المثال السابق يبين مدى ما يمكن أن يواجه المصنف من مصاعب
وإحتمالات في تحديد الأساس السليم من بين احتمالات وجود أسس بديلة أخرى
مما يتطلب أن يكون المصنف على معرفة تامة بظروف العمل واحتياجاته .

سادسا : فتح الملفات

أن عملية اختيار أساس لتصنيف الوثيقة يكون عادة البداية لفتح الملفات

ويجب على المصنف / المهرس أن يراعى بصفة مستمرة أن تغطي موضوعات الملفات مع الأنشطة التي تتم في الإدارة على قدر الامكان ، وكما سبق أن ذكرنا يجب تجنب فتح الملفات ذات الصيغة العامة مثل ملفات المتنوعات أو الملفات التي تشمل موضوعات متعددة أو الملفات التي تشمل عدة أوجه لموضوع واحد (وجه مالي / وجه هندسي) وسنضرب هنا مثالا يمكن أن نتعرف منه على الطريقة العملية الصحيحة لفتح الملفات في إحدى الإدارات .

ويتعلق هذا المثال بالملفات التي يمكن فتحها في قسم المخازن في إحدى المنظمات ، فإذا استعرضنا الأنشطة التي تتم في المخزن فإننا يجب أولا أن نتعرف على الأنشطة التي تتم في هذا القسم كالاتي :

- ١ - استلام صور من اوامر التوريد للاصناف التي يتم شراؤها بواسطة قسم المشتريات .

- ٢ - استلام الاصناف التي يتم شراؤها من الموردين مع الفواتير من أصل وصورتين .

- ٣ - تشكيل لجان الفحص وعمل محاضر الفحص .

- ٤ - اخطار المشتريات بالاصناف التي تدخل المخزن .

- ٥ - صرف الاصناف طبقا لنظام الصرف المتبع .

- ٦ - الرقابة على الاصناف المستهلكة والاصناف المستديمة عن طريق الجرد والفهد .

- ٧ - تكهين الاصناف غير الصالحة .

والآن سنحاول تحديد الملفات التي ستفتح كالاتي :

- ملف صور اوامر التوريد .
- ملف صور فواتير الاصناف المشتراة .
- ملف محاضر لجان الفحص .
- ملف صور اخطارات المشتريات بالاصناف المسامة للمخزن .
- ملف صور اذن صرف الاصناف .
- ملف الجرد .

- ملف للعهد .

- ملف للكهنة .

وهكذا .

ونظرا لأن بعض هذه الملفات سيكون محفوظا به كمية كبيرة من الوثائق فإنه سيفتح له ملفات فرعية على أساس نوع الصنف (آلات - أدوات - أغذية ... الخ) أو على أساس الصنف المستديم والصنف المستهلك ، أو على أساس السنة المالية أو على أساس الإدارات وهكذا .

هذه الملفات إذا تم تصنيفها في مجموعات ثم ترقيمها باستخدام الترقيم المتعدد كما سبق الإشارة إلى ذلك ، وكما سنوضحه في فقرة تالية ، سيتمكن الحصول على فهرس لهذه الملفات .

سابعا : التوسع في التفريع

يوجد اعتباران هاما يحكمان عملية التفريع هما :

١ - أن التصنيف بطبيعته يتكون من تقسيمات رئيسية (أبواب) يتفرع منها منطقيا تقسيمات فرعية (فصول) وهو بذلك يتدرج من العام إلى الخاص ، وكل خاص يمكن أن يتفرع منه تقسيمات جديدة إذ يتحول هذا الخاص إلى عام بالنسبة للتفرعات التي تدرج تحته وهكذا .

٢ - حجم الوثائق الموجودة في الملفات ، فكلما زاد حجم وثائق أي ملف زيادة كبيرة وتنوعت موضوعات هذه الوثائق ، وتبين أن هذه التنوع يتطلب تجميع وثائق كل موضوع سويا لتلبية احتياجات العمل ، فإن ذلك يكون مبررا قويا لفتح ملفات فرعية .

ثامنا : أسس التصنيف

١ - التصنيف على أساس الموضوع

يعتبر التصنيف على أساس الموضوع الطريقة الأساسية للتصنيف إذ أن كل وثيقة لابد أن يكون لها موضوع ، ويمكن تعريف الموضوع ببساطة بأنه لفظ أو عبارة تطلق على مفهوم معين اتفق عليه اجتماعيا أو علميا ، وذلك مثل التدريس ، التنظيم ، الزراعة ، التخطيط ، الصحة ، العلاقات العامة ، إن كل

اللفظ من هذه الالفاظ اتفق علميا أو اجتماعيا على إطلاقه على مفهوم معين ، بحيث أننا بمجرد سماعنا هذا اللفظ يقفز الى ذهننا هذا المفهوم . ومن المعروف أن كل لفظ (أو عبارة) يكون له معنى لغوي ، كما قد يكون له معنى اصطلاحى ، ويتم التصنيف الموضوعى عادة بتحديد موضوع معين ثم تقسيمه الى موضوعات فرعية وذلك مثل :

الشئون القانونية

القضايا

التحقيقات

العقود

الفتاوى

الشئون المالية

الميزانية

الحسابات

المشتريات

المخازن

وبطبيعة الحال فإن هذه الطريقة تستخدم لتقسيم الوثائق أو المواد الى مجموعات ذات تشابه موضوعى .

وثمة ملاحظة يجب الإشارة اليها ، وهى ان بعض الالفاظ قد تستخدم لأكثر من موضوع فلفظ « تعيينات » تستخدم فى المنظمات الحكومية على أنها عملية وضع موظف جديد فى الهيكل الوظيفى ، أما فى المنظمات العسكرية فانها تطلق على عملية توفير الطعام للأفراد العسكريين .

٣ - التصنيف على أساس النوع :

تستخدم هذه الطريقة فى تصنيف الوثائق أو المواد طبقا لأنواع محددة . ويمكن تعريف النوع ببساطة بأنه لفظ أو عبارة تطلق على مجموعة أفراد لها صفات مشتركة . وذلك مثل :

المشتريات (موضوع)

شراء اثاث (نوع)

شراء معدات (نوع)

شراء أغذية (نوع)

شراء ملابس (نوع)

(يلاحظ هنا أننا قسمنا الموضوع تقسيما نوعيا)

الصحة (موضوع)

الصحة الوقائية (نوع)

الصحة المدرسية (نوع)

الصحة العلاجية (نوع)

الوظائف (موضوع)

وظائف ادارة عليا (نوع)

وظائف ادارة متوسطة (نوع)

وظائف ادارة تنفيذية (نوع)

٣ - التصنيف على اساس الاسم :

كما سبق أن أوضحنا فإن كان وثيقة لابد أن يكون لها موضوع ، ولكن في بعض الاحيان يكون الموضوع متعلقا باسم معين ويكون للاسم أهمية خاصة . تتطلب جميع الوثائق المتعلقة بالاسم سويا دون النظر الى موضوعاتها ، وايستمثال لذلك هو ملف الموظف في الحكومة أو الشركات ، فإن كل وثيقة في هذا الملف لها موضوع معين فإحداها تتعلق بتعيين الموظف وثانية تتعلق بترقيته ، وثالثة تتعلق بعلاجه وهكذا ، ولكن نظرا لان المختصين في المنظمة يهتم جميع وثائق كل موظف سويا لان ذلك يعطيهم صورة كاملة عن حالة هذا الموظف ، فاننا نجد ان التصنيف على اساس الاسم يكون أكثر فاعلية بل ويكون أحيانا ضروريا .

ويمكن تعريف الاسم ببساطة بأنه لفظ أو عبارة تطلق على فرد واحد له ذاتية محددة ، ومن أمثلة الاسم ، اسم المورد ، اسم المقاول ، اسم الجهة .

(وزارة - شركة - مصلحة ... الخ) الاسم العملية ، الاسم المشروع ، الاسم
المبنى ، اسم السيارة ، ومن أمثلة التصنيف في هذا المجال :

المحاصيل الزراعية (نوع)

الفواكه (نوع)

البرتقال (اسم)

الموز (اسم)

العنب (اسم)

وأحيانا تتطلب حاجة العمل تقسيم الاسم على أساس الموضوع عند تكاثر
أوراقه فانه يمكن تقسيمها كالآتي :

التنظيم الإداري (موضوع)

تنظيم وزارة الصحة (اسم)

تبسيط الإجراءات (موضوع)

تفويض السلطات (موضوع)

الاختصاصات (موضوع)

٤ - التصنيف على أساس المكان الجغرافي :

يعتبر التصنيف على أساس المكان الجغرافي شكلا من أشكال التصنيف
على أساس الاسم ، ولكن بسبب تميزه فاننا قد جعلناه اسما مستقلا .

والمكان الجغرافي هو أيضا لفظ أو عبارة تطلق على مكان على الكرة الأرضية،
ومن المعروف أن العالم مقسم تقسيما جغرافيا كاملا وكل مكان فيه له اسم
محدد ومن أمثلة ذلك :

- أسماء القارات (أفريقيا ، آسيا ... الخ)

- أسماء البحار والمحيطات

- أسماء الدول

- أسماء تقسيمات الدول ، فمصر مثلا مقسمة الى محافظات وكل محافظة

مقسمة الى مراكز أو أقسام وكل مركز أو قسم مقسم الى مدن وأحياء

وهكذا .

وكما سبق أن أوضحنا فان كل وثيقة يكون لها موضوع ولكن يحدث أحيانا

أن يكون الموضوع متعلقاً بمكان جغرافي ويكون هذا المكان موضوع اهتمام العمل بواسطة المختصين في المنظمة الذين يهمهم أن تتجمع وثائق المكان الجغرافي المعين سوياً ، وذلك مثل :

التصدير (موضوع)

التصدير الى بريطانيا (جغرافي)

التصدير الى فرنسا (جغرافي)

التصدير الى إيطاليا (جغرافي)

التعليم (موضوع)

في فرنسا (جغرافي)

في فرنسا (جغرافي)

في إيطاليا (جغرافي)

وفي بعض الأحيان تتطلب حاجة العمل ان تقسم وثائق المكان الجغرافي موضوعياً مثل :

فرنسا (جغرافي)

التعليم (موضوع)

الفنون (موضوع)

هـ - التصنيف على اساس التسلسل التاريخي :

والتسلسل التاريخي كما هو معروف هو الايام والشهور والسنوات ويتم بترتيب الوثائق طبقاً للتسلسل التاريخي ، وذلك مثل التقارير الدورية وصور المراسلات الصادرة ومحاضر الاجتماعات والنشرات الدورية .

ويلاحظ أن العيب الرئيسي للتسلسل التاريخي هو أن البحث فيه يتطلب بصفة مستمرة أن يكون الباحث على علم مسبق بتاريخ الوثيقة التي يبحث عنها ، والا فإنه سيضطر للبحث في سلسلة طويلة من التواريخ للوصول الى الوثيقة المطلوبة .

٦ - التصنيف على أساس فترات زمنية محددة :

تتطلب حاجة العمل أحياناً تجميع وثائق فترة زمنية محددة سوية ، وذلك مثل السنة المالية ، فالمعروف أن الأعمال المالية في المنظمات الحكومية تعتمد من الناحية المالية على السنة المالية ، وهي تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من السنة التالية أي أنها سنة ميلادية متداخلة ، ويوجد الكثير من العمليات المالية التي يتم تجميع وثائقها حسب السنة المالية مثل :

الموازنة (موضوع)

موازنة ١٩٨٤/١٩٨٥ (تاريخي)

موازنة ١٩٨٥/١٩٨٦ (تاريخي)

الجرد (موضوع)

جرد ١٩٨٤/١٩٨٥ (تاريخي)

جرد ١٩٨٥/١٩٨٦ (تاريخي)

وبجانب السنة المالية يوجد السنة التشريعية التي يتم تسجيل التشريعات على أساسها ، وهي تبدأ من أول يناير وتنتهي آخر ديسمبر وهي سنة ميلادية ، ويلاحظ أنه بالنسبة للتشريعات مثل القوانين والقرارات الجمهورية فإنها تصنف أولاً على أساس التسلسل الزمني طبقاً لتواريخ صدور التشريعات، ثم ترتب في سنوات بحيث تبدأ كل سنة برقم مسلسل جديد من (١) .

وقد تكون سنة هجرية كما هو الحال في المملكة العربية السعودية حيث تكون السنة المالية هناك سنة هجرية تبدأ من محرم وتنتهي في آخر ذي الحجة .

٧ - التصنيف على أساس الشكل الخارجي للمادة المصنفة :

أننا باستخدام التصنيف على أساس الشكل الخارجي للمادة نهتم بشكلها بصرف النظر عن مضمونها الموضوعي ، وذلك نتيجة متطلبات العمل ، ومن أمثلة ذلك :

(أ) تصنيف المواد على أساس شكلها المادي من ناحية كونها خرائط أو

صوراً فوتوجرافية أو قصاصيات صحفية ، ويعنى ذلك أننا نصرف النظر عن موضوع المادة ونصنفها على أساس شكلها المادى لأن ذلك يكون مطلوباً للعمل ، ولكن هذا لا يمنع من تصنيف هذه المادة فى مرحلة تالية مثل :

قصاصيات صحفية (شكل خارجى)

التعليم (موضوع)

الثقافة (موضوع)

الفن (موضوع)

(ب) تصنيف مجموعة افراد على أساس صفات شكلية مثل طول القامة أو الوزن .

(ج) قد يكون لدينا وثائق لها حجم كبير مثل الكتالوجات أو المواصلات الفنية مما يقتضى تدبير معدات حفظ تناسبها وحفظها مستقلة .

٨ - التصنيف على أساس شكل موضوع المادة :

ويعنى ذلك أن الوثيقة يكون لها موضوع ولكننا نقيجها لاحتياجات العمل نصرف النظر عن موضوع المادة ونصنفها على أساس الشكل الذى صيغ فيه موضوعها وذلك مثل التقارير والدراسات والفواتير والقرارات وما شابه ذلك ، ولكن هذا لا يمنع من إعادة تصنيفها فى مرحلة تالية مثل :

التقارير	(شكل الموضوع)
تقارير ادارية	(نوع)
تقارير مالية	(نوع)
تقارير هندسية	(نوع)
القرارات	(شكل الموضوع)
قرارات ادارية	(نوع)
قرارات مالية	(نوع)
قرارات فنية	(نوع)

الفصل السادس

الترقيم

أولاً : أهمية الترقيم :

يهدف التصنيف لوضع أساس لترتيب مجموعة من المواد ، ولا يمكن أن يصل التصنيف الى هدفه بدون استخدام طريقه من طرق الترقيم ، والترقيم الذى نعنيه ليس الترقيم المسلسل ، لكنه الترقيم المتعدد الذى يعطى التقسيم الرئيسى رقما ثم يعطى كل فرع له رقما جديدا وهكذا ، وتتضح أهمية الترقيم فيها يسلى :

- ١ - يعطى الترقيم خطة التصنيف أو فهرس الملفات شكلا ثابتا .
- ٢ - يعطى كل فرع من فروع التصنيف أو الفهرس رقما يميزه .
- ٣ - يمكن استخدام أرقام خطة التصنيف كأرقام لترتيب المواد المصنفة بحيث يتحدد مكان كل مادة فيسهل ترتيبها واسترجاعها .
- ٤ - ينتج عن استخدام هذه الأرقام فى ترتيب المواد أن تتجمع المواد المتشابهة سويا طبقا لترتيب خطة التصنيف . (أو الفهرس) .

ويتكون الرقم عادة أما من أعداد أو حروف وسنبين فى الفقرات التالية الاشكال المختلفة للترقيم ، والدافع الاساسى لاستخدام أكثر من شكل فى الترقيم هو إعطاء المفهرسين الفرصة لاستخدام أكثر من شكل فى حالة وجود أكثر من فهرس فى نفس المنظمة ، حتى يتيح ذلك إيجاد اختلاف فى الأرقام مما يساعد على تمييزها وعدم الخلط بينها ، كما ان ذلك يتيح لهم اختيار شكل الترقيم الذى يروونه مناسبا طبقا لزايا وعيوب كل شكل كما سنوضحه .

ثانيا : الترقيم باستخدام الأعداد المسلسلة :

ان أبسط طريقة للترقيم هى استخدام الأعداد المسلسلة ويعنى ذلك إعطاء الملفات أو المواد أرقاما مسلسلة ترتبها ، وقد تعد قائمة لهذه الأرقام ومدلولاتها ، وكانت هذه الطريقة متبعة فى المكتبات اذ تعطى الكتب أرقاما مسلسلة ، ثم تسجل فى سجل ، وذلك يجعل الباحث عن كتاب معين مضطرا الى مراجعة جميع

الكتب للوصول الى الكتاب المطلوب ، كذلك فانه لايزال في كثير من الادارات الحكومية وفي الشركات ترقم الملفات بارقام مسلسلّة ، وعيب هذه الطريقة أنها تصرف النظر عن التصنيف الذي يعتبر الوسيلة الوحيدة لتسهيل عمليات البحث عن المادة ومع ذلك فأنه يمكن القول أنه في الاحوال التي يرى فيها أن استخدام التصنيف لايقدم أية فائدة للباحثين ، وذلك مثل أسماء العملاء في أحد البنوك ، أو أسماء المؤمن عليهم في إحدى شركات التأمين فانه يمكن استخدام الترقيم التسلسلي ، وفي هذه الحالة يمكن الاستعانة بكشاف أبجدي لتسهيل عملية الوصول إلى اسم العميل أو المؤمن عليه .

ثالثاً : الترقيم باستخدام الاعداد التسلسلية المركبة :
ويتم ذلك باعطاء التقسيمات الرئيسية لخطّة التصنيف ارقاما عددية مسلسلة ، ثم إعطاء كل تقسيم فرعي رقما مسلسلا جديدا وهكذا ، وذلك مثل : -

نموذج خطّة تصنيف موضوعات اقتصادية :

- ١ - الاقتصاد والمال
- ٢ - الصناعة
- ٣ - العمل والعمال
- ٤ - المواصلات والنقل

١ - الاقتصاد والمال	١
١/١ - السياسة الاقتصادية	١
٢/١ - الشركات	١
٣/١ - التجارة الداخلية	١
٤/١ - النقد	١
٥/١ - العلاقات الاقتصادية الدولية	١

- ١/١ - سياسة اقتصادية
- ١/١/١ - الاشتراكية
- ٢/١/١ - الاقتصاد الموجه

٣/٣ مستلزمات الصناعة

١/٣ نظم الصناعة

١/١/٣ الاختراعات

٢/١/٣ الانتاج الصناعى

٣/١/٣ الملكية الصناعية

٢/٢ الصناعات

١/٢/٢ صناعات التعدين

٢/٢/٢ صناعات معدنية

٣/٢/٢ صناعات كيميائية

٤/٢/٢ صناعات غذائية

٣/٣ مستلزمات الصناعة

١/٣/٣ القوى الكهربائية

٢/٣/٣ حماية الصناعة

٣/٣/٣ المعارض الصناعية

٣ - العمل والعمال

١/٣ النقابات العمالية

٢/٣ الاجسور

٣/٣ التدريب المهني

١/٣ النقابات العمالية

١/١/٣ اعضاء النقابات

٢/١/٣ اجتماعات النقابات

٣/١/٣ انتخابات النقابات

٢/٣ الاجسور

رفع الأجور ١/٢/٣
اشتراكات التأمينات الاجتماعية ٢/٢/٣

التدريب المهني ٣/٣
مراكز التدريب المهني ١/٣/٣
التلمذة الصناعية ٢/٣/٣

٤ - المواصلات والنقل
النقل البري ١/٤
النقل النهري ٢/٤
النقل البحري ٣/٤
النقل الجوي ٤/٤
المواصلات السلوكية واللاسلكية ٥/٤

النقل البري ١/٤
نقل الركاب بالسيارات ١/١/٤
نقل البضائع بالسيارات ٢/١/٤
النقل بالسكك الحديدية ٣/١/٤

النقل النهري ٢/٤
السفن الشراعية ١/٢/٤
اليخوت ٢/٢/٤

النقل البحري ٣/٤
نقل البضائع ١/٣/٤
نقل الركاب ٢/٣/٤
اليواخر ٣/٣/٤

النقل الجوي	٤/٤
نقل البضائع	١/٤/٤
نقل الركاب	٢/٤/٤
الطائرات	٣/٤/٤

المواصلات السلكية واللاسلكية	٥/٤
التليفونات	١/٥/٤
التلغرافات	٢/٥/٤
اللاسلكي	٣/٥/٤

ملاحظات على هذا النموذج :

١ - يمكن من مراجعة هذا النموذج التعريف على شكل من أشكال خطط التصنيف التي يمكن أن تكون أساسا لتنظيم الملفات .

٢ - استخدام هذا النوع من الترقيم يتيح بسهولة فرصة الاضافة الى الخطة سواء اكان ذلك في التقسيمات الرئيسية أو الفرعية ، وذلك باضافة أى موضوع جديد ، حيث أن أى خطة للتصنيف تكون بطبيعتها معرضة للاضافة مما يتطلب أن تكون الخطة قابلة للاضافة اليها لمواجهة الموضوعات الجديدة .

٣ - أن كل عدد في رقم الموضوع لابد أن يكون له دلالة معينة ، فالرقم ٣/٥/٤ يكون مركبا من الآتى : -

٤ تدل على المواصلات والنقل

٥/ تدل على المواصلات السلكية واللاسلكية

٣/ تدل على اللاسلكي

وهذا هو السبب في تسمية هذا النوع من الترقيم بالمركب .

رابعاً : الترقيم باستخدام الحروف الرقمية المركبة :

ويتم في هذه الطريقة ترقيم التقسيمات الرئيسية أو الفرعية باستخدام الحروف الرقمية بدلا من الأعداد ، وتُحرف هنا هو مجرد شكل من أشكال

الترتيب للمواد وله نفس القيمة العددية للأعداد ، والحروف الرقمية المستخدمة في الترقيم تأخذ الترتيب الآتي ، وتأخذ قيمتها العددية من هذا الترتيب :
 أ ب ج د هـ و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ذ ض ظ غ .
 ويعني ذلك أن حرف (أ) يكون له قيمة عددية تساوي (١) وحرف (ب) يكون له قيمة عددية تساوي (٢) وحرف (ج) يكون له قيمة عددية تساوي (٣) وهكذا .

نموذج لاستخدام الحروف في الترقيم :

أ - الاقتصاد والمال
 ب - الصناعة

ج - العمل والعمال

د - المواصلات والنقل

ويمكن في التقسيمات الفرعية استخدام الحروف أيضا مثل :

أ - الاقتصاد والمال :

أ/١ - السياسة الاقتصادية

أ/ب - الشركات

أ/ج - التجارة الداخلية

أ/د - النقد

أ/هـ - العلاقات الاقتصادية الدولية

ومن الناحية النظرية فإنه يمكن استخدام الحروف حتى المرحلة الثالثة

التقسيم ، ولكن من المفضل عدم الإغراق في الترقيم بالحروف الرقمية ، ويكتفى

باستخدامها في التقسيمات الرئيسية فقط ،

وهنا يجب الإشارة الى أن الحرف بجانب كونه وسيلة الترقيم لترتيب

المواد ، فإنه أحيانا يكون مجرد رمز يعبر عن ناحية معينة ، وهذه الطريقة

شائعة ، فقد يكون لدينا أكثر من مجموعة من المواد ، فمثلا ملفات القصاصات

برمز لها بحرف (ق) ، وملفات الصور يرمز لها بحرف (ص) وهكذا ، وقد

تكون هذه الحروف معبرة عن أدارات ، فادارة الأفراد يرمز لها بحرف (أ)

وإدارة الحسابات يرمز لها بحرف (ح -) وإدارة المشتريات يرمز لها بحرف (ش) وهكذا .

ولطريقة الترقيم باستخدام الحروف الرقمية بعض العيوب منها :

١ - أن عدد الحروف الهجائية محدد في (٢٨) حرفا مما يحد من أى توسع في المستقبل .

٢ - أن الترتيب بالحروف يحتاج لعملية تفكير مستمرة .

٣ - أن بعض الحروف يتشابه شكلها مثل (ط - ظ) ، (ع - غ) مما يثير بعض الالتباس خصوصا عند كتابه الحروف باليد .

خامسا : الترقيم باستخدام الاعداد العشرية طبقا لخطة تصنيف ديوى العشرى :

ابتكر ملفيل ديوى طريقة الترقيم العشرى وقد نشرها لأول مرة سنة ١٨٧٦ فى خطة التصنيف المعروف باسم « تصنيف ديوى العشرى » والفكرة الأساسية فى الترقيم العشرى هى تجميع كل المعلومات المراد تصنيفها فى عشرة أبواب رئيسية يكون أولها للعموميات ثم ينقسم كل باب الى عشرة فصول يكون أولها للعموميات ثم ينقسم كل فصل الى عشرة أقسام يكون أولها للعموميات وهكذا ، ويستخدم هذا التصنيف فى المكتبات ، والذى يهمنى هو طريقة الترقيم فقط كالاتى :

الابواب الرئيسية لخطة تصنيف ديوى العشرى :

٠٠٠	العموميات
١٠٠	الفلسفة وعلم النفس
٢٠٠	الدين
٣٠٠	العلوم الاجتماعية
٤٠٠	اللغات
٥٠٠	العلوم البحتة
٦٠٠	العلوم التطبيقية
٧٠٠	الفنون الجميلة
٨٠٠	الادب
٩٠٠	التاريخ والجغرافيا

وينقسم كل باب الى فصول بالطريقة الآتية :

٥٠٠	العلوم البحتة
٥١٠	الرياضيات
٥٢٠	الفلك
٥٣٠	الفيزياء
٥٤٠	الكيمياء
٥٥٠	علوم الأرض
٥٦٠	الحفريات
٥٧٠	علم الإنسان
٥٨٠	علم النبات
٥٩٠	علم الحيوان

وينقسم كل فصل الى أقسام بالطريقة الآتية :-

٥١٠	الرياضيات
٥١١	الحساب
٥١٢	الجبر
٥١٣	الهندسة
٥١٤	حساب المثلثات
٥١٥	الهندسة الوصفية
٥١٦	الهندسة التحليلية
٥١٧	التفاضل والتكامل
٥١٨	عمليات حسابية بطرق خاصة
٥١٩	الاحتمالات

وكما سبق الإشارة الى ذلك فان التقسيم يمكن أن يستمر أكثر من ذلك
بارقام عشرية جديدة ، فيقسم ٥١١ الى ٥١١١ ، ٥١١٢ ، ٥١١٣ حتى
٥١١٩ كما يمكن أن يقسم ٥١١١ الى ٥١١١١ ، ٥١١١٢ ، ٥١١١٣ حتى
٥١١١٩ وهكذا .

وقد قمنا خلال السنوات العشرين الماضية بتطبيق طريقة الترقيم العشري

في بعض عمليات التصنيف وقد نجح التطبيق إلى حد ما ، وذلك نتيجة لعيوب هذه الطريقة .

ومن أبرز هذه العيوب أن التقسيم لا يمكن أن يزيد في أية مرحلة عن عشرة وحدات ، وهذا بالطبع يسبب بعض الارتباك عند زيادة أية عملية تقسيم عن موضوع من الموضوعات الموجودة ، أو إجراء تعديل على الأبواب أو الفصول عشر وحدات مما يضطر المصنف معه إلى تقريب الموضوع الجديد إلى أي أو الأقسام لغرض إيجاد مكان للموضوع الجديد ، وهذا بالطبع يجعل خطة التصنيف معرضة باستمرار لعمليات التعديل والتبديل .

ومن أهم مميزات الترقيم العشري قصر وقفه نسبيا ، فالعدد (٣٢٥) في الترقيم العشري يقابله ٥/٢/٣ في الترقيم العددي المسلسل المركب .

كذلك فإنه من الملاحظ أنه في خطط التصنيف الغربية تستخدم الأصفار كوحدة للترقيم كما هو موضح في خطة تصنيف ديوي ، أما في خطط التصنيف العربية فإن استخدامها يثير بعض الالتباس .

ومن نماذج الترقيم العشري في خطط التصنيف للملفات المثال الآتي :

٠٠٠	عموميات	٠٠٠
١٠٠	التنظيم العام للدولة	١٠٠
٢٠٠	الشئون الإدارية والمالية	٢٠٠
٣٠٠	الاقتصاد والمال	٣٠٠
٤٠٠	الشئون الداخلية والعسكرية والخارجية	٤٠٠
٥٠٠	التربية والتعليم والثقافة	٥٠٠

(٦٠٠) الشئون الاجتماعية

(٧٠٠)

٨٠٠ المواضلات والفقيل

٩٠٠ الزراعة

وينقسم كل باب إلى فصول ثم ينقسم كل فصل إلى أقسام وهكذا بنفس الطريقة السابق ايضاحها .

وهنا يجب أن نشير إلى حقيقتين هامتين : ١ - أن الترقيم المستخدم حاليا في العالم والذي يمكن أن نطلق عليه نظام

العدد مكون من وحدات كل منها عشرة أو جزء من العشرة فالعدد ٣٢٥

مكون من الآتي : ٣٠٠ وهي $3 \times 10 \times 10$

٢٠ وهي 2×10

٥ وهي جزء من العشرة

٣٢٥

هذا النوع يطلق عليه الترقيم العشري (بفتح العين)

٢ - أما الحقيقة الثانية فإن هناك نوعا من الترقيم يمكن أن يطلق عليه الترقيم العشري (بضم العين) ، وفي هذا النوع يعتبر العدد بصفة مستمرة كسرا عشريا أي أنه على يسار العدد علامة عشرية برغم عدم وجودها

وعند ترتيب المواد المرقمة بأحدى خطي التصنيف العشري (بضم العين) فإن تسلسل الأعداد يختلف عن تسلسل الأعداد العادية التسلسلية ، إذ إن قيمة العدد العشري تتحدد من حده الأيسر ، فالعدد ٣ أكبر من ٢٥٠ حيث أن حده الأيسر (٣) أكبر من الحد الأيسر للعدد الآخر وهو (٢) ، وعلى ذلك فإن التسلسل العشري يتم كالتالي :

ترقيم عادي

ترقيم عشري (بضم العين)

٢٥١

٢٥١

٢٥١١

٢٥٢

٢٥٢

٢٥٣

وبناء على ما سبق أيضا أنه يمكن القول أن خطة تصنيف ديوى

ترقيما عشريا (بفتح العين) حتى العدد الثالث ، ثم استخدمت ترقيما
قد استخدمت .

عشرى (بضم العين) ابتداء من العدد الرابع ، وهذا يتطلب مراعاة طبيعة
الترتيب للأرقام العشرية (بضم العين) ابتداء من العدد الرابع .

سادسا : الترتيب العشري (بضم العين) الكامل :

ويتم الترتيب بهذه الطريقة على فرض أن الأعداد المستخدمة كلها كسور
عشرية ، على يسار كل منها علامة عشرية ولو أنها غير مكتوبة ، ومن أشهر
خطط التصنيف التي تستخدم هذه الطريقة هي التصنيف العشري العالمى ،
فهى تعطى تقسيماتها أرقاما كالآتى : -

١١١	١١	١٠	٠١	٠	٠
١١١١	١١١	١١	٠١١	٠١	١
١١١٢	١١٢	١٢	٠١٢	٠٢	٢
١١١٣	١١٣	١٣	٠١٣	٠٣	٣
١١١٤	١١٤	١٤	٠١٤	٠٤	٤
١١١٥	١١٥	١٥	٠١٥	٠٥	٥
١١١٦	١١٦	١٦	٠١٦	٠٦	٦
١١١٧	١١٧	١٧	٠١٧	٠٧	٧
١١١٨	١١٨	١٨	٠١٨	٠٨	٨
١١١٩	١١٩	١٩	٠١٩	٠٩	٩

ويستمر الترتيب بهذه الطريقة .

سابعاً : الترتيب العشري (بفتح العين) المحدود :

١ - قد يكون هذا النوع من الترتيب مكونا من عشرات كالآتى : -

دليل رقمى لإدارات إحدى المنظمات

١٠ رئيس مجلس الإدارة

٢٠ الإدارة العامة للشئون المالية

٣٠	الإدارة العامة للشئون الإدارية
٤٠	الإدارة العامة للمشروعات
٥٠	الإدارة العامة للشئون الهندسية
٦٠	الإدارة العامة للشئون الفنية
٧٠	الإدارة العامة للشئون المدنية
٨٠	
٩٠	

١٠	رئيس مجلس الإدارة
١١	قطاع القاهرة
١٢	قطاع الدلتا
١٣	قطاع البحر الأحمر
١٤	قطاع الإسكندرية
١٥	قطاع الشئون القانونية
١٦	
١٧	
١٨	
١٩	

٢٠	الإدارة العامة لشئون المالية
٢١	إدارة الحسابات
٢٢	إدارة المراقبة المالية
٢٣	إدارة التحصيل
٢٤	إدارة المراقبة
٢٥	
٢٦	
٢٧	
٢٨	
٢٩	

٣٠	الإدارة العامة للشئون الإدارية
٣١	إدارة العلاقات الصناعية
٣٢	إدارة التنظيم والتدريب
٣٣	إدارة العلاقات العامة
٣٤	إدارة شئون المناطق
٣٥	
٣٦	
٣٧	
٣٨	
٣٩	

وبالطبع يستمر الترقيم بهذه الطريقة حتى نهاية الترقيم ، ويلاحظ هنا أن كل تقسيم قد أعطى مدى من الأعداد في حدود تسعة ، على أساس أن ذلك هو أكثر الاحتمالات .

٢ - وقد يكون هذا الفرع مكونا من مئات كالاتى :

الدليل الرقمى لمشروعات الخطة الاولى فى احدى المنظمات الصناعية :

١٠٠	مشروعات تعدينية
٢٠٠	مشروعات بترولية
٣٠٠	مشروعات كيميائية
٤٠٠	مشروعات معدنية
٥٠٠	مشروعات هندسية
٦٠٠	مشروعات كهربائية
٧٠٠	مشروعات إلكترونية
٨٠٠	مشروعات غزل ونسيج
٩٠٠	مشروعات غذائية

ثم تدرج المشروعات تحت هذه التقسيمات حسب نوع كل منها بحيث يأخذ كل مشروع رقما فى حدود ٩٩ رقما مخصصة لكل نوع من هذه الانواع التسعة ، وذلك كالاتى :

مشروعات تعدينية	١٠٠
مشروع استخراج الرصاص	١٠١
مشروع استخراج المنجنيز	١٠٢
مشروع استخراج الفحم	١٠٣

ويستمر الترقيم حتى ١٩٩

ويلاحظ هنا أن كل نوع قد أعطى مدى من الاعداد في حدود (٩٩) على أساس أن ذلك هو أكثر الاحتمالات ، كما تتبع نفس الطريقة مع بقية التقسيمات (٢٠٠ ، ٣٠٠ حتى ٩٠٠)

٣ - وقد يكون هذا النوع مكونا من آلاف كالاتي :

الدليل الرقمي لمشروعات الخطة الثانية في إحدى المنظمات الصناعية

مشروعات تعدينية	١٠٠٠
مشروعات بترولية	٢٠٠٠
مشروعات كيميائية	٣٠٠٠
مشروعات معدنية	٤٠٠٠
مشروعات هندسية	٥٠٠٠
مشروعات كهربائية	٦٠٠٠
مشروعات إلكترونية	٧٠٠٠
مشروعات غزل ونسج	٨٠٠٠
مشروعات غذائية	٩٠٠٠

ثم تقسم كل مجموعة الى توعيات فرعية كالاتي :

مشروعات تعدينية	١٠٠٠
مشروعات الابحاث	١١٠٠
مشروعات الاستغلال	١٢٠٠
ويستمر الترقيم حتى ١٩٠٠	

ثم تقسم أنواع المشروعات تحت كل مجموعة فرعية وتأخذ أرقاما متسلسلة من ١١٠١ حتى ١١٩٩ مثل :

١١٠٠	مشروعات الابحاث
١١٠١	تعزيز امكانيات الابحاث الجيولوجيه
١١٠٢	تعزيز امكانيات المعامل التعدينية

وكما سبق أن أوضحنا فإن كل مجموعة قد أعطيت مدى من الاعداد في حدود (٩٩) عدداً ، على أساس أن ذلك هو أكثر الاحتمالات ، ويستمر الترقيم كالاتى :

١٢٠٠	مشروعات الاستغلال
١٢٠١	التوسع في استغلال حديد أسوان
١٢٠٢	التوسع في استغلال حديد الواحات البحرية
١٢٠٣	التوسع في استغلال الاحجار الجيرية والجبس

ويستمر الترقيم بنفس هذه الطريقة مع بقية المجموعات .
ويمكن أن نلاحظ هنا أن الدافع لاختيار هذا الشكل من الترقيم هو لايجاد ارقام للخطه الثانيه تختلف عن ارقام الخطه الاولى حتى لا يحدث التباس بين ارقام الخطتين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن مشروعات الخطه الثانيه أكثر عدداً من مشروعات الخطه الاولى مما يتطلب التوسع في التصنيف لتسهيل عملية البحث .

ثامنا : الترقيم العشري (بفتح العين) المحدود المركب .
ويتم ذلك بتخصيص خانات مئوية مركبة كالاتى :

خطة تصنيف وثائق إحدى المنظمات التعليمية

- ٠١ التعليم
- ٠٢ شؤون الطلبة
- ٠٣ المناهج
- ٠٤ مساعدات التعليم والتدريب
- ٠٥ هيئة التدريس
- ٠٦ المكتبات
- ٠٧ النشاط الرياضي

٠٨.

٠٩.

١٠.

١١.

وبطبيعة الحال فإن هذه التقسيمات تعبر عن الأنشطة الرئيسية الموجودة
في هذه المنظمة ، ويمكن أن يستمر الترقيم حتى (٩٩) .

ثم ينقسم كل نشاط رئيسي الى أنشطة فرعية تعبر عن الوثائق التي تتجمع
عن كل نشاط فرعي كالآتي :

٠١ التعليم

٠١ ٠١ السياسة التعليمية

٠١ ٠٢ الأقسام التعليمية

٠١ ٠٣ نظام الساعات المعتمدة

٠١ ٠٤ اللجان التعليمية

ويمكن أن يستمر الترقيم حتى ٩٩ ٠١ ، كما يمكن أن تتبع هذه الطريقة
مع بقية التقسيمات .

ولقد أسمينا هذا النوع من الترقيم العشري المحدود المركب حيث أن رقم
المادة يتكون عادة من مجموعتين من الأعداد كل منها له تسلسله الخاص به ،
«وكان من الممكن أن نضع فاصلا بينها بالشكل الآتي : ٠١ / ٠١ ولكن يمكن
الاستغناء عن هذا الفاصل طالما أننا نعلم أن الرقم مكون من مجموعتين من
الأعداد» .

201

202

203

204

205 1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the

206 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

207 $f(x)$ is a solution of the differential equation $y' = y$.

208 2. The second part of the paper is devoted to the study of the properties of the

209 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

210 $f(x)$ is a solution of the differential equation $y' = y$.

211 3. The third part of the paper is devoted to the study of the properties of the

212 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

213 $f(x)$ is a solution of the differential equation $y' = y$.

214 4. The fourth part of the paper is devoted to the study of the properties of the

215 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

216 $f(x)$ is a solution of the differential equation $y' = y$.

217 5. The fifth part of the paper is devoted to the study of the properties of the

218 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

219 $f(x)$ is a solution of the differential equation $y' = y$.

220 6. The sixth part of the paper is devoted to the study of the properties of the

221 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

222 $f(x)$ is a solution of the differential equation $y' = y$.

223 7. The seventh part of the paper is devoted to the study of the properties of the

224 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

225 $f(x)$ is a solution of the differential equation $y' = y$.

226 8. The eighth part of the paper is devoted to the study of the properties of the

227 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

228 $f(x)$ is a solution of the differential equation $y' = y$.

229 9. The ninth part of the paper is devoted to the study of the properties of the

230 function $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{x^n}{n!}$ and its derivatives. It is shown that the function

الفصل السابع

الفهرسة وأنشاء الفهارس الموضوعية

أولا : أشكال الفهارس

تهدف عمليات الفهرسة الى أنشاء فهرس في أحد الأشكال الآتية :

١ - فهرس البطاقات :

يتكون هذا النوع من الفهارس من مجموعة من البطاقات ذات المقاسات الموحدة 3×5 بوصة أو 4×6 بوصة أو 5×8 بوصة . وترتب البطاقات في أدراج ذات مقاسات موحدة أيضا ، أي أنه لكل مقاس من هذه الأنواع الثلاثة أدراج من نفس مقاسه في السوق .

ويكون اختيار أحد هذه المقاسات الثلاثة تبعاً لحجم المعلومات التي ستسجل على البطاقة ، فكلما كانت المعلومات قليلة فإنه يستخدم المقاس الأصغر وكلما كانت المعلومات كثيرة يستخدم المقاس الأوسط أو الأكبر .

وترتب البطاقات في الأدراج تبعاً لأرقام الأبواب والفصول في الفهرس ، وتسجل هذه الأرقام عادة في الهامش العلوي للبطاقة ، وتعنى الأبواب التقسيمات الرئيسية للفهرس ، وتعنى الفصول التقسيمات الفرعية للفهرس .

ويمتاز فهرس البطاقات بسهولة إضافة موضوعات جديدة إليه ، وعند ملء فراغ أية بطاقة فإنه تضاف بطاقة جديدة خلفها دون إحلال بالشكل العام للفهرس . وفي حالة تعذر وجود بطاقات فيمكن تسجيل الفهرس على صفحات عادية بنفس طريقة التسجيل على البطاقات ، أي أن تخصص صفحة للتقسيمات الرئيسية أو الأبواب ، كما تخصص صفحة لكل تقسيم رئيسي حيث يأتي تحت كل منها التقسيمات الفرعية أو الفصول ، ثم تخصص صفحة لكل تقسيم من التقسيمات الفرعية حيث يأتي تحت كل منها الملفات التي تفتح

وهكذا ، وبذلك يمكن الاستفادة من خاصية البطاقات التي تقبل الاضافة اليها
والتوسع بدون اخلال بالشكل العام للفهرس .

٢ - فهرس السجل :

يقوم البعض بتسجيل الفهارس في سجل وترك فراغات في نهاية كل ترقيم
لاضافة الموضوعات الجديدة ، ومن عيوب هذا النوع من الفهارس أنه يبلى بسرعة
كما أن الاضافة اليه تشوهه في حالة ملء الفراغات المتروكة .

٣ - الفهرس المطبوع :

في بعض الأحيان يطبع الفهرس ويجلد وينوزع على من يستخدمونه ، وعيب
هذا النوع من الفهارس أنه لا يتضمن الاضافات الجديدة بعد تاريخ طبعه فهو
يمثل الحالة في تاريخ طبعه وبالطبع يصعب الاضافة اليه لتعدد النسخ ولعدم ترك
فراغات فيه للاضافة .

ثانيا : طريقة انشاء الفهرس الموضوعي :

يجب عند انشاء فهرس موضوعي مراعاة مايتى :

- ١ - أن تقوم بهذه العملية لجنة مكونة من اشخاص بعضهم على علم تام
باختصاصات ومسئوليات المنظمة وملمين بالتنظيمات الادارية وتطوراتها،
وأن يكون البعض الآخر من المتخصصين في أعمال التصنيف والفهرسة .
- ٢ - دراسة انقوائين والوائح والقرارات والخرائط التنظيمية واية وثائق أخرى
قد تحتوى على معلومات عن تنظيم المنظمة .
- ٣ - دراسة الفهارس الموضوعية المماثلة التي تتفق مع أعمال المنظمة المطلوب
انشاء فهرس موضوعي لها .
- ٤ - يمكن من خلال الدراسات السابق الاشارة اليها وضع مجموعة من رؤوس
الموضوعات ويسجل كل منها على بطاقة وترتب البطاقات أبجديا .
- ٥ - تصنيف هذه الموضوعات الى مجموعات تمثل كل مجموعة منها تقسيما
رئيسيا ثم تقسم موضوعات كل تقسيم رئيسي الى تقسيمات فرعية .
- ٦ - تأتى تحت كل تقسيم فرعى الموضوعات المتعلقة به بحيث يمثل كل موضوع
ملفا .
- ٧ - تستخدم الاعداد المسلسلة المركبة في ترقيم تقسيمات الفهرس الموضوعي .

ثالثا : طريقة اعادة تنظيم الفهارس :

عند انشاء فهرس جديد لآى جهاز ادارى فانه من الضرورى تطبيق هذا الفهرس على الملفات القديمة التى تكون مرقمة ومرتبعة طبقا لفهرس قديم ويتم التطبيق باتباع واحدة من هذه الطرق الثلاث :

١ - أن تقفل جميع الملفات القديمة وتفتح ملفات جديدة طبقا للفهرس الجديد ، ويحدد يوم يبدأ فيه العمل بها ، على أن تظل الملفات القديمة وفهارسها بنفس نظامها وتكون معدة للاطلاع الى أن تصبح الملفات الجديدة وافيه باغراض العمل .

٢ - اذا كانت كمية الملفات القديمة محدودة فانه يمكن اعادة فهرسة جميع أوراقها تبعاً للفهرس الجديد وتوزيعها على ملفات جديدة .

٣ - أن تفرز الملفات وتقسم الى ملفات نشيطة وملفات غير نشيطة بالطريقة الآتية :

(أ) تحدد معايير لتمييز الملفات غير النشيطة على أنها الملفات التى انتهى العمل فيها نهائيا بحيث لم يعد يحفظ فيها أى وثائق جديدة ، كما أنه لا يرجع اليها الا على فترات طويلة .

(ب) الملفات غير النشيطة تعزل مع فهارسها وتسلم الى مخزن الحفظ على أن تظل تحت الطلب ليتمكن الرجوع اليها عند الحاجة .

(ج) الملفات النشيطة تفهرس طبقا للنظام الجديد .

(د) يراعى تسجيل الارقام الجديدة للملفات فى الفهرس القديم أمام كل منها حتى يمكن معرفة الرقم الجديد الذى أخذه الملف القديم عند الحاجة .

رابعا : قواعد الفهرسة :

أن عمليات الفهرسة عمليات تتكرر عشرات بل مئات المرات يوميا وهى الوسيلة التى تستخدم للربط بين الفهرس ومئات الوثائق الفهرسة المحفوظة فى الملفات . فالفهرس يحدد مكانها ويجمع بينها وبين الوثائق المتشابهة معها فى الموضوع .

وكما كانت عمليات الفهرسة تجرى على أساس قواعد سليمة ثابتة تطبق بطريقة موحدة على جميع الوثائق الفهرسة وفى كل وقت ، فانه ينتج عن ذلك

تجميع وثائق الموضوع الواحد في مكان واحد مما يؤدي إلى فاعلية الخدمات التي تقدمها المحفوظات .

ونستعرض هنا بعض القواعد العامة التي يمكن تطبيقها خلال عمليات الفهرسة مع بيان الظروف التي تطبق فيها كل قاعدة :

١ - قوة ترابط الموضوعات في الفهرس :

أن خير ما يمكن أن يمتاز به فهرس ما ، هو قوة ترابط موضوعاته على مرور الزمن ولا يمكن استمرار هذه الميزة إلا بمراعاة الدقة التامة في استعمال هذا الفهرس وفي الاضافة اليه .

وفي الوحدات الادارية التي يعمل بها فهرس واحد ، يجب عند تسجيل رقم الملف على الوثيقة المفهرسة أن يتأكد من أن هذا الرقم هو الذي سبق أن وضعه على الوثائق التي تتعلق بنفس هذا الموضوع ، وبهذه الطريقة يمكن أن تتجمع الوثائق المفهرسة حديثا في موضوع ما ، مع الوثائق السابق فهرستها في نفس الموضوع وذلك في ملف واحد .

واذا وجد الفهرس أن وثيقة ما توضح له موضوعا لوثيقة أخرى سبق فهرستها خطأ ، فإن عليه أن يشير إلى هذه الوثيقة بالاحالة أو بحفظ صورة منها في الملف الصحيح (نموذج رقم ٨) .

وفي الوحدات الادارية التي يعمل فيها مجموعة من الفهرسين يجب أن يجتمع هؤلاء المفهرسون اجتماعات دورية مع رئيسهم ليناقشوا ما يأتي :

(أ) الموضوعات السابق انشاؤها خصوصا المتباينة والصعبة والتي وضعت في غير أماكنها .

(ب) الحاجة إلى اضافة أنشطة جديدة إلى الفهرس أو إجراء أي تعديل فيه .

(ج) الحاجة إلى ضبط ومراجعة الوثائق السابق فهرستها بسبب الاتجاهات الجديدة للمنظمة ، وذلك باستعراض موضوعات الفهارس وعرض وجهات النظر المختلفة للوصول إلى حل يمكن به إعادة فهرسة هذه الوثائق حتى تلائم الظروف الجديدة للمنظمة .

٢ - تحول الموضوعات :

من المشاكل التي قد تواجه المهرسين هي تحول موضوع ما الى موضوع آخر ، فقد يحدث أن يتحول موضوع حادثة الى قضية ، وإذا حدث مثل هذا التحول في الموضوعات فإن على المهرس أن يقوم بالآتي :

(أ) أن يستمر في استعمال رقم الموضوع الأول وهو الحادثة مع كل ما يتعلق بها مع عمل إحالات الى موضوع القضية .

(ب) أن يعيد فهرسة الوثائق الخاصة بالقضية والمحفوظة في ملف الحادثة ويفتح ملفا خاصا للقضية مع عمل إحالة في هذا الملف ان الوثائق السابقة محفوظة في ملف الحادثة .

ويجب مراعاة الدقة التامة في معالجة هذه المشكلة ، كما يجب وضع الظروف المحلية في الاعتبار - كطريقة طلب الوثائق مثلا - عند اختيار حل لها .

٣ - إرشادات للمهرسين :

(١) من الضروري أن يكون المهرس ذا قدرة على تحليل الموضوعات كما يجب أن يكون لديه المهارة التامة في استنباط الأفكار التي تعينه على سرعة الوصول الى رقم ملف الموضوع ، ولكن اذا ظهر أنه ليس من السهل تقرير موضوع لوثيقة ما ، ففي هذه الحالة يجب أن يسأل نفسه ما هو الغرض من كتابة هذه الوثيقة ، وبالطبع يمكن من معرفة الغرض من كتابتها الوصول الى موضوعها .

(ب) اذا كانت محتويات الوثيقة المطلوب فهرستها مكتملة لموضوع سابق فإنه من المفيد التحقق من رقم ملف موضوع الوثائق السابقة حتى تتجمع وثائق الموضوع الواحد في ملف واحد .

(ج) في الأحوال غير العادية عندما يكون الموضوع من الغموض بحيث يصعب تقريره من الوثيقة فإنه يلزم الاتصال بالمختصين في أقسام المنظمة للاستعلام عن كنهه الموضوع ، ويلاحظ أن هذا المجهود الإضافي يساعد على ما يأتي : -

- ضمان حفظ الوثائق في ملفاتها الصحيحة .

– أماكن الحصول على معلومات تفيد عند فهرسة أي وثيقة أخرى لهذا
مثل هذا الموضوع .

– معرفة معلومات جديدة عن مجالات العمل .

– اظهار اهتمام ووعي وإخلاص المهرسين .

(د) لا يجب الاعتماد اعتمادا تاما على الملخص الذي يكتب عادة في أعلا
الوثيقة عند تقرير الموضوع ، لأنه كثيرا ما يكون غامضا أو ناقصا
وأحيانا يكون بعيدا عن الموضوع الحقيقي ، وعلى ذلك فإنه يجب
قراءة الوثيقة الى الحد الذي يمكن منه معرفة الموضوع بالضبط .

(هـ) يجب أن يكون المهرس على علم تام بالتنظيم العام للمنظمة
ومجالات العمل في كل وحدة فيها ، كما يجب أن يكون ملما بكل ما
يستجد من تعديلات حتى يعينه ذلك على تفهم الموضوعات .

٤ – الاضافة الى الفهرس :

المفروض أن الفهرس الموضوعي يغطي جميع الموضوعات التي يطرقها العمل ،
لكن يظهر من وقت لآخر أنه من الضروري اضافة أنشطة جديدة اليه أو فتح
ملفات جديدة ، لهذا فإنه يجب مراعاة الدقة التامة في عمل هذه الاضافات
حيث أن الخطأ أو الأسراف فيها يبعثر وثائق الموضوع الواحد .

ويلاحظ أنه في الفهارس العشرية تترك دائما أرقام خالية لتملا بالاضافات
الجديدة في المستقبل ، أما في أنواع الفهارس الأخرى فإن الموضوع الجديد
يأخذ آخر رقم مسلسل في مجموعة الموضوعات التي يضاف اليها .

٥ – الاحالات في الملفات :

عندما يكون موضوع الوثيقة المفهرسة له ناحيتان أو أكثر مثل موضوعات
العلاقات الدولية التي تكون عادة بين أكثر من دولة ، أو إذا كان موضوع
الوثيقة له ناحية هندسية وناحية مالية ، ففي هذه الحالة يستحسن تدبير
أكثر من نسخة من الوثيقة المفهرسة عن طريق التصوير لتخفظ في ملفات
الموضوعات المختلفة حتى تكون كلها مستوفاة مع مراعاة تسجيل كلمة الاصل
محفوظ بملف رقم – على هذه الصور ، وإذا لم يتيسر الحصول على أكثر

من نسخة فان النسخة الوحيدة تحفظ في ملف الموضوع الأهم ثم تعمل
احالات لتحفظ في ملفات الموضوعات الأخرى بالطريقة الآتية :

رسالة تتعلق بموضوع اعتماد مبلغ لإنشاء مستشفى في ميزانية
١٩٨٧/٨٦ ، ومن استعراض الموضوع يتضح أنه يتعلق بناحيتين : الأولى
«ميزانية ١٩٨٧/٨٦» ، والثانية «إنشاء مستشفى» ، فلو قرعنا أن لكل من هاتين
الناحيتين ملفا ، فلكي يكون كلا الملفين مستوفيا فان هذا الخطاب يحفظ في
ملف الموضوع الأهم والاشمل وهو ميزانية ١٩٨٧/٨٦ م ثم تعمل احالة في
ملف « إنشاء مستشفى » كالآتي :

نموذج رقم (٨)

المراسلة رقم المؤرخة الواردة من

أو الصادرة الى

وموضوعها

حفظت بملف رقم

ثم تحفظ هذه الاحالة بعد ملء خاناتها في ملف « إنشاء مستشفى » .

خامسا : الفهرس العام للمنظمة :

لقد حاولنا في الفصول السابقة ايضاح الاساليب والطرق التي تتبع
في عمليات التصنيف والفهرسة والتي تهذف كلها الى إنشاء فهرس ذي أثر
فعال في تنظيم مصادر المعلومات في المنظمة وتسهيل الرجوع اليها .

ويلاحظ أنه في كثير من المنظمات في مصر وفي كثير من الدول النامية يتم
إنشاء أنواع من الفهارس أما أنها لا تتضمن أي أسلوب عملي أي أنها مجرد
قوائم بالملفات ، أو أنها محاولات اجتهدية لإنشاء فهرس لمواجهة المتطلبات
السريعة والمحدودة فقط للعمل .

واستكمالاً لما سبق ذكره في «ثانياً» من هذا الفصل فإنه من الضروري أن يتم إنشاء فهرس عام لكل منظمة وأن يتكون هذا الفهرس العام من عدد من الفهارس بحيث يخصص فهرس لكل مكتب من جميع مكاتب الحفظ التي تخدم إدارات المنظمة ، وبحيث يكون لكل إدارة فهرسها الخاص بها والذي يتميز بمجموعة من الأرقام تختلف عن أرقام بقية الإدارات .

وحتى يمكن التعرف على هذا النوع من الفهارس فإننا نقدم النموذج الآتي الذي قمنا بأعداده لأحدى شركات قطاع النقل العام :

نموذج فهرس موضوعي لأحدى شركات قطاع النقل العام

١ - تتكون الفهارس الموضوعية المستخدمة في مكاتب المحفوظات من أبواب رئيسية بحيث يخصص لكل مكتب محفوظات مجموعة من الأبواب ، ويمكن أن نلاحظ أن الحفظ هنا على مستوى الإدارة العامة ، وذلك كالآتي :

أبواب فهرس مكتب السيد رئيس مجلس الإدارة :

- ١ - مجلس الإدارة
- ٢ - الشئون الإدارية
- ٣ - الشئون المالية
- ٤ - الشئون الفنية
- ٥ - الحركة والتشغيل
- ٦ - التخطيط والمتابعة
- ٧ - الشئون القانونية
- ٨ - شئون المخازن والمشتريات
- ٩ - العلاقات العامة

أبواب فهرس الإدارة العامة للشئون الإدارية

- ٢١ - مجلس الإدارة
- ٢٢ - الشئون الإدارية
- ٢٣ - الشئون المالية

٢٤ - شكاوى العاملين بالخدمة

٢٥ - شكاوى المفصولين

٢٦ - شكاوى الجمهور

٢٧ -

٢٨ -

٢٩ -

أبواب فهرس الإدارة العامة للشئون المالية

٣١ - مجلس الإدارة

٣٢ - الشئون الإدارية

٣٣ - الشئون المالية

٣٤ -

٣٥ -

٣٦ -

٣٧ -

٣٨ -

٣٩ -

أبواب فهرس الإدارة العامة للشئون الفنية

٤١ - مجلس الإدارة

٤٢ - الشئون الإدارية

٤٣ - الشئون المالية

٤٤ - الانشاءات

٤٥ - السيارات

٤٦ -

٤٧ -

٤٨ -

٤٩ -

أبواب فهرس الإدارة العامة للحركة والتنشغيل

٥١ - مجلس الإدارة

٥٢ - الشئون الادارية

٥٣ - الشئون المالية

٥٤ - شئون الحركة

٥٥ - شئون التفتيش

٥٦ -

٥٧ -

٥٨ -

٥٩ -

ابواب فهرس الادارة العامة للتخطيط والمتابعة

٦١ - مجلس الادارة

٦٢ - الشئون الادارية

٦٣ - الشئون المالية

٦٤ - التخطيط والمتابعة

٦٥ -

٦٦ -

٦٧ -

٦٨ -

٦٩ -

ابواب فهرس ادارة الشئون القانونية

٧١ - مجلس الادارة

٧٢ - الشئون الادارية

٦٣ - الشئون المالية

٧٤ - القضايا

٧٥ - التحقيقات

٧٦ - الحوادث

٧٧ - الفتاوى والعقود

٧٨ -

٧٩ -

أبواب فهرس الادارة العامة شئون المخازن والمشتريات

٨١ - مجلس الادارة
٨٢ - الشئون الادارية
٨٣ - الشئون المالية
٨٤ - المخازن
٨٥ - المشتريات والبيعات
٨٦ - الموردون من القطاع العام
٨٧ - الموردون من القطاع الخاص
٨٨ -
٨٩ -

- ٨١ - مجلس الادارة
- ٨٢ - الشئون الادارية
- ٨٣ - الشئون المالية
- ٨٤ - المخازن
- ٨٥ - المشتريات والبيعات
- ٨٦ - الموردون من القطاع العام
- ٨٧ - الموردون من القطاع الخاص
- ٨٨ -
- ٨٩ -

ويلاحظ أن الابواب الثلاثة في كل فهرس متشابهة نظرا لأن موضوعات هذه الابواب متكررة في جميع ادارات الشركة ، ثم يأتى بعدها الابواب الخاصة بكل ادارة عامة أو ادارة ، ونظرا لأن مكتب رئيس مجلس الادارة يتعامل في جميع موضوعات الشركة فان فهرس هذا المكتب يتضمن جميع نوعيات هذه الموضوعات .

ينقسم كل باب من هذه الابواب الى فصول كالاتى :

فهرس مكتب السيد رئيس مجلس الادارة

١ - مجلس الادارة
٢ - الشئون الادارية
٣ - الشئون المالية
٤ - الشئون الفنية
٥ - الحركة والتشغيل
٦ - التخطيط والمتابعة
٧ - الشئون القانونية
٨ - شئون المخازن والمشتريات
٩ - العلاقات العامة

- ١ - مجلس الادارة
- ٢ - الشئون الادارية
- ٣ - الشئون المالية
- ٤ - الشئون الفنية
- ٥ - الحركة والتشغيل
- ٦ - التخطيط والمتابعة
- ٧ - الشئون القانونية
- ٨ - شئون المخازن والمشتريات
- ٩ - العلاقات العامة

١ - مجلس الإدارة

- ١/١ شئون المجلس
- ٢/١ اجتماعات المجلس
- ٣/١ التوصيات والقرارات

٢ - الشئون الادارية

- ١/٢ التنظيم الادارى
- ٢/٢ التعليمات
- ٣/٢ اللوائح
- ٤/٢ شئون العاملين
- ٥/٢ المحفوظات
- ٦/٢ الخدمات الداخلية
- ٧/٢ التقارير
- ٨/٢ الشكاوى

٣ - الشئون المالية

- ١/٣ الميزانية
- ٢/٣ المراجعة
- ٣/٣ الحسابات المالية
- ٤/٣ الحسابات الجارية
- ٥/٣ الحسابات النقدية - الايرادات
- ٦/٣ حسابات المخازن
- ٧/٣ المصروفات

٤ - الشئون الفنية

- ١/٤ الانشاءات
- ٢/٤ السيارات

٥ - الحركة والتشغيل

- ١/٥ شئون الحركة

٢/٥ شئون التشغيل

٣/٥ التفتيش

٦ - التخطيط والمتابعة

١/٦ شئون التخطيط والمتابعة

٧ - الشئون القانونية

١/٧ القضايا

٢/٧ التحقيقات

٣/٧ الحوادث

٤/٧ الفتاوى والعقود

٨ - شئون المخازن والمشتريات

١/٨ المخازن

٢/٨ المشتريات والمبيعات

٣/٨ الموردون من القطاع العام

٤/٨ الموردون من القطاع الخاص

٩ - العلاقات العامة

١/٩ علاقات عامة داخلية

٢/٩ علاقات عامة خارجية

فهرس الادارة العامة للشئون الادارية

٢١ - مجلس الادارة

٢٢ - الشئون الادارية

٢٣ - الشئون المالية

٢٤ - شكاوى العاملين

٢٥ - شكاوى المفصولين

٢٦ - شكاوى الجمهور

٢٧ -

٢٨ -

٢٩ -

٢١ - مجلس الإدارة

- ١/٢١ شئون المجلس
- ٢/٢١ اجتماعات
- ٣/٢١ توصيات وقرارات

٢٢ - الشئون الادارية

- ١/٢١ التنظيم الادارى
- ٢/٢٢ التعليمات
- ٣/٢٢ اللوائح
- ٤/٢٢ شئون العاملين
- ٥/٢٢ المحفوظات
- ٧/٢٢ التقارير

٢٣ - الشئون المالية

- ١/٢٣ الميزانية
- ٢/٢٣ المراجعة
- ٣/٢٣ الحسابات المالية
- ٤/٢٣ الحسابات الجارية
- ٥/٢٣ الحسابات النقدية - الايرادات
- ٦/٢٣ حسابات المخازن
- ٧/٢١ المصروفات

٢٤ - شكاوى العاملين

(يقسم بالحروف الأبجدية من أ - ي)

- ١/٢٤ عاملون أ
- ٢/٢٤ عاملون ب
- ٣/٢٤ عاملون ت
- ٤/٢٤ عاملون ث

ثم يفتح ملف لكل عامل تحت الحرف الذى يبدأ به اسمه وتأخذ الملفات
أرقاماً متسلسلة جديدة تحت الحروف .

٢٥ - شكاوى المفصولين

١/٢٥ عاملون أ

٢/٢٥ عاملون ب

٣/٢٥ عاملون ت

٤/٢٥ عاملون ث

النسخ

٢٦ - شكاوى الجاهل

(يقسم حسب الحروف الأبجدية من أ - ي)

١/٢٦ أسماء تبدأ بحرف أ

٢/٢٦ أسماء تبدأ بحرف ب

٣/٢٦ أسماء تبدأ بحرف ت

٤/٢٦ أسماء تبدأ بحرف ث

النسخ

تفهرس الإدارة العامة للشئون المالية

٣١ - مجلس الإدارة

٣٢ - الشئون الإدارية

٣٣ - الشئون المالية

٣٤ -

٣٥ -

٣٦ -

٣٨ -

٣٩ -

٣١ - مجلس الإدارة

١/٣١ شئون المجلس

٢/٣١ اجتماعات

٣/٣١ توصيات وقرارات

٣٢ - الشئون الادارية

١/٣٢ التنظيم الادارى

٢/٣٢ التعليمات

٣/٣٢ اللوائح

٤/٣٢ شئون العاملين

٥/٣٢ المحفوظات

٦/٣٢ الخدمات الداخلية

٧/٣٢ التقارير

٨/٣٢ الشكاوى

٩/٣٢

١/٣٣ الميزانية

٢/٣٣ المراجعة

٣/٣٣ الحسابات المالية

٤/٣٣ الحسابات الجارية

٥/٣٣ الحسابات النقدية - الايرادات

٦/٣٣ حسابات المخازن

٧/٣٣ المصروفات

فهرس الادارة العامة للشئون الفنية

٤١ - مجلس الادارة

٤٢ - الشئون الادارية

٤٣ - الشئون المالية

٤٤ - الانشاءات

٤٥ - السيارات

٤٦ -

٤٧ -

٤٨ -

٤٩ -

٤١ - مجلس الإدارة

- ١/٤١ شئون المجلس
- ٢/٤١ اجتماعات
- ٣/٤١ توصيات وقرارات
- ٤/٤١

٤٢ - الشئون الإدارية

- ١/٤٢ التنظيم الإداري
- ٢/٤٢ التعليمات
- ٣/٤٢ اللوائح
- ٤/٤٢ شئون العاملين
- ٥/٤٢ المحفوظات
- ٦/٤٢ الخدمات الداخلية
- ٧/٤٢ تقارير
- ٨/٤٢ الشكاوى

٤٣ - الشئون المالية

- ١/٤٣ الميزانية
- ٢/٤٣ المراجعة
- ٣/٤٣ الحسابات المالية
- ٤/٤٣ الحسابات الجارية
- ٥/٤٣ الحسابات النقدية - الإيرادات
- ٦/٤٣ حسابات المخازن
- ٧/٤٣ المصروفات

٤٤ - المنشآت

- ١/٤٤ الأمن الصناعي
- ٢/٤٤ الورش والجراجات
- ٣/٤٤ الاستراحات

٤٥ - السيارات

- ١/٤٥ التشغيل
- ٢/٤٥ قطع غيار وآلات
- ٣/٤٥ الكاوتشوك
- ٤/٤٥ محاضر استهلاك الكاوتشوك
- ٥/٤٥ التفتيش الفني

فهرس الادارة العامة للحركة والتشغيل

- ٥١ - مجلس الادارة
- ٥٢ - الشئون الادارية
- ٥٣ - الشئون المالية
- ٥٤ - شئون الحركة
- ٥٥ -
- ٥٦ -

- ٥١ - مجلس الادارة
- ١/٥١ شئون المجلس
- ٢/٥١ اجتماعات المجلس
- ٣/٥١ توصيات وقرارات

- ٥٢ - الشئون الادارية
- ١/٥٢ التنظيم الادارى
- ٢/٥٢ التعليمات
- ٣/٥٢ اللوائح
- ٤/٥٢ شئون العاملين
- ٥/٥٢ المحفوظات
- ٦/٥٢ الخدمات الداخلية
- ٧/٥٢ التقارير
- ٨/٥٢ الشكاوى

٥٣ - الشئون المالية

- ١/٥٣ الميزانية
- ٢/٥٣ المراجعة
- ٣/٥٣ الحسابات المالية
- ٤/٥٣ الحسابات الجارية
- ٥/٥٣ الحسابات النقدية - الايرادات
- ٦/٥٣ حسابات المخازن
- ٧/٥٣ المصروفات

٥٤ - شئون الحركة

- ١/٥٤ التشغيل
- ٢/٥٤ السياحة
- ٣/٥٤

فهرس الادارة العامة للتخطيط والمتابعة

- ٦١ - مجلس الادارة
- ٦٢ - الشئون الادارية
- ٦٣ - الشئون المالية
- ٦٤ - التخطيط والمتابعة
- ٦٥ -
- ٦٦ -
- ٦٧ -
- ٦٨ -
- ٦٩ -

٦١ - مجلس الادارة

- ١/٦١ شئون المجلس
- ٢/٦١ اجتماعات
- ٣/٦١ قرارات وتوصيات
- ٦٢ - الشئون الادارية
- ١/٦٢ التنظيم الادارى

١/٦٢ التنظيم الادارى

٢/٦٢ التعليمات

٣/٦٢ النوائح

٤/٦٢ شئون العاملين

٥/٦٢ المحفوظات

٦/٦٢ الخدمات الداخلية

٧/٦٢ التقارير

٨/٦٢ الشكاوى

٦٣ - الشئون المالية

١/٦٣ الميزانية

٢/٦٣ المراجعة

٣/٦٣ الحسابات المالية

٤/٦٣ الحسابات التجارية

٥/٦٣ الحسابات النقدية - الايرادات

٦/٦٣ حسابات المخازن

٧/٦٣ المصروفات

٦٤ - التخطيط والمتابعة

١/٦٤ الفرع المثالى والعامل المثالى

٢/٦٤ شئون التخطيط

٣/٦٤ شئون المتابعة

٤/٦٤ الفائض

٥/٦٤ الدورات التدريبية

فهرس ادارة الشئون القانونية

٧١ - مجلس الادارة

٧٢ - الشئون الادارية

٧٣ - الشئون المالية

٧٤ - القضايا

٧٥ - التحقيقات

٧٦ - الحوادث

٧٧ - الفتاوى والعقود

٧١ - مجلس الإدارة

١/٧١ شئون المجلس

٢/٧١ اجتماعات

٣/٧١ قرارات وتوصيات

٧٢ - الشئون الإدارية

١/٧٢ التنظيم الإداري

٢/٧٢ التعليمات

٣/٧٢ اللوائح

٤/٧٢ شئون العاملين

٥/٧٢ المحفوظات

٦/٧٢ الخدمات الداخلية

٧/٧٢ التقارير

٨/٧٢ الشكاوى

٧٣ - الشئون المالية

١/٧٣ الميزانية

٢/٧٣ المراجعة

٣/٧٣ الحسابات المالية

٤/٧٣ الحسابات الجارية

٥/٧٣ الحسابات النقدية - الإيرادات

٦/٧٣ حسابات المخازن

٧/٧٣ المصروفات

٧٤ - القضايا

(ثم يقسم حسب الفروع)

٧٥ - التحقيقات

(ثم يقسم حسب الفروع)

٧٦ - المستندات

(ثم يقسم حسب الفروع)

٧٧ - الفتاوى والعقود

١/٧٧ الفتاوى

٢/٧٧ العقود

فهرس الادارة العامة لشئون المخازن والمشتريات

٨١ - مجلس الادارة

٨٢ - الشئون الادارية

٨٣ - المخازن

٨٥ - المشتريات والمخازن

٨٦ - الموردون من القطاع العام

٨٧ - الموردون من القطاع الخاص

٨١ - مجلس الادارة

١/٨١ شئون المجلس

٢/٨١ اجتماعات

٣/٨١ قرارات وتوصيات

٨٢ - الشئون الادارية

١/٨٢ التنظيم الادارى

٢/٨٢ التعليمات

٣/٨٢ اللوائح

٤/٨٢ شئون العاملين

٥/٨٢ المحفوظات

٦/٨٢ الخدمات الداخلية

٧/٨٢ التقارير

٨/٨٢ الشكاوى

٨٣ - الشئون المالية

١/٨٣ الميزانية

٢/٨٣ المراجعة

٣/٨٣ حسابات المالية

٤/٨٣ حسابات الجارية

٥/٨٣ الحسابات النقدية - الايرادات

٦/٨٣ حسابات المخازن

٧/٨٣ المصروفات

٨٤ - الخـازن

١/٨٤ شئون الخازن

٢/٨٤ قطع الغيار والآلات

٣/٨٤ الاطارات

٤/٨٤ الوقود

٥/٨٤ الملابس

٨٥ - المشتريات والمبيعات

١/٨٥ المناقصات

٢/٨٥ الزايدات

٣/٨٥ مشتريات بالممارسة والامر المباشر

٤/٨٥ الاستيراد

٨٦ - الموردون من القطاع العام

(يقسم حسب الحروف الابجدية من أ - ي)

٨٧ - الموردون من القطاع العام

(يقسم حسب الحروف الابجدية من أ - ي)

ويلاحظ أن الابواب الثلاثة المتكررة في جميع الفهارس تنقسم جميعها بطريقة ثابتة .

أما بقية الابواب فانها تختلف في تقسيمها حسب ظروف كل منها .

ومن المفروض أن يأتي تحت كل فصل من هذه الفصول الملفات التي تنتمي اليه على أن تبدأ ملفات كل فصل بملف عام يأخذ رقم الفصل . ويمكن الاكتفاء بهذا الملف إذا كان حجم الوثائق محدودا ، أما إذا كثرت الوثائق وتنوعت موضوعاتها تحت الفصل فانه يمكن أن يفتح لكل موضوع منها ملف خاص وتأخذ أرقامها تبدأ من (١) تحت الفصل .

ونظرا لان الفروع ستتكرر تحت الكثير من الفصول فقد وضع جدول يتضمن ارقاما ثابتة كالآتي :

١ - فرع الجيزة

٢ - فرع حلوان

٣ - فرع الفيوم

٤ - فرع بنى سويف

- ٥ - فرع بنى مزار
- ٦ - فرع المنيا
- ٧ - فرع أسس
- ٨ - فرع سوهاج
- ٩ - فرع قنا
- ١٠ - فرع أسوان

٢ - تطبيق الفهارس الجديدة :

- (أ) عند البدء فى تطبيق هذا الفهرس فان المختصين فى كل مكتب محفوظات يقومون بتجميع الملفات الموجودة فى الأقسام والادارات التى يخدمونها ويعملون بها قوائم ويوقف الحفظ فيها وتظل كمراجع لحين الاستغناء عنها وتسليمها الى مخزن المحفوظات .
- (ب) يتم فتح ملفات جديدة اعتبارا من ١/١/١٩٧٥ طبقا للفهارس الجديدة .

٣ - قواعد الفهرسة الموضوعية :

- (أ) عند فهرسة أية وثيقة فانه يجب قراءتها قراءة دقيقة لتحديد موضوعها وهو الموضوع الذى يحتمل احتمالا كبيرا أن تطلب به هذه الوثيقة ثم يسجل رقم الملف على الوثيقة .
- (ب) اذا كان للوثيقة المطلوب فهرستها أكثر من موضوع فانه فى هذه الحالة يسجل عليها رقم ملف الموضوع الاهم أو الأشمل ثم تعمل صور منها لتحفظ فى ملفات الموضوعات الأخرى .
- (ج) يراعى مراجعة هذه الفهارس كل خمس سنوات وأجراء التعديلات اللازمة عليها .

٤ - فهارس الفروع

- تستخدم الفروع فى فهارسها نفس التقسيمات المحددة لمكتب السيد رئيس مجلس الادارة حيث أنها تلائم ظروفها .
- كذلك فانه يتم تمييز ملفات كل فرع عن بقية الفروع باستخدام جدول الارقام الثابتة للفروع المبين أعلاه ، على ان تبدأ ملفات كل فرع بالرقم المحدد له فى الجدول .

الفصل الثامن

فهارس أسماء الأشخاص

أولا : الغرض من فهرس الأسماء :

من المعروف أنه ينشأ ملف خدمة لكل من العاملين في المنظمات الادارية وتحتفظ في هذه الملفات القرارات المتعلقة بحياة الموظف الوظيفية ومسوغات تعيينه ، ونظرا لأن ملفات الخدمة لا تتبدل لما تحويه من أوراق ذات أهمية خاصة ، فإنه ينشأ ملف آخر أو أكثر تحفظ فيه المراسلات والأوراق المتعلقة بكل موظف .

ولامكان الوصول الى ملف أى موظف بسهولة فإنه ينشأ فهرس يجمع أسماء العاملين مرتبة طبقا لاحدى طرق الترتيب الهجائية الرقمية حيث يأخذ كل اسم رقما يسجل على الملف وترتب الملفات تبعا لأرقامها .

ثانيا : أشكال فهارس الأسماء :

سبق أن أوضحنا فى أشكال الفهارس الموضوعية أنها تكون فى شكل سجل أو فى شكل بطاقات ، كما أوضحنا أن السجل يصعب الاضافة اليه فى حالة ملء الفراغات التى تترك ، ونحن نذبح بالاقلاع عن استخدام السجلات فى عماليات الفهرسة اذ من الضرورى أن يكون الفهرس دائما فى شكل بطاقات تستخدم طبقا للخطوة التى سنشرحها فى طريقة إنشاء الفهارس الهجائية الرقمية ، وفى حالة عدم توفر البطاقات وإدراجها فإنه يمكن استخدام قصاصات ورقية بنفس طريقة البطاقات .

ثالثا : طريقة السجل المسلسل والكشاف الهجائى :

تقوم بعض المنظمات بأعطاء ملفات العاملين أرقاما مسلسلة وتُسجَلها فى سجل تبعا لتواريخ تعيين هؤلاء العاملين ، ويضاف الى هذا السجل أى أسماء جديدة وتأخذ الأرقام المسلسلة التالية .

ولتسهيل الوصول الى رقم ملف أى موظف فانه يتم تسجيل أسماء العاملين فى سجل يخصص فيه صفحة لكل مجموعة أسماء متشابهة فى الحرف الاول من الاسم ، مع تسجيل رقم كل منهم حسب السجل المسلسل ، وبذلك يمكن الوصول الى رقم أى موظف عن طريق هذا السجل .

وعيب هذه الطريقة ان بعض الحروف العربية تكثر بها التسمية مما ينتج عنه تكرس الأسماء تحت بعض الحروف مثل حرف ا ، ح ، ع ، م ، مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد للوصول الى رقم ملف الموظف .

رابعاً : الفهارس الهجائية الرقمية :

لذلك فانه من الضرورى استخدام طريقة أخرى يمكن بها تفادى عيوب طريقة السجل المسلسل والسجل الهجائى وهذه الطريقة هى الفهارس الهجائية الرقمية التى يمكن بها تحقيق ما يأتى :

١ - اعطاء كل ملف رقماً يمكن به تحديد مكانه فى الدرج أو على الرف كما يمكن ترتيب الملفات واستخراجها بسهولة .

٢ - حصر الاسماء فى الفهرس وبذلك يمكن بسهولة التأكد من وجود ملف أى موظف أو عدم وجوده .

خامساً : جدول ترقيم الاسماء رقم (١) :

١ - يمكن استخدام الجدول الآتى للحصول على نوعين من الفهارس الهجائية الرقمية والجدول هو :

٣٣	م	٢٥	عبد ال	١٧	س	٩	ح	١	أ
٣٤	محمد	٢٦	على	١٨	سيد	١٠	حسن	٢	ابراهيم
٣٥	محمود	٢٧	عمر	١٩	ش	١١	حسين	٣	أبو
٣٦	مصطفى	٢٨	غ	٢٠	ص	١٢	خ	٤	أحمد
٣٧	ن	٢٩	ف	٢١	ض	١٣	د	٥	ب
٣٨	هـ	٣٠	ق	٢٢	ط	١٤	ذ	٦	ت
٣٩	و	٣١	ك	٢٣	ظ	١٥	ر	٧	ث
٤٠	ي	٣٢	ل	٢٤	ع	١٦	ز	٨	ج

ويلاحظ أن هذا الجدول يتضمن الحروف الهجائية الثمانية والعشرين مضافا إليها اثنا عشر اسما وهي الاسماء الشائعة التي تتكاثر في الفهارس وذلك لغرض توسيع قاعدة توزيع الاسماء لتسهيل البحث في المجموعات . وهذه الاسماء هي :

ابراهيم ، أبو ، أحمد ، حسن ، حسين ، سيد ، عبد الله ، علي ، عمر ، محمد ، محمود ، مصطفى .

النوع الأول : فهرسة الاسماء حسب الحرف الأول من الاسم اذا كان الاسم غير شائع أو الجزء الأول من الاسم اذا كان شائعا ، وذلك اذا كانت الاسماء في حدود ٥٠٠ اسم .

١ - اذا كان الجزء الأول من الاسم غير شائع أى ليس أحد الاسماء الاثنى عشر السابق تحديدها فإنه يكتب بترقيم الحرف الأول من الاسم من هذا الجدول .

٢ - تتجمع الاسماء المتشابهة في الحرف الأول على بطاقة واحدة أو في صفحة واحدة حيث تأخذ ارقاما متسلسلة ، انظر شكل رقم (١) ويضاف اليها ما يستجد من أسماء .

٣ - يكون رقم الاسم أى رقم الملف مكونا من رقم الحرف الأول مضافا اليه رقم مسلسل الاسم في المجموعة التي يتشابه معها في الحرف الأول .

٤ - اما اذا كان الجزء الأول من الاسم هو أحد الاسماء الشائعة المبينه في الجدول فان هذا الاسم يرقم من الجدول .

٥ - تتجمع الاسماء المتشابهة في الجزء الأول من الاسم على بطاقة واحدة أو صفحة واحدة حيث تأخذ ارقاما متسلسلة (انظر شكل رقم ٢) .

٦ - تأخذ الاسماء المجموعة تحت الاسم الشائع ارقاما متسلسلة ويضاف اليها ما يستجد من أسماء .

٧ - يكون رقم الملف مكونا من رقم الاسم الشائع مضافا اليه الرقم المسلسل للاسم .

٨ - يتضح من ذلك أن الاسماء ستقسم إلى ٤٠ مجموعة تبعاً للحرف الأول من الجزء الأول من أسماء العاملين وكذلك تبعاً للاسماء الشائعة الاثنى عشر .

٩ - لكي يمكن التمييز بين أرقام ملفات الأسماء وأرقام ملفات الموضوعات فإنه يلزم إضافة رمز إلى أرقام ملفات العاملين مثل حرف م (أى موظفون) أو حرف ع (أى عاملون) أو يمكن تخصيص الأرقام من ١ - ٤٠ لفهرس الأسماء على أن يبدأ فهرس الموضوعات برقم ٤١ وبذلك يمتنع أى التباس فى تشابه الأرقام .

شكل رقم (٢)

٤	أحمد
١/٤	أحمد حسن أحمد
٢/٤	أحمد إبراهيم عمر
٣/٤	أحمد سعيد حسان

شكل رقم (٣)

١	١
١/١	إخلاص أحمد حسن
٢/١	إسماعيل عمر محمد
٣/١	أمين فتحى سعيد

النوع الثانى : فهرسة الأسماء بحسب الحرفين الأولين من الجزء الأول من الاسم إذا كان هذا الجزء غير شائع ، وحسب الجزء الأول من الاسم إذا كان هذا الجزء شائعاً .

١ - فى الأحوال التى يزيد فيها عدد الأسماء المطلوب إنشاء فهرس لها عن ٥٠٠ ولا يحتمل زيادتها عن ٣٠٠٠ اسم تتبع الطريقة الآتية مع استخدام الجدول السابق :

٢ - يرقم الحرفان الأولان من الجزء الأول من اسم الموظف إذا كان هذا الجزء من الاسم غير شائع أى أنه ليس أحد الأسماء الشائعة الموضحة فى الجدول (وهى إبراهيم وأبو وأحمد وحسن وحسين وسيد وعبد وال وعلى وعمر ومحمد ومحمود ومصطفى) فالاسم إسماعيل يأخذ رقم ١٧/١ وهما رقما حرفى الألف والسين ، وكذلك الاسم أمين يأخذ رقم ٣٣/١ وهما رقما حرفى الألف والميم ، أنظر شكل رقم (٣) ، (٤) .

٣ - إذا كان الجزء الأول من الاسم من بين الأسماء الشائعة السابق إيجناجها فان هذا الاسم الشائع يأخذ رقمه من الجدول فالاسم إبراهيم يأخذ رقم (٣) ، والاسم حسن يأخذ رقم ١٠ ، ثم يرقم الجزء الثاني من الاسم فإذا كان هذا الجزء غير شائع فإنه يرقم الحرف الأول منه فقط ، فالاسم إبراهيم سعد يأخذ رقم ١٧/٢ وهما رقما إبراهيم وحرف (س) في الجدول ، والاسم حسن فهمى يأخذ رقم ٢٩/١٠ ، انظر شكل رقم (٥) ، (٦) .

٤ - إذا كان الجزء الأول من الاسم شائعا وكان الجزء الثاني من الاسم شائعا أيضا فان كلا الاسمين يرقمان من الجدول فالاسم إبراهيم حسين يأخذ رقم ١١/٢ وهما رقما إبراهيم وحسين في الجدول ، والاسم سيد محمد يأخذ رقم ٣٤/١٨ وهما رقما سيد ومحمد في الجدول (انظر شكل رقم (٥) ، (٦)) .

٥ - تتجمع أسماء الأشخاص المتشابهة في أرقامها على بطاقة واحدة أو في صفحة واحدة حيث تأخذ أرقامها سلسلة .

شكل رقم (٤)

٣٣/١	م/أ
١/٣٣/١	أمين محمد سمهان
٢/٣٣/١	أمينة على حسن
٣/٣٣/١	أمام حسن عمر
٤/٣٣/١	السخ

شكل رقم (٣)

١٧/١	أ/س
١/١٧/١	إسماعيل على ممتوق
١/١٦/١	اسكندر حكيم مرجان
٣/١٧/١	اسامة كامل عثمان
٤/١٧/١	السخ

شكل رقم (٥)

١٧/٢	ابراهيم / س
١/١٧/٢	ابراهيم سعد أبو النور
٢/١٧/٢	ابراهيم سعيد الليجي
٣/١٧/٢	ابراهيم سامي زيدان
٤/١٧/٢	الشيخ

شكل رقم (٦)

٢٩/١٠	حسن / ف
١/٢٩/١٠	حسن فهمي مغازي
٢/٢٩/١٠	حسن فهمي يوسف
٣/٢٩/١٠	حسن فتحي عبد السلام
٤/٢٩/١٠	الشيخ

شكل رقم (٧)

١١/٢	ابراهيم / حسين
١/١١/٢	ابراهيم حسين عبد الحميد
٢/١١/٢	ابراهيم حسين عمر
٣/١١/٢	ابراهيم حسين حسان
٤/١١/٢	الشيخ

شكل رقم (٨)

٣٤/١٨	سيد / محمد
١/٣٤/١٨	سيد محمد مصطفى
٢/٣٤/١٨	سيد محمد أمين
٣/٣٤/١٨	سيد محمد مبارك
٤/٣٤/١٨	الشيخ

سادسا : الجدول رقم (٢)

٣٨	سعيد	١	أ
٣٩	ش	٢	ابراهيم
٤٠	ص	٣	أبو
٤١	صلاح	٤	أحسان
٤٢	صلاح الدين	٥	أحمد
٤٣	ش	٦	أسامة
٤٤	ط	٧	اسماعيل
٤٥	ظ	٨	أمين
٤٦	ع	٩	أمية
٤٧	عادل	١٠	أنور
٤٨	عائدة	١١	ب
٤٩	عائشة	١٢	ت
٥٠	عباس	١٣	ث
٥١	عبد الـ	١٤	ج
٥٢	عبد	١٥	جلال
٥٣	عثمان	١٦	جلال الدين
٥٤	عطيات	١٧	جمال
٥٥	علي	١٨	جمال الدين
٥٦	عمر	١٩	ح
٥٧	عنايات	٢٠	حافظ
٥٨	عواطف	٢١	حامد
٥٩	عوض	٢٢	حسن
٦٠	عياد	٢٣	حسنى
٦١	عيسى	٢٤	حسنين
٦٢	غ	٢٥	حسين
٦٣	ف	٢٦	حلمى
٦٤	فاروق	٢٧	خ
٦٥	فاطمة	٢٨	د
٦٦	فايزة	٢٩	ذ
٦٧	فتحى	٣٠	در
٦٨	فريد	٣١	ز
٦٩	فكرى	٣٢	س
٧٠	فهمى	٣٣	سعد
٧١	فهميم	٣٤	سعد الدين
٧٢	غواد	٣٥	سعيد
٧٣	غوزى	٣٦	سليمان
٧٤	غوزية	٣٧	سمير

٨٨	مختار	٧٥	ق
٨٩	مدحت	٧٦	ك
٩٠	مصطفى	٧٧	كمال
٩١	ممدوح	٧٨	كمال الدين
٩٢	منصور	٧٩	ل
٩٣	منى	٨٠	م
٩٤	منير	٨١	مجدى
٩٥	نوسى	٨٢	محاسن
٩٦	ن	٨٣	محسن
٩٧	هـ	٨٤	محمّد
٩٨	و	٨٥	محمود
٩٩	ى	٨٦	محيى
		٨٧	محي الدين

ان هذا الجدول هو من نفس نوع الجدول رقم (١) السابق ايضا.
طريقة استخدامه ، وانفرد بينهما هو ان الجدول رقم (٢) يتضمن عددا أكبر
من الاسماء الشائعة وذلك لمقابلة ما قد يوجد من ضخامة في عدد الاسماء في
المنظمة التى تستخدمه .

وقد سبق ان اشرنا الى ان الجدول رقم (١) يستخدم في حالة وجود
عدد من الاسماء حوالى ٣٠٠٠ اسم ، ونظرا لان بعض المنظمات قد يوجد فيها
عدد أكثر من ٣٠٠٠ اسم ، لذلك فانه يمكن استخدام هذا الجدول في مثل
هذه الحالة .

وتطبق عند استخدام هذا الجدول نفس الاسس التى سبق ايضاها
في طريقة استخدام الجدول رقم (١) وهى كالاتى :

١ - يتضمن هذا الجدول الحروف الهجائية الثمانية والعشرين مخفاة
بينها ٧١ اسما شائعة .

٢ - اذا كان الجزء الاول من الاسم المراد فهرسته غير شائع أى أنه
ليس أحد الاسماء الواحد والتسعين المبينة في الجدول رقم (٢) ، فانه يرقم
الحرفان الاولان منه ، فالاسم « أسعد على حسن » يرقم الحرفان الاولان من
الجزء الاول « أسعد » أى الالف والسين ، لانه ليس أحد الاسماء الشائعة
المبينة في الجدول ، فيأخذ رقم ٣٢/١ ، (انظر شكل رقم ٩) .

٣ - أما إذا كان الجزء الأول من الاسم من بين الأسماء الشائعة المبينة في الجدول ، فإن هذا الجزء يأخذ رقمه من الجدول ، فالاسم « احسان جمعه » يأخذ رقم ١٤/٤ ، وهما رقما « احسان » وحرف الجيم أول الجزء الثاني من الاسم « جمعه » ، (أنظر شكل رقم ١٠) ، والاسم « أبو الفضل » يأخذ رقم ١/٣ ومعهما رقما « أبو » والألف في « الفضل » ، (أنظر شكل رقم ١١) .

٤ - إذا كان الجزءان الأولان من الاسم شائعين فانهما يرقمان من الجدول ، فالاسم « سعد ممدوح » يأخذ رقم ٩١/٣٣ وهما رقما « سعد » و « ممدوح » في الجدول ، أنظر (شكل رقم ١٢) .

٥ - وكما سبق الإشارة إلى ذلك فإن الأسماء المتشابهة في الرقمين تجمع على بطاقة واحدة بحيث يسهل تحديد رقم ملف الاسم المطلوب .

تطبيقات عملية :

١٤/٤ احسان/ج	
١/١٤/٤ احسان جمعه عمر	
٢/١٤/٤ احسان جلال فتحي	
٣/١٤/٤ احسان جويد علي	
٤/١٤/٤ الخ	

(شكل رقم ١٠)

٣٢/١ أ/س	
١/٣٢/١ أسعد علي حسن	
٢/٣٢/١ اسحق فريد فهمي	
٣/٣٢/١ أسمة فهمي	
٤/٣٢/١ الخ	

(شكل رقم ٩)

٩١/٣٣ سعد / ممدوح	
١/٩١/٣٣ سعد ممدوح حسن	
٢/٩١/٣٣ سعد ممدوح علي	
٣/٩١/٣٣ سعد ممدوح ابراهيم	
٤/٩١/٣٣ الخ	

(شكل رقم ١٢)

١/٣ أبو / أ	
١/١/٣ أبو الفضل حسن عمر	
٢/١/٣ أبو الفتاح محمد حسان	
٣/١/٣ أبو السعد فتحي سيد	
٤/١/٣ الخ	

(شكل رقم ١١)

سابعاً : قواعد عامة :

١ - ترتب البطاقات تبعاً للأرقام الموضحة في الهامش العلوي لكل بطاقة حتى يسهل الوصول إلى رقم أى اسم بعد تحديد الرقمين الأولين من الجدول .

٢ - عند ترقيم الاسماء (من جدول ١) التي تبدأ بأداة التعريف (الـ) فإن هذه الأداة تهمل ويرقم ما بعدها أى أن السيد تأخذ رقم (١٨) (سيد) (والطنطاوى) يأخذ رقم ٣٧/٢٢ (ط / ن) (والبعيسوى) يأخذ رقم ٤٠/٢٤ (ع/ى) .

٣ - أما إذا كانت « الـ » وسط الاسم فإنها تحسب مثل أبو الفضل .

٤ - الاسماء التي تبدأ بآلف ولام أصلية فإن هذين الحرفين يرقمان فالاسم (الهام) يأخذ ٣٢/١ والاسم (البير) يأخذ أيضاً ٣٢/١ وهكذا .

٥ - يراعى أن تكون الاسماء في الفهارس ثلاثية على الأقل ومكونة من الاسم الأول للشخص مضافاً إليه اسم الأب ثم اسم الجد .

٦ - عند ظهور أى تشابه بين اسمين فإنه يجب إضافة تمييز لكل من الاسمين مثل الوظيفة أو مكان العمل أو التخصص .

٧ - يمكن إجراء تعديل فى أى من هذين الجدولين وذلك بحذف أو إضافة أسماء أخرى مع ملاحظة تعديل الأرقام ، حتى يكون الجدول مطابقاً لظروف العمل واحتياجاته .

الفصل التاسع

فهرسة أنواع خاصة من المواد

أولا : فهرسة الملفات :

أوضحنا في الفقرات السابقة أساليب تصنيف الملفات ويتم فيها التصنيف في مرحلتين ، الأولى مرحلة تصنيف أوراق الموضوع الواحد في ملف واحد ، والثانية مرحلة تصنيف الملفات في مجموعات بحيث تمثل كل مجموعة نشاطا رئيسيا في المنظمة وإدخال هذه المجموعات في شكل فهرس رقمي تأخذ فيه الملفات أرقاما ترتب بواسطتها في الإدراج وتكون أداة يمكن بواسطتها الوصول الى الملفات في الإدراج .

ثانيا : فهرسة الإحصاءات :

إذا كانت الملفات تتضمن إحصاءات دورية فإنه يمكن إدخالها في نظام الفهرسة المتبع ، كذلك إذا كانت في شكل نشرات دورية أو استمارات إحصائية أو تقارير أو دراسات ، أما إذا كانت الإحصاءات في شكل مطبوعات فهذه تدخل في نظام فهرسة المطبوعات الذي سنتحدث عنه فيما بعد .

ويكون تصنيف الإحصاءات عادة حسب موضوعها أو حسب اسم الجهة التي تصدرها أو اسم الجهة التي تتعلق بها ، أو تاريخيا وذلك كله طبقا لاحتياجات العمل ، وباستخدام أسس التصنيف السابق عرضها .

ثالثا : فهرسة التشريعات :

من المعروف أنه يوجد شكلان متميزان للتشريعات في المنظمات الإدارية ، أولها النسخ المبلغة من القوانين والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية ولكي يمكن الاستفادة من هذا النوع فإنه من الضروري أن يكون لدينا عند

الفهرسة نسختان من كل تشريع ، تحفظ الاولى في ملف المجموعة مثل ملف مجموعة القوانين أو مجموعة القرارات الجمهورية وهكذا وتحفظ الثانية في ملف الموضوع .

والشكل الثانى هو التشريعات المطبوعة في دوريات والتي يجب اتباع الآتى لتسهيل الرجوع اليها :

١ - مراقبة انتظام ورود الوقائع المصرية والجريدة الرسمية والنشرة التشريعية للتأكد من تسلسل ورودها واستكمالها وطلب الناقص من اعدادها حتى تكون مجموعاتها مستوفاة بصفة مستمرة ليتمكن الرجوع اليها واستقاء المعلومات منها عند الحاجة .

٢ - أن الرجوع الى الانواع الثلاثة السابقة يكون عن طريق معرفة رقم التشريع وتاريخه ثم محاولة الوصول اليه في هذه المصادر الثلاثة .

٣ - يلاحظ ان النشرة التشريعية يصدر لها فهرس موضوعى سنوى ، وعيب هذا الفهرس انه قاصر على سنة واحدة أى ان الباحث اذا اراد التعرف على تشريعات موضوع معين خلال عدة سنوات فان عليه أن يرجع الى فهارس هذه السنوات .

٤ - يمكن اعداد فهارس كشفية على بطاقات للتشريعات وذلك في حالة طلب التعرف على ما صدر في مجال موضوعى معين أو في عدة مجالات كان ينشأ كشف موضوعى لتشريعات التربية والتعليم أو تشريعات الصناعة أو الزراعة أو ما شابه ذلك ، ويتم انشاء هذه الكشافات بعمل بطاقة لكل تشريع يسجل عليها عنوان التشريع ورقمه وتاريخه ثم موضوعه باختصار ورقم المصدر (رقم الملف أو رقم المصدر التشريعى) كالآتى : -

التعاون

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بشأن ادخال تعديلات على التشريعات المتعلقة بالتعاون ، النشرة التشريعية ، ١٩٦١ ، صفحة ١٥٥٧ .

ثم يسجل في اعلا البطاقة رأس موضوع يمكن عن طريقه تجميع التشريعات التي تتناول نفس التشريع شويًا ، وترتب البطاقات هجائيا تبعا لحروف رأس الموضوع ، ويكون الرجوع الى مثل هذا الفهرس عن طريق تحديد رأس الموضوع حيث يمكن بعد ذلك التعرف على جميع التشريعات التي صدرت في مجال رأس الموضوع .

رابعاً : فهرسة التعليمات :

يقصد بالتعليمات المنشورات والكتب الدورية والتعميمات وما شابه ذلك ، ويمكن اتباع نفس المبادئ التي سبق عرضها في فهرسة التشريعات بالنسبة للتعليمات .

خامساً : فهرسة المطبوعات :

نظرا لان المطبوعات لا تمثل جانبا اساسيا في مصادر المعلومات بالانظمة الادارية فانها لن تكون عقبة في أعمال فهرسة هذه المصادر ومع ذلك فانه يمكن اتباع الآتي بالنسبة لها :

١ - تخصيص مكان لحفظ المطبوعات ويفضل ان يكون رفيا أو اكثر حيث أن المطبوعات يفضل ترتيبها على الرفوف .

٢ - اذا كان عدد المطبوعات مناسبا فانه يعمل بها قائمة وتأخذ ارقاما متسلسلة ليسهل الوصول الى اي مطبوع من بينها .

٣ - في بعض الاحوال يكون احد المطبوعات متعلقا بأوراق احد الموضوعات المحفوظة أوراقها في ملف ، وفي هذه الحالة يمكن حفظ ورقة بالملف تشير الى عنوان المطبوع ورقمه وعلاقته بالموضوع حتى يمكن الرجوع اليه عند الحاجة .

٤ - اذا تكاثرت المطبوعات وكانت ذات أهمية خاصة فانه يمكن اتباع اساليب فهرسة الكتب فيها .

سادساً : فهرسة السجلات :

ان السجلات الادارية والمالية لا تشكل مشكلة بالنسبة للرجوع اليها طالما أنها محدودة ، أما اذا تكاثرت فانه يمكن اتباع الآتي :

١ - يكون لكل سجل بيان محتوياته يتضمن عرضا لما يتضمنه ورقم الصفحة لكل نوع من البيانات .

٢ - ترتب السجلات في مجموعات حسب أنواعها ثم ترتب كل مجموعة تاريخيا .

٣ - تعمل قوائم للسجلات حسب أنواعها وتأخذ أرقاما متسلسلة ليسهل الوصول إلى أي سجل عند الحاجة .

٤ - يراعى بصفة مستمرة تسليم السجلات التي تنقضى مدة حفظها إلى مخزن الحفظ أو استهلاكها حسب الأحوال وذلك طبقا لمدد الحفظ المقررة لكل نوع .

سمايا : فهرسة الوثائق الفنية :

يوجد أشكال كثيرة للوثائق الفنية ، فقد تكون في شكل رسوم فنية للماكينات والمعدات الهندسية أو خرائط جغرافية ، أو مواصفات فنية ، أو كتالوجات تشغيل وصيانة الماكينات والمعدات الهندسية وما شابه ذلك . ويمكن اتباع الطرق الآتية في فهرسة الوثائق الفنية :

١ - استخدام أسلوب فهرسة الملفات وذلك بإنشاء فهرس لها وترقيم الوثائق الفنية من هذا الفهرس وترتيبها طبقا لأرقامها والرجوع إليها عن طريق هذا الفهرس .

٢ - إذا كانت الوثائق الفنية مرتبطة بأوراق موضوعية في الملفات فإنه يمكن ترتيبها في مجموعات بأرقامها والإحالة إليها من الملفات .

٣ - في بعض الأحوال قد يتطلب الأمر إنشاء فهرس كشاف لها على بطاقات .

الفصل العاشر

طرق الحفظ وتداول الملفات

أولا : أهمية أعمال الحفظ :

إذا كانت الدقة في إجراءات المراسلات الواردة والصادرة والمتابعة تهدف إلى الرقابة على حركة المراسلات وضمان إجراء اللازم فيها في أسرع وقت ممكن ، والتأكد من تسليمها إلى المسئول عن الحفظ ، فإن إجراءات الحفظ تعتبر ذات أهمية بالغة ، إذ أنها تتيح هذه المراسلات للباحثين لاستخلاص البيانات والمعلومات منها ، كما أنها تعتبر بحق المحصلة الحقيقية لإجراءات مراسلات الواردة والصادرة والمتابعة .

وبرغم هذه الأهمية إلا أن الكثير من المختصين يتباطأون في تسليم المراسلات للمختص بالحفظ بعد اتمام الإجراءات فيها ، مما يجعل الملفات غير مستوفاة عند البحث فيها من ناحية ، كما أن تأخير تسليم هذه المراسلات للحفظ ينتج عنه اختلال التسلسل التاريخي للوثائق في الملفات .

ثانيا : مسئولية الحفظ :

من الضروري تحديد الموظف أو الموظفين الذين يكلفون بأعمال الحفظ داخل الإدارة ، وبطبيعة الحال يكون عدد هؤلاء الموظفين مناسباً بالنسبة لحجم العمل وطبقاً لما أوضحناه في معدلات الأداء بالفصل الخامس من القسم الثاني من هذا الكتاب ، على أن يكون ذلك طبقاً لتنظيم إداري يحدد وجود مكتب للحفظ في الإدارة طبقاً للطريقة اللامركزية .

ثالثاً : الشروط الواجب توافرها في الوثيقة التي تسلم للحفظ :

عند استلام الوثائق للحفظ فإنه يجب التأكد مما يلي :

- ١ - أن الموظف المختص قد أشر على الوثيقة بكلمة « يحفظ » أو أى عبارة تدل على أنه أتم فيها الإجراءات اللازمة .

٢ - إذا كانت الوثيقة هي صورة مراسلة صادرة ، وكانت تشير الى مراسلة واردة فانه من الضروري التأكد من وجود المراسلة الواردة مرفقة بالمراسلة الصادرة .

٣ - إذا كان احد الرؤساء قد أشار على الوثيقة بعمل اجراء معين ، مثل ابلاغ جهة معينة أو عرضها على رئاسة معينة ، فانه يجب التأكد من استكمال هذه الاجراءات .

٤ - إذا لم تكن الوثيقة مسجل عليها رقم الملف فانه من الضروري وضع رقم الملف عليها بواسطة المختص بالذهرة .

رابعاً : وعاء الحفظ :

ان الحفظ يعنى تثبيت الوثيقة في احد وعائى الحفظ التقليديين وهما :

١ - الملف ذو الغلاف المقوى والذي يسع عادة حوالى ١٢٠ ورقة وتحفظ الملفات عادة في ادراج حفظ الملفات .

٢ - الكلاسير وهو غلاف سميك من الكرتون وبداخله آلة لتثبيت الاوراق فيه ، ويتميز الكلاسير بخاصية سهولة السحب منه والاضافة بين اوراقه وتحفظ الكلاسيترات عادة على الرفوف .

خامساً : حفظ الوثائق في الملفات (أو الكلاسيترات) :

١ - يتم تجميع الوثائق حسب ارقام الملفات .

٢ - ترتب الوثائق التي ستحفظ في ملف واحد ترتيباً تاريخياً بدءاً من التاريخ الأقدم من اسفل والتاريخ الاحدث من اعلا .

٣ - تحرم الاوراق بالخرامة في مكان متوسط منها .

٤ - تثبت الاوراق في الملفات .

٥ - ترقيم صفحات الملف بارقام سلسلة من اوله حتى آخره .

٦ - إذا كانت الوثيقة تشير الى مراسله سابقة وارده أو صادرة فانه من

الضرورى التأكد من وجود هذه السوابق في الملف .

٧ - عند وصول عدد أوراق الملف الى حوالى ١٢٠ ورقة يوقف الحفظ فيه ،

ويوضع فيه نموذج اغلاق الملف (رقم ٩) ويفتح له جزء جديد بنفس

الموضوع ولكن باضافة كلمة جزء ثان أو ثالث حسب الأحوال .

- ٨ - يسجل على الجزء المعلق كلمة (جزء رقم - معلق) .
- ٩ - تعاد الملفات الى ترتيبها المسلسل في الادراج .

سادسا : طرق الحفظ :

- ١ - طريقة الحفظ الرأسى للملفات في الادراج .
- ٢ - طريقة الحفظ الرأسى المعلق للملفات في الادراج ، وتتطلب هذه الطريقة وجود اطار في التدرج لتعلق عليه الحوافظ التي تحفظ بداخلها الملفات ، وتمتاز هذه الطريقة بانها تسهل حفظ الملف بداخل الحافظة كما تسهل استخراج الملف ، وذلك عن طريق اللافتات المثبتة على حافة الحوافظ المعلقة ، والتي قد تكون ذات ألوان متعددة مما يسهل تمييز مجموعة الملفات المقصودة .
- ٣ - طريقة الحفظ الجانبي وهي شكل من اشكال الحفظ المعلق حيث تعلق الملفات على اطران خاصة داخل الدواليب .
- ٤ - الحفظ الواقف للكلاسيكات على الرفوف .

سابعها : طريقة ترتيب الملفات في الادراج :

- ١ - يتم تجميع الملفات في مجموعات حسب انواع الفهارس المستخدمة ، بحيث تتجمع ملفات كل فهرس سويا ، وترتب حسب تسلسلها الرقمي .
- ٢ - ترتب الملفات في الادراج بحيث يكون التسلسل الرقمي من اول التدرج الى آخره ، ومن التدرج الاعلى الى الادراج السفلى في نفس كابيننة الحفظ ، ومن اليمين الى اليسار من كابيننة الى اخرى .
- ٣ - ترتب الكلاسيكات على الرفوف حسب تسلسلها الرقمي من الرف الاعلى الى الرف السفلى ، ومن اليمين الى اليسار من مجموعة رفوف الى مجموعة رفوف اخرى .

ثامنا : تداول الملفات :

- ١ - يتم اعداد بطاقة تداول لكل ملف (نموذج رقم ١٠) .
- ٢ - تحفظ هذه البطاقة داخل الملف .
- ٣ - عند طلب استعارة الملف يتم ملء خانات هذه البطاقة ويوقع المستعير على البطاقة باستلام الملف .

(نموذج رقم ۹)

تاریخ

وفتح له جزء جديد برقم —————

بطاقة تداول الملف

رقم الملف _____ رقم الجزء _____ (نموذج رقم ١٠)

الاسم ، الموضوع -

[illegible]

٤ - يتسلم المستعير الملف وتحفظ البطاقة في درج خاص مرتبة حسب
أرقام الملفات .

٥ - عند إعادة الملف ، تتم مراجعته على بطاقة التداول للتأكد من استكمالها ،
ويسجل على البطاقة تاريخ إعادة الملف .

٦ - يجب مراجعة بطاقات التداول للملفات المعارة والتي مضى على إعارتها
ثلاثة أيام ومطالبة المستعيرين بأعادة هذه الملفات .

٧ - في حالة تخلف إعادة ملف لمدة ستة أيام فيجب إخطار الرئاسة بذلك
عن طريق مذكرة المتابعة (نموذج رقم ١٠ م) .

تاسما : الفرز السنوي للملفات :

١ - يتم عمل فرز سنوي في شهر ديسمبر أو يونيو من كل عام وذلك
بمراجعة الملفات ، لتحديد ما أصبح غير نشيط منها .

٢ - الملفات النشيطة هي الملفات التي ما تزال مطلوبة للعمل ويتم تداولها
لإرجوع أيها ، كما يتم حفظ وثائق بها .

٣ - الملفات غير النشيطة هي الملفات التي يتضح من بطاقة تداولها أنه
لم يتم استعارتها مدة سنتين مثلا ، كما أنه لم يتم حفظ وثائق بها
خلال هاتين السنتين .

٤ - ويدخل في الملفات غير النشيطة تلك الملفات التي يتضح من الخبرة
العملية أنها لها موضوعات انتهت مثل المشروعات التي تمت والتقارير
الفترية التي تصدر تقارير مجمعة لها والتعليمات الملغاة . وما شابه
ذلك .

■ - إذا كان في المنظمة جداول مدد حفظ تحدد مدة الحفظ النشط في الإدارة
ومدة الحفظ غير النشط في المخزن ، فإنه يجب مراعاة تطبيق هذه
الجداول سواء بالنسبة للملفات أو السجلات أو الدفاتر أو غيرها .

(نموذج رقم ١٠ م)

مذكرة متابعة الملفات

استدعالات سابقة		اسم المستلم	تاريخ التسليم	رقم الملف
أول	ثان			

اسم

اسم

اسم

اسم

اسم

الى

نرجو التكرم بالتنبيه باعادة الملفات الموضح ارقامها بعاليه في اقرب
فرصة .

١٩ / /

رئيس مكتب المحفوظات

الترحيل الى المخزن :

يتم لجراء الآتى بالنسبة للملفات المطلوب ترحيلها الى مخزن الحفظ :

- ١ - تراجع الملفات للتأكد من انها مرقمة الصفحات ، وان كل ملف مبيت على غلافه من الخارج رقمه ورقم الجزء وتاريخ بداية الملف وتاريخ نهايته ، وعدد الأوراق المحفوظة فيه وأن يكون غلاف الملف سليما .
- ٢ - تسجل الملفات فى سجل تسليم الوثائق الى مخزن الحفظ (نموذج رقم ١١) من أصل وصورة .
- ٣ - تسلم الملفات الى مخزن الحفظ بانتوقيع على أصل سجل التسليم وسحب الصورة للمخزن .

الفصل الحادى عشر

التخزين والترحيل والاستهلاك

أولا : مراحل الحفظ :

من المعروف أن مكاتب الحفظ يرد إليها بصفة مستمرة أعداد كبيرة من الوثائق للحفظ في الخفيات ، ويتطلب ذلك بالضرورة أما فتح ملفات جديدة ، أو فتح أجزاء جديدة للاملفات المفتوحة فعلا ، وبذلك يزداد عدد الملفات باطراد ، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال توفير معدات حفظ إضافية وكذلك توفير أماكن لهذه المعدات ، ومن هنا ظهرت أهمية عملية الترحيل التى ينتج عنها نقل الملفات غير النشيطة الى مخزن الحفظ ، مما يخفف من ضخامة هذه الملفات ويسهل البحث فيها ، كما يمكن من السيطرة عليها ، لذلك فان التخزين يعتبر أحد الأنشطة الأساسية لأعمال المحفوظات ، وتتم المحفوظات بمراحل الحفظ الآتية :

١ - مرحلة الحفظ فى مكاتب الحفظ بالادارات ، وتحدد هذه المدة طبقا للاحتياجات الفعلية للعمل من حيث كون المحفوظات مطلوبة للاطلاع واستخلاص البيانات والمعلومات منها لفترة مناسبة ، ولكن يوجد أحيانا بعض أنواع من المحفوظات يرى ضرورة تحديد مدة معينة لحفظها بمكاتب الحفظ بالادارات مثل المحفوظات المالية والسجلات المالية التى يفضل حفظها سنة مالية جارية وسنة مالية سابقة ويرحل ما قبل ذلك الى مخزن الحفظ .

٢ - مرحلة الحفظ فى مخزن الحفظ وتحدد هذه المرحلة طبقا للمبين فى جداول مدد الحفظ ، حيث تحفظ فيها المحفوظات لفترات محددة ثم يتم إما استهلاكها أو ترحيلها الى مرحلة حفظ تالية .

٣ - مرحلة الحفظ فى دار المحفوظات العمومية ، تتضمن لائحة محفوظات الحكومة فى جمهورية مصر العربية تحديدا

لبعض أنواع المحفوظات التي تحفظ في هذه الدار ، وكذلك تحديدا لمدة حفظها في هذه الدار (وسنناقش هذا الموضوع بالتفصيل في فصل خاص) .

٤ - مرحلة الحفظ في دار الوثائق التاريخية .

وسنناقش هذا الموضوع في الفصل الثاني عشر .

ثانيا : مخزن الحفظ :

مخزن الحفظ هو مكان يعد اعدادا خاصا ويجب أن تتوافر فيه شروط خاصة حتى يكون الحفظ فيه اقتصاديا ، ومن هذه الشروط :

- ١ - أن تتناسب سعة المخزن مع حجم المحفوظات التي يتم تخزينها ، كما يجب أن يكون للمخزن سعة اضافية للتوسع لمواجهة المحفوظات المتكاثرة .
- ٢ - أن يكون المخزن مزودا بأدوات الاطفاء واجهزة التهوية ، وفي البلاد ذات الحرارة العالية يجب أن يزود المخزن بآجهزة التكييف .
- ٣ - أن يكون المخزن مزودا بالرفوف المعدنية ذات خاصية الارتفاع والانخفاض لمواجهة الاحجام المختلفة للمحفوظات .
- ٤ - أن يكون المخزن مزودا بقواطيع تسمح بالتوسع والانكماش .
- ٥ - يمكن ان يكون هناك مخزن رئيسي يتبعه مخازن فرعية اذا كان للمنظمة عدد من الفروع ، وبحيث يتم الحفظ لفترة محددة في المخزن الفرعي ثم يتم ترحيل المحفوظات الى المخزن الرئيسي .

ثالثا : التنظيم المكاني للمخزن :

ينقسم المخزن الى الوحدات الآتية :

- ١ - وحدة استقبال المحفوظات المخزنة ، وتزود بعدد من الرفوف والمناضد الطويلة التي يمكن استخدامها للاطلاع على المحفوظات ومراجعتها ، والتسجيل في سجلات المخزن تمهيدا لترتيبها على الرفوف .
- ٢ - وحدة الحفظ ، وهذه يجب ان تستغل الرفوف فيها كافة الفراغات ، وترتب الرفوف في صفوف وبحيث يستغل الرف في الحفظ من الامام ومن الخلف ، وترقم وحدات الرفوف بحيث تأخذ كل وحدة رقما مسلسلا ، وتوزع وحدات الرفوف على الادارات المختلفة بحيث تأخذ كل ادارة عددا

من الوحدات يتناسب مع حجم محفوظاتها ، مع مراعاة ترك فراغ مناسب بين وحدات الرفوف المخصصة لكل ادارة واخرى لامكان التوسع مستقبلا .

٣ - وحدة الشئون الادارية وتزود بعدد من المكاتب للموظفين العاملين بالمخزن .

رابعاً : مدد الحفظ :

١ - تحديد مدد الحفظ :

سنة الحفظ هي سنة ميلادية من أول يناير الى آخر ديسمبر ، وتهمل كسور السنة في حساب عدد سنوات الحفظ ، وتصيب عدد سنوات الحفظ كالاتى :

(أ) بالنسبة للسجلات والدفاتر تحسب من تاريخ انتهاء العمل في السجل أو الدفتر .

(ب) بالنسبة للملفات تحسب من تاريخ آخر وثيقة محفوظة في الملف .

(ج) بالنسبة للوثائق المفردة تحسب من تاريخ الوثيقة ، فالحقود تحسب مدة حفظها من تاريخ إبرام العقد .

(د) بالنسبة للمستندات المالية المتعلقة بسنة مالية معينة تحسب مدة حفظها على أساس عدد السنوات المالية بصرف النظر عن تواريخ الوثائق .

٢ - أهمية تحديد مدد الحفظ :

أن ترحيل المحفوظات الى مخزن الحفظ لايعنى أن المحفوظات قد فقدت أهميتها بصفة تامة ، إذ ان الموظفين المختصين لا يفتأون يطلبون الاطلاع على بعضها ، وثو ان ذلك يكون على فترات طويلة ، وحتى لانجمل المخزن اعباء كثيرة نتيجة الاحتفاظ ببعض أنواع المحفوظات التى لا يكون ثمة حاجة للرجوع اليها ، فانه من الضروري تحديد الأنواع المختلفة للمحفوظات حسب أهميتها ، ثم تحديد مدة حفظ كل نوع حسب هذه الأهمية ، حيث يتم استهلاكه ، أو ترحيله الى مرحلة حفظ تالية وذلك بعد انقضاء هذه المدة .

٣ - أنواع المحفوظات حسب أشكالها :

- (أ) الملفات (وتشمل الكلاسيكات) .
- (ب) المستندات المالية وتكون عادة إما محفوظة في ملفات أو كلاسيرات أو محفوظة في محافظ ، وتسلم إلى مخزن الحفظ شهرا بشهر .
- (ج) السجلات .
- (د) الدفاتر التي تكون عادة متضمنة لصور مستندات مسجلة أصولها .
- (هـ) الاستثمارات السائبة .
- (و) أي أنواع أخرى مثل المطبوعات والكتالوجات والصور .

٤ - أنواع المحفوظات حسب أهميتها :

- (أ) محفوظات ذات أهمية محدودة ، وتحدد مدد حفظها طبقا للاحتياجات الفعلية التي يراها المستفيدون من هذه الوثائق .
- (ب) محفوظات ذات أهمية قانونية ، وتحدد مدد حفظها بمراعاة مدد التقادم أو التسقوط في القوانين العامة . فيلاحظ مثلا أن الضرائب تسقط عن الممول إذا لم تتم مطالبته بها ، خلال خمس سنوات بعد سنة الاستحقاق ، ويعنى ذلك أن الوثائق والمستندات التي تثبت هذه الضرائب تصبح غير ذات قيمة قانونية للاثبات ، مما يتضح معه أن الاحتفاظ بها لن يفيد إلا كمراجع عادية ، وتصبح في حكم النوع الأول . وكذلك فإن الأجور والمرتبات تسقط المطالبة بها بعد مضي خمس سنوات من استحقاقها ، والحقوق المدنية تسقط بعد خمس عشرة سنة وهكذا ، لذلك فإنه من الضروري أن يراعى عند تحديد مدد حفظ مثل هذا النوع ألا تقل مدة حفظها عن مدة التقادم أو التسقوط حتى لا تضيع حقوق الحكومة أو الأفراد على حد سواء ، إذا استهلكت المحفوظات التي تثبت هذه الحقوق قبل تاريخ التسقوط ، كما يجب أن يراعى ألا تحفظ هذه المحفوظات لمدة أطول كثيرا من مدة التسقوط حتى لا نحفظ بمحفوظات لم يعد ثمة داع لحفظها .

(ج) محفوظات ذات أهمية مستديمة ، وهى المستندات والوثائق التى تثبت حقوقا أو التزامات مستديمة أو ذات مدى طويل ، وذلك مثل مستندات الملكية العقارية وسجلات المواليد والوفيات ، وخرائط مسارات خطوط انابيب المياه أو خطوط تصريف الصحى ، وهذا النوع يمكن أن يكون حفظه مستديما، أى لاينظر فى استهلاكه الا إذا تبين زوال صفة الاستدامة منه ، أو أمكن استخدام تكنولوجيا حديثة تؤدى الى نفس الغرض ويكون لها الحجية القانونية ، مثل استخدام الحاسبات الآلية أو الميكرو فيلم .

خامسا : جداول مدد الحفظ :

تتضمن جداول مدد الحفظ لآية منظمة حصرا لجميع انواع المحفوظات الناتجة من نشاط المنظمة ، ثم تضع تحديدا لعمر كل نوع منها بحيث يتم التصرف فى هذا النوع بعد انقضاء عمره اما بالاستهلاك أو الترحيل الى مرحلة حفظ تاليفة .

وأقرب مثال لذلك هو لائحة محفوظات الحكومة التى تتكون من قسمين خصص أولهما لأجراءات العمل فى مخازن المحفوظات وخصص الثانى لجداول مدد الحفظ لأنواع المحفوظات، ولقد أفردنا لهذه اللائحة فصلا خاصا، وعيب هذه انجداول أنها ركزت على المحفوظات فى المجالات الادارية والمالية ولم تهتم بالمجالات الاخرى مثل التربية والتعليم ، والصحة ، والمواصلات ، وذلك على أساس أن تقوم كل جهة بعمل لائحة خاصة بها تتضمن الانواع التى تستخدمها .

ولكى تؤدى جداول مدد الحفظ الغرض منها بسهولة فانه من الضرورى أن بتصنف الانواع المختلفة للمحفوظات فى مجموعات (حسب المبين فى الفقرة رابعا) باحدى الطرق الآتية :

١ - أن تصنف الانواع حسب أشكالها ثم يبين أمام كل شكل منها مدة الحفظ ، وبطبيعة الحال ستختلف مدد الحفظ حسب أهمية كل نوع منها .

٢ - أن تصنف حسب أهميتها وفى مجموعات تتكون كل منها من أنواع

تتشابه في مده: حفظها وبصرف النظر عن أشكالها ، وبحيث يكون هناك مجموعة تحفظ لمدة سنة وأخرى لمدة سنتين وثالثة لمدة ثلاث سنوات وهكذا .

٣ - ويمكن استخدام طريقة ثالثة لتصنيف أنواع المحفوظات وهي مزيج من الطريقتين السابقتين وذلك بأن تصنف المحفوظات حسب الشكل أولا ، ثم حسب الأهمية بالنسبة لكل شكل ، وهذه الطريقة منطقية جدا ، اذ يمكن عن طريقها الوصول بسهولة الى مدة حفظ أي نوع حسب شكله أولا ، ثم حسب أهميته ، أي مدة الحفظ المحددة له حسب أهميته .

سادسا : كيفية اعداد جداول مدد الحفظ للمنظمة .

١ - يتم عمل مسح كامل لجميع أنواع النماذج المستخدمة في المنظمة ، سواء أكانت في شكل سجلات أو دفاتر أو بطاقات أو استمارات أو غير ذلك ، وذلك للاستعانة بها في التعرف على الأنظمة المختلفة التي تتم في المنظمة ، وللتأكد من أن جميع هذه النماذج قد تم تضمينها في جداول مدد الحفظ .

٢ ب اعداد استبيان يوزع على جميع إدارات المنظمة (نموذج رقم ١٢) ملته بواسطة المختصين وأن يوزع معه رسالة توضيحية تبين مايلي :-

(أ) ضرورة أن يتم تضمين الاستبيان جميع أشكال المحفوظات من ملفات (أو كلاسيرات) وسجلات ودفاتر وبطاقات واستمارات سائبة وخرائط وأي مواد أخرى محفوظة في الإدارة وتعتبر كمصدر للمعلومات والبيانات .

(ب) ضرورة تحري الدقة في تحديد مدة الحفظ لكل نوع وهي المدة التي يرى المستفيدون من المحفوظات أنها كافية للرجوع وأن المحفوظات بعد هذه المدة تصبح غير نشيطة مما يتطلب ترحيلها الى مخزن الحفظ .

(ج) ضرورة تحري الدقة في تحديد مدة الحفظ في المخزن وهي المدة التي تصبح بعدها المحفوظات غير مطلوبة اطلاقا كمصدر للبيانات والمعلومات وأن استهلاكها لن يضيع على المنظمة أية حقوق أو التزامات سواء للمنظمة أو عليها .

نموذج حصر أنواع المحفوظات ومدد حفظها

(نموذج رقم ١٢)

اسم الإدارة

شكل المحفوظات	الموضوع	مدة الحفظ بالإدارة	مدة الحفظ بالمخزن	ملاحظات

(نموذج رقم ١٤)

الرقم التسليمي مكان الحفظ مدة الحفظ تاريخ الصرف

خاتم مخزن الحفظ

(د) ضرورة أن يفهم المختصون أن المغالاة في تحديد مدة الحفظ ، سواء أكانت المغالاة في طول المدة أو في قصرها ، ينتج عنه ضرر للمنظمة .
(هـ) ضرورة الإشارة إلى تقسيم الملفات إلى مجموعات حسب أهميتها ، وأن بينها ما يتضمن معلومات إدارية وما يتضمن معلومات مالية ، وما يتضمن معلومات هندسية ، وملفات المشروعات وملفات الإحصاءات وغير ذلك ، وأن يتم تحديد المدة المناسبة لحفظ كل نوع منها طبقاً لأهميته .

(و) يجب الإشارة إلى تحديد مدة حفظ لكل مرحلة من مراحل الحفظ السابق الإشارة إليها في (أولا) كلما كان ذلك ضرورياً ، ويقتضي ذلك أنه يمكن تحديد مدة حفظ لبعض الأنواع في مرحلة الحفظ في مكاتب الحفظ بالإدارات ، ويمكن عدم تحديد هذه المدة اعتماداً على عمليات الفرز السنوي السابق الإشارة إليها ، واكتفاء بتحديد مدة الحفظ في المخزن .

٣ - عند استكمال ورود جميع الاستبيانات من الإدارات فإنه يتم تفريفها في كشف الحصر العام لأنواع المحفوظات (نموذج رقم ١٢) ، مع ملاحظة أنه إذا كان أحد الأنواع يستخدم في أكثر من إدارة فإنه يتم تسجيل دد الحفظ المقترحة من كل منها .

٤ - تشكيل لجنة من عدد من الموظفين من ذوي الخبرة الطويلة في المنظمة لمراجعة كشف الحصر العام لأنواع المحفوظات ، وعمل مقارنة بين مدد الحفظ المقترحة لكل نوع في حالة استخدامه في أكثر من إدارة .

٥ - في الأحوال التي يتضح فيها وجود مغالاة في مدد الحفظ فإنه يتم الاتصال بالإدارات المختصة واستدعاء مندوب من كل منها لمناقشته في المدد المقترحة والاتفق على المدة المناسبة .

٦ - بعد إجراء التعديلات في كشف الحصر والتأكد من مناسبة مدد الحفظ لكل نوع فإنه يتم تحويل هذه الكشف إلى إدارة الشؤون القانونية لمراجعتها ، وذلك للتأكد من أن المحفوظات التي تتضمن وثائق لها أهمية قانونية قد حدد لها مدد مناسبة بحيث لا تتعرض أية حقوق أو التزامات للسقوط أو التقادم .

٧ - يتم تصنيف أنواع المحفوظات في الجداول النهائية طبقا للطريقة السابق.
أيضاها وذلك على أساس الشكل أولا ثم تصنيف كل مجموعة على
أساس أهميتها أي مدة الحفظ المقررة لكل منها .

٨ - يتم استصدار قرار من السلطة المختصة في المنظمة باعتماد هذه الجداول
حتى يتم استخدامها بطريقة قانونية .

سابعاً : إجراءات العمل في مخزن الحفظ .

١ - يخصص في المخزن سجل خاص لمحتويات المخزن (نموذج رقم ١٣)
ليُسجل فيه ما يتم وروده من محفوظات الى المخزن .

٢ - عند استلام المحفوظات الواردة للمخزن ، فإنه تتم مراجعتها للتأكد من
سلامتها واستكمالها ثم يتم الرجوع الى جداول مدد الحفظ لتحديد مدة
حفظ كل منها في المخزن .

٣ - يتم تحديد مكان الحفظ للمحفوظات عن طريق تحديد رقم الرف الذي
سيتم حفظ المحفوظات فيه ، طبقا لنظام ترقيم الرفوف السابق الإشارة
اليه .

٤ - تُختم المحفوظات بخاتم المخزن في مكان ظاهر (نموذج رقم ١٤) ويسجل
رقم مكان الحفظ في الخاتم ، كما تسجل مدة الحفظ وتاريخ التصرف في
الخاتم .

٥ - تسجل المحفوظات في سجل مخزن الحفظ (نموذج رقم ١٣) ويسجل
الرقم والتاريخ في الخاتم، كما يراعى ملء خانة موعد الاستهلاك أو الترحيل
طبقا لمدة الحفظ المبينة في جداول مدد الحفظ ، وتاريخ الاستهلاك أو
الترحيل في الخانة المخصصة لذلك حسب الأحوال ، فإن كانت مدة الحفظ
مثلا خمس سنوات سنة ١٩٨٦ فإن موعد الاستهلاك أو الترحيل يكون
سنة ١٩٩١ .

٦ - ترتب المحفوظات في صناديق الكرتون ويتم عمل قائمة بمحفوظات كل
صندوق (نموذج رقم ١٥) حيث يتم لصقها على الجانب الخارجي
للصندوق .

(نموذج رقم ١٥)

قائمة محتويات صندوق الحفظ

المستعمل	الشكل	الكمية	الموضوع	ملاحظات
٢ سم	٣ سم	٢ سم	٥ سم	٢ سم

٧ - ترتب الصناديق على الرفرف طبقا لتسلسل تسجيل المحفوظات في سجل محتويات مخزن الحفظ .

٨ - بالنسبة للسجلات ذات الحجم الكبير فهذه يمكن ترتيبها على الرف وكذلك أية أنواع يتضح صعوبة ادخالها في الصناديق الكرتون .

ثامنا : استهلاك وترحيل المحفوظات

١ - يتم عمل مراجعة سنوية لسجل محتويات مخزن الحفظ ، وبصفة خاصة خانة الاستهلاك ، وخانه الترحيل للتعرف على أنواع المحفوظات التي انقضت مدة حفظها في المخزن .

٢ - تسجل هذه المحفوظات في استمارات حصر المحفوظات المقرر استهلاكها أو ترحيلها (نموذج رقم ١١) بحيث تخصص استمارات للمحفوظات المقرر استهلاكها واستمارات لتلك المقرر ترحيلها الى مرحلة حفظ تالية .

٣ - من المفروض تشكيل لجنة في كل منظمة يمكن أن تسمى اللجنة الدائمة للمحفوظات مشكلة من أعضاء لهم خبرة طويلة في أعمال المنظمة لتقوم بمراجعة هذه القوائم للتأكد من سلامتها وصحة الاستهلاك والترحيل .

٤ - كذلك تقوم هذه اللجنة بتجنيب الملفات (والكلاسيكات) والسجلات وغيرها مما ترى أنها تتضمن بيانات يمكن أن تضاف الى نظم المعلومات المنشأة في المنظمة أو وثائق تاريخية ، وسنفضل هذه العملية في فصل خاص . (الفصل الثالث عشر)

٥ - بالنسبة للمحفوظات المقرر ترحيلها ، فإنها تسلم الى مرحلة الحفظ التالية بالتوقيع على استمارات الحصر .

٦ - بالنسبة للمحفوظات المقرر استهلاكها فإنه يتم استخراج الاجسام الصلبة منها ، من دبابيس وأدوات تثبيت لاعادة استخدامها ، كما يمكن الاحتفاظ بالكلاسيكات التي لازالت في حالة جيدة .

٧ - يتم تمزيق الاوراق الى أربع اجزاء على الاقل ، اذا لم يكن لدى المنظمة جهاز فرم الاوراق .

٨ - تعبأ الاوراق في أكياس ويتم بيعها لشركات الورق أو حرقها اذا كانت تتضمن معلومات سرية .

٩ - يتم عمل محضر بعمليات الاستهلاك يحفظ في مخزن الحفظ .

الفصل الثانى عشر

التشريعات الاساسية للمحفوظات

فى ج ٥٠ م ٤٠

أولا : لائحة محفوظات الحكومة

صدرت أول لائحة محفوظات فى مصر سنة ١٨٤٦ فى عهد محمد على ، وقد ظلت هذه اللائحة تتطور حتى صدرت فى آخر أشكالها تحت اسم « لائحة محفوظات الحكومة الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمعاشات وبنظام غرف الحفظ » ، والتي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته ١٩٥٣/١٠/٢٨ ، وقد شملت ندرار المحفوظات العمومية حق التفتيش على غرف الحفظ التى تتأول اليها محفوظاتها فى النهاية ، وهذا أمر له أهميته إذ بسيط لها نفوذها وإشرافها لم يكن لها من قبل ، ثم أنها اعترفت بالجانب التاريخى من محفوظات الدولة فأشارت الى ذلك عند تعريف المحفوظات بأنها « السجلات والدفاتر والمستندات والاوراق والاستمارات بأنواعها المختلفة التى تستعملها كافة الوزارات والمصالح وفروعها فى أعمالها ثم ينتهى العمل فيها ويقتضى الأمر حفظها بعد ذلك سنة فأكثر تبعا لحاجة العمل الحكومى أو لقيمتها التاريخية » .

وعرفت المحفوظات المستديمة بأنها « السجلات والدفاتر والاوراق والمستندات التى تتضمن مبادئ أو اتفاقات متعلقة بملكية الحكومة أو الافراد أو تكون ذات أهمية تاريخية» ولو أن هذه اللائحة لم توضح مفهوم الأهمية التاريخية ولم تتعرض لأركانها إلا أنها على أية حال قد أقرت مبدأ ووضعت لمن يبدعهم الأمر قاعدة موحدة أدخل المنصر التاريخى ضمن عقوماتها .

وتعتبر لائحة محفوظات الحكومة الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمعاشات وبنظام غرف الحفظ من الأدوات الهامة التى يجب تطبيقها خلال عمليات الترشيد والتحويل والاستهلاك وسنحاول هذا ابراز الملامح الرئيسية لهذه اللائحة وما تضمنته من قواعد :

- ١ - تسرى هذه اللائحة على الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية .
- ٢ - تبين اللائحة الغرض منها كما تضع تعريفا محددا للمحفوظات بأنواعها مع تحديد سنة الحفظ وأماكنه .
- ٣ - قواعد اعداد المحفوظات للتسليم سواء السجلات أو الملفات أو الأوراق وذلك الى غرف الحفظ أو الجهاز المركزى للمحاسبات ، ومواعيد إرسالها .
- ٤ - نظام حفظ وترتيب المستندات .
- ٥ - واجبات أمناء غرف الحفظ .
- ٦ - طريقة طلب المستندات للاطلاع عليها واعادتها أو طلب مستخرجات منها .
- ٧ - طريقة التصرف فى المحفوظات المستغنى عنها .
- ٨ - القواعد العامة التنظيمية مثل واجبات الموظفين نحو المحفوظات وواجبات دار المحفوظات نحو التفتيش على غرف الحفظ وغير ذلك .
- ٩ - الحق باللائحة ثلاثة جداول تتضمن أنواع المحفوظات ومدة حفظ كل نوع فى مخزن الحفظ وفى دار المحفوظات وهى كالاتى :

(أ) جداول بأنواع المحفوظات المستديمة وهى اما أنها تحفظ بصفة مستديمة فى غرفة الحفظ أو تحفظ لمدة فى غرفة الحفظ ثم ترحل الى دار المحفوظات لتحفظ بصفة مستديمة هناك .

(ب) جداول بأنواع المحفوظات المؤقتة وهى تحفظ لمدة فى مخزن الجهة ثم ترحل الى دار المحفوظات لتحفظ بها مدة أخرى ثم تستهلك عند انتهاء هذه المدة .

(ج) جداول بأنواع المحفوظات التى لاتسلم لدار المحفوظات وإنما يكون حفظها قاصرا على مخازن الجهات حيث تحفظ المدة المقررة لكل نوع ثم تستهلك عند انتهائها .

١٠ - أشكال المحفوظات :

ويمكن باستعراض هذه الجداول أن نلاحظ أنها تتضمن الاشكال الآتية للمحفوظات :

- (أ) سراكى وسجلات ودفاتر ادارية ومالية .
- (ب) مطبوعات مثل ميزانية الدولة والوقائع واللوائح المالية .
- (ج) ملفات خدمة الموظفين .
- (د) مستندات مالية وعقود وأذونات وحوالات .
- (هـ) ملفات المراسلات والأوراق الأخرى .
- (و) تقارير .

وبرغم وجود هذه اللائحة وماحوته من تعليمات واضحة فان كثيرا من المنظمات الادارية الحديثة الانشاء لا تطبقها . وقد نتج عن ذلك وجود كميات ضخمة من الاوراق والسجلات غير المرتبة والتي تحتاج الى مجهود ضخم لاعادة ترتيبها وتطبيق قواعد هذه اللائحة عليها .

وقد وزعت هذه اللائحة على الوزارات والمصالح الحكومية سنة ١٩٥٤ مع المنشور رقم (١) لسنة ١٩٥٤ من وزارة المالية ، والذي تضمن أن تقوم كل وزارة أو مصلحة بعمل لائحة محفوظات خاصة بها طبقا لهذه اللائحة ، ومتضمنه جميع أنواع المحفوظات التي تتعامل فيها ، وقد صدرت فعلا لوائح للكثير من الوزارات والمصالح مثل وزارة الأوقاف ووزارة التربية والتعليم ووزارة العدل وغيرها .

ثانيا : القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء دار الوثائق القومية التاريخية .

أنشئت دار الوثائق القومية التاريخية بمقتضى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ (١٩٥٤/٦/٢٤) ويعتبر إنشاء هذه الدار إحدى الأيادي البيضاء للثورة لتبدأ بجمع شتات وثائق مصر التاريخية المبعثرة في أماكن لا حصر لها ولا رابطة بينها ، اذ كان بعضها بالقصر الجمهورى والبعض بدار المحفوظات ومجلس الوزراء ووزارة العدل ووزارة الأوقاف والأزهر وغير ذلك ، حيث لم يكن ثمة نظام يضمن تجميعها والحفاظة عليها وذلك بسبب اقتصار دار المحفوظات على الاوراق ذات الطابع المالى ، لذلك فقد استهدف القانون تجميع هذه الوثائق من القوانين والمراسيم والمعاهدات ووثائق المفاوضات التي أجرتها مصر وسجلات عهد محمد على وغيرها في مكان واحد هو دار الوثائق حتى يمكن الاستفادة منها على

أن ترتب علميا وأن ييسر البحث فيها والاطلاع ونشر ما يتقرر نشره منها على الباحثين .

كذلك نص القانون في المادة (٢) على مهمة ائدار فحددها بجمع الوثائق التي تعد مادة لتاريخ مصر وما يتصل به في جميع العصور .

ونصت المادة (٣) على إنشاء مجلس أعلى للدار يتولى كافة المسائل التي تقوم عليها الدار من تقرير ما يعتبر من الوثائق ذات القيمة التاريخية ونقل الوثائق الى الدار ، ووضع قواعد المحافظة على الوثائق ذات القيمة وتحديد ما ينشر منها وشروط الاطلاع وأخذ الصور وبصفه خاصة ابداء الراى فى اعدام الاوراق الخاصة بكل وزارة .

ونصت المادة الرابعة على المصادر التي تتكون منها مقتنيات الدار كما سبق أن بينا في هذه الفقرة ، كما جاء آخر المادة أن للمجلس أن يقرر ضم ماقد يعتبره وثائق تاريخية الى الدار .

وبرغم أن القانون لم يتضمن أى بيان عن علاقة دار الوثائق بدار المحفوظات سوى أن الأخيرة أحد المصادر لوثائق التي ستضمها دار الوثائق ، إلا أن المذكرة الايضاحية للقانون قد أكدت ذلك وأوجدت العلاقة على أن يكون لدار الوثائق السلطة فى اختيار ماتراه مناسباً للضم من بين مقتنيات دار المحفوظات كما أكدت أن لكل منهما مهمته الخاصة وأن دار المحفوظات هى مرحلة من مراحل حفظ الوثائق .

كذلك نظم القانون عملية تسليم الوثائق الى الدار سواء لدى الجهات الحكومية أو لدى الأفراد .

ولقد أبرز القانون ناحية وثائقية وهى حجية الوثائق ففضى صراحة على أن للوثائق نفس الحجية التي كانت تتمتع بها قبل نقلها الى الدار من مكانها الاصلى كالشهر العقارى مثلا ، كما نظم عملية أخذ صور شمسية أو خطية من الوثائق نظير رسوم واقد أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون أن ذلك يكون للعلماء والباحثين من جهة ولصيانة حقوق الافراد من جهة أخرى .

وضمامنا للتعاون بين الدار وسائر جهات الحكومة وحفظا للوثائق الهامة والمستندات من انتلف والضياغ فقد نص فى المادة (١٠) على أن تؤلف بكل وزارة

لجنة دائمة المحفوظات بقرار من الوزير المختص تكون مهمتها الاشراف على
صيانة محفوظات الوزارة وتنظيمها وعمل سجلات لها وتكون هذه اللجنة حلقة
الاتصال بين الوزارة والدار ، وحتى لا تقوم وزارة باعداد اوراق قد يتضح فيما
بعد اهميتها للتاريخ القومي . لذلك نص على انه اذا اردت وزارة او مصلحة التناقص
من بعض الاوراق فعلى اللجنة سالفه الذكر بالاشتراك مع مندوب دار الوثائق
تقديم تقرير عنها يرفع الى المجلس الاعلى ليبدى رايه في ذلك ، ولايجوز التصرف
فيها دون ذلك الاجراء (مادة ١١) .

أما بقية المواد فقد اوضحت العقوبات التي يمكن تطبيقها في حالة التسلف،
الوثائق أو الامتناع عن تسليمها للدار .

الفصل الثالث عشر

المحفوظات كمصدر للمعلومات

أولا : أهمية البيانات والمعلومات في الإدارة الحديثة :

يمكن القول ان البيانات والمعلومات تلعب دورا أساسيا في العملية الإدارية وذلك في المجالات الآتية :

١ - تتضمن المحفوظات المستندات والوثائق التي تمت على أساسها جميع الاعمال ، اذ انها الوسيلة الوحيدة لتحقيق جميع أغراض العمل المكتبي . لذلك فاننا نلاحظ ان الرجوع اليها لاستخلاص البيانات اللازمة للعمل اليومي يعتبر عملية حيوية ، وأن أي تعويق في الحصول على هذه البيانات بسبب اضرار كبيرة للعمل .

٢ - ان الإدارة العليا في أي منظمة يتمثل نشاطها الاساسي في اتخاذ قرارات ، ولكي تؤدي هذه الإدارة دورها فان قراراتها لابد ان تستند الى بيانات صحيحة ممثلة تماما للاوضاع المختلفة للمنظمة ، وأن تكون هذه البيانات متاحة في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون مطلوبة فيه تماما ، وبطبيعة الحال فاننا اذا درسنا مجموعة من القرارات التي اتخذتها القيادات وحاولنا التعرف على ما ينتاب هذه القرارات من قصور فاننا سنجد ان السبب الاساسي في ذلك هو نقص البيانات التي اعتمدت عليها هذه القرارات .

٣ - وهناك مجال ثالث يعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات ، هذا المجال هو التخطيط ، فاذا كان التخطيط يهتم اساسا بالتطور في الماضي ، ثم التعرف على الامكانيات المتاحة في الحاضر ، ثم رسم الخطط للمستقبل ، فاننا سنجد أن البيانات تعتبر عنصرا رئيسيا في التخطيط ، وبدون هذه البيانات لا يمكن عمل أي تخطيط كما أن البدء في تنفيذ أي خطة يتطلب بالضرورة وضع نظام للحصول على البيانات عن تنفيذ كل

مرحلة من مراحل الخطة لا مكان متابعة التنفيذ مقارنة بتوقعيات الخطة ومتطلباتها ، فاذا لم يكن لدينا البيانات الدقيقة عن التنفيذ فأننا لن نتمكن من التعرف على معوقات التنفيذ من ناحية كما اننا لن نتمكن من قياس فاعلية هذه الخطة ، أى نسبة ما تم انجازه منها .

ثانيا : المصادر المتاحة للبيانات في المنظمات :

اذا نظرنا نظرة تحليلية الى المصادر الاساسية للبيانات والتي يجب توافرها فأننا سنجد لها كالاتى : -

١ - المحفوظات المنظمة طبقا لفهارس على اساس علمي ، والتي تخضع للرقابة طبقا للمبادئ السابق الحديث عنها وذلك في مراحل حفظها المتتالية .

٢ - الاحصاءات أيضا تعتبر عنصرا هاما من عناصر البيانات والمعلومات ، ان الاسلوب الاحصائي لكي يؤدي الغرض منه في توفير بيانات كمية تعبر عن الاوضاع المختلفة للمنظمة الاقتصادية مثلا في مجالات القوى العاملة والمعدات والآلات والانتاج والتسويق وغير ذلك ، يتطلب وضع نظام متكامل لتجميع بيانات من المواقع المختلفة للمنظمة ، وقد يكون تجميع هذه البيانات في استثمارات تصمم خصيصا لذلك ، وقد تكون البيانات مستخرجة من سجلات او من تقارير نشاط دورية او غير ذلك هذه البيانات يتم تحليلها من خلال عمليات الجمع والطرح والضرب والنسب والمعادلات للخروج بعدد من المؤشرات التي يمكن الاستفادة بها في اتخاذ القرارات او في التخطيط ، اننا سنلاحظ ان العنصر الوثائقي هنا يعتبر عاملا هاما ، فالاستثمارات تحفظ في ملفات وتقارير النشاط الدورية تحفظ في ملفات ، مما يجعلنا ننظر الى المحفوظات كمصدر هام أيضا بالنسبة لهذه الاحصاءات .

٣ - السجلات والدفاتر تعتبر أيضا مصدرا هاما من مصادر البيانات وبصفة خاصة السجلات المالية المحاسبية وتلك المتعلقة بالمخازن وما شابه ذلك . هذه السجلات والدفاتر يجب اعطاؤها عناية خاصة حتى يمكن الرجوع اليها عند الحاجة وخصوصا وانها في حالات كثيرة تعتبر مستندات قانونية يعتد بها .

٤ - كما سبق أن أوضحنا بالنسبة للمستندات المالية من أنها تسلم الى مخزن الحفظ شهرا بشهر حيث يتم ترتيبها في مجموعات سنوية طبقا للسنة المالية التي تنتمي اليها ، هذه المستندات تعتبر مصدرا هاما للبيانات والمعلومات ، بجانب أن لها حجية اثبات قانونية للحقوق والالتزامات .

ثالثا : التحول الى نظم المعلومات :

والآن بعد هذا العرض يمكن أن نلاحظ ان الملفات بشكلها التقليدي تعتبر مصادر خام للبيانات ، أى ان كل بيان يتطلب الحصول عليه القيام بعملية بحث في عدة ملفات وبين العديد من الوثائق ، وهذا يجعلنا نفكر في أساليب جديدة لتوفير البيانات وتيسيرها لنباحثين بدلا من البحث عنها وبذل جهد كبير ووقت طويل في الحصول عليها ، وهذا يجزنا الى ضرورة استخدام الاساليب الحديثة للمعلومات ، والتي بمقتضاها يمكن للباحث اما ان يحصل على المعلومات مباشرة ، أو يعطى له المصدر الذى يجد فيه المعلومات اللازمة ، ويتم ذلك بطريقتين .

١ - تشغيل وانتاج بيانات ومعلومات لمواجهة متطلبات العمل ، ويتم ذلك حاليا في كثير من المنظمات وبطريقة تلقائية وفي حالات كثيرة ، فقد ترى الادارة العليا في منظمة ما أن لديها فائضا من القوى العاملة وذلك نتيجة لبعض الظواهر أو قد يكون ذلك نتيجة لدراسة ما ، وهنا تصدر توجيهات بحصر القوى العاملة ، وحساب الاجور ، وتحديد فئاتها وغير ذلك دون وجود أية نية لإنشاء نظام معلومات للقوى العاملة ، وقد يكتفى بالبيانات الى حد معين عند التأكد من ان ذلك يكفى للتعرف على مواطن التضخم في القوى العاملة ، وهناك عمليات عديدة تتم في المنظمة بالقيام بتشغيل وانتاج بيانات معينة ولكن بدون خطة محددة أو جوانب معينة أو عمق معين ، ولكن فقط لمواجهة متطلبات ملحة ، وهذا هو الفرق الاساسى بين تشغيل وانتاج المعلومات ، ونظم المعلومات .

٢ - انشاء نظم المعلومات :

أن نظام المعلومات يتميز بما يلى :

(أ) أن يتكون من عناصر تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض .

لتحقيق غرض معين .

(ب) أن يخدم أهداف المنظمة .

(ج) أن يكون أحد مكونات نظام أكبر ، كما يمكن أن تتفرع منه نظم

معلومات فرعية وأن يتفاعل ويتكامل مع جميع هذه النظم .

(د) أن يتناول نشاطا هاما من بين أنشطة المنظمة وأن يتخصص لهذا

النشاط دون تداخل مع أنشطة أخرى .

(هـ) أن يوضع له خطة لتوفير البيانات اللازمة له .

(و) أن يكون توفير البيانات منتظما وفي توقيتات محددة بحيث يظل

النظام على درجة مناسبة من الكفاءة في إعطاء معلومات تمثل

الأوضاع الحاضرة اصدق تمثيل .

(ز) أن يتم تنظيم المصادر الأساسية لنظام المعلومات وهي المحفوظات

والسجلات، والتي لا يمكن بدونها أن يتم إنشاء أى نظام للمعلومات .

رابعاً : بعض نظم المعلومات التي تعتمد أساسا على المحفوظات :

١ - نظام معلومات الافراد ، مصدره الاساسى ملفات الخدمة .

٢ - نظام معلومات المخازن ، مصدره الاساسى الملفات المحفوظ بها المستندات

المتعلقة بحركة الاصناف ، وهذا بجانب السجلات .

٣ - نظام معلومات التدريب وعناصره الاساسية هي متدربون ومدرّبون

ودورات تدريبية ، ومصدره الاساسى الملفات التي تحفظ بها الوثائق

الخاصة بهذه العناصر .

الفصل الرابع عشر

(نموذج)

**دليل الاجراءات لعمال المحفوظات
في إحدى الهيئات العامة**

للغرض من هذا الدليل

- ١ - تحديد المسئوليات العامة عن أعمال المحفوظات وكذلك أسلوب الرقابة عليها .
- ٢ - تحديد اجراءات المحفوظات بحيث تتم هذه الاجراءات بطريقة صحيحة وبمبسطة .
- ٣ - تحديد الافراد المختصين بكل عملية ثم تحديد الاجراءات التي يقوم بها كل منهم .
- ٤ - ايجاد اداة يمكن ان تكون مرجعا للعاملين في المحفوظات مما يساعدهم على اداء أعمالهم بطريقة طيبة .

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

4. The fourth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

5. The fifth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

6. The sixth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

7. The seventh part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

8. The eighth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

9. The ninth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

10. The tenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

11. The eleventh part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

12. The twelfth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

13. The thirteenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

14. The fourteenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

15. The fifteenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

16. The sixteenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

17. The seventeenth part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the city.

محتويات الدليل

الفصل الأول : التنظيم الإداري لأعمال المحفوظات

الفصل الثاني : إجراءات تداول المراسلات الواردة الخارجية

الفصل الثالث : إجراءات تداول المراسلات الصادرة الخارجية

الفصل الرابع : إجراءات تداول المراسلات الداخلية

الفصل الخامس : إجراءات الفهرسة

الفصل السادس : إجراءات الحفظ وتداول الملفات

الفصل السابع : إجراءات التخزين والاستهلاك

الفصل الأول

الانتظيم الإداري لأعمال المحفوظات

أولا : لامركزية المحفوظات :

تتم أعمال المحفوظات في الهيئة طبقا للنظام اللامركزي على أساس وجود قسم سكرتارية عامة يختص بأعمال المراسلات الواردة للهيئة وأعمال المراسلات الصادرة خارج الهيئة ، وكذلك مكاتب محفوظات محلية في التقسيمات الأساسية للهيئة كالآتي : -

- ١ - مكتب محفوظات الإدارة المركزية لشئون رئاسة الهيئة .
- ٢ - مكتب محفوظات قطاع التخطيط والمتابعة .
- ٣ - مكتب محفوظات قطاع الهندسة المدنية .
- ٤ - مكتب محفوظات قطاع الهندسة الكهربائية والميكانيكية .
- ٥ - مكتب محفوظات قطاع الشؤون المالية والإدارية .

ثانيا : اختصاصات الوحدات القائمة بأعمال المحفوظات :

١ - قسم السكرتارية العامة ويختص بالآتي :

- (أ) استقبال جميع المراسلات الواردة للهيئة سواء عن طريق هيئة البريد أو عن طريق التسليم باليد وتسجيلها في سجل المراسلات الواردة وتسليمها لمكاتب الحفظ المحلية بالتوقيع على هذا السجل .
- (ب) استلام جميع المراسلات الصادرة خارج الهيئة وتوزيعها إلى الجهات الصادرة إليها .
- (ج) الإشراف على مخزن الحفظ طبقا لما نصت عليه لائحة محفوظات الحكومة .
- (د) التنسيق بين أعمال مكاتب الحفظ المحلية في إدارات الهيئة .

٢ - اختصاصات مكاتب المحفوظات •

- (أ) استلام المراسلات الواردة عن طريق قسم السكرتارية العامة وعرضها وتسليمها الى الموظفين المختصين •
- (ب) تجميع المراسلات الصادرة وتسجيلها في سجل الصادر وتسليمها الى قسم السكرتارية العامة •
- (ج) الاحتفاظ بفهارس للملفات وفهرسة جميع الوثائق طبقا للفهارس التي تضمن هذا الدليل أسلوب تطبيقها •
- (د) الاحتفاظ بجميع الملفات والمستندات وتنظيمها طبقا للفهارس الموضوعية •
- (هـ) متابعة المراسلات الواردة والصادرة •
- (و) اجراء الفرز السنوي لجميع الوثائق والمستندات والسجلات وتسليم ما ينتهي العمل منه الى مخزن الحفظ •
- (ز) بالنسبة للمستندات المالية فانها تسلم الى مخزن الحفظ شهرا بشهر طبقا لما نصت عليه لائحة محفوظات الحكومة بحيث لا يتاخر التسليم عن ٢٠ يوما من الشهر التالي •
- (ح) بالنسبة لملفات خدمة العاملين الذين انتهت خدمتهم فانها تسلم الى مخزن الحفظ اولا بأول •

ثالثا : معدلات الاداء وتوزيع العمل على القوى العاملة

- ١ - يتم توزيع العمل على العاملين في المحفوظات طبقا لمعدلات الاداء النمطية وكذلك الواجبات المبينة في الفقرة التالية ، وذلك كالآتي :
 - (أ) تسجيل المراسلة الواردة ويستغرق ٤ دقائق •
 - (ب) تسجيل المراسلة الصادرة ويستغرق ٥ دقائق •
 - (ج) حفظ المراسلة في الملف وتستغرق ٣ دقائق •
 - (د) فهرسة المراسلة وتستغرق ٣ دقائق •
 - (هـ) متابعة المراسلة وتستغرق ٣ دقائق •
- ٢ - يكون تحديد المقرر الوظيفي لكل مكتب من مكاتب الحفظ طبقا للمبادئ الآتية :

(أ) اذا كان المتوسط اليومي لمجموع المراسلات الواردة والصادرة هو في حدود عشرين مراسلة فانه يخصص موظف واحد للقيام بجميع أعمال المحفوظات من وارد وصادر وفهرسة وحفظ ومتابعة وفرز ، ويمكن ان يضاعف عدد الموظفين كلما تضاعفت كمية العمل .

(ب) يكون حساب المتوسط اليومي عن طريق سجلات المراسلات الواردة وسجلات المراسلات الصادرة ، بحيث تؤخذ فترة زمنية أربعة شهور أو أكثر ويستخرج عدد المراسلات المسجلة ، وتقسم على عدد أيام العمل الفعلية (يمكن اعتبار الشهر ٢٥ يوما) .

رابعاً : الواجبات العامة للموظفين :

١ - رئيس قسم السكرتارية العامة :

- (أ) الاشراف على موظفي القسم وتوجيههم .
- (ب) مراقبة العمل للتأكد من أنه يتم طبقاً لقواعد هذا الدليل .
- (ج) التنسيق بين أعمال مكاتب الحفظ في الإدارات كلما تطلب الامر ذلك وبصفة خاصة ما يتعلق بأعمال المراسلات الواردة والصادرة وتخزين المحفوظات .
- (د) المحافظة على سرية العمل ومنع افشاء أى معلومات عن العمل .
- (هـ) القيام بعملية التبليغ والعرض طبقاً للقواعد المبينة في هذا الدليل .

٢ - الواجبات العامة لموظفي التسجيل :

- (أ) مراعاة الدقة في قراءة المراسلة الواردة أو الصادرة لتحديد موضوعها .
- (ب) تسجيل بيانات الموضوع والارقام والتواريخ بخط واضح ، في سجلات الوارد والصادر .
- (ج) المحافظة على سرية العمل وعدم افشاء أى معلومات عن العمل .
- (د) مراعاة ان يكون توقيعهم بالاستلام بخط واضح ، كما تكون توقيعات المختصين في مكاتب الحفظ واضحة .

خامسا : نظام المتابعة :

١ - متابعة الحفظ في الملفات :

(أ) لضمان التأكد من أن المراسلة قد حفظت في ملف موضوعها ولم تتخلف لدى الموظف المختص فإنه يوجد خاذه في سجل الوارد مخصصة للتأشير بتاريخ الحفظ .

(ب) اذا كانت المراسلة مستندا ماليا ، أو من النوع الذى يحفظ في ملفات الخدمة مثلا ، فإنه يجب اخطار موظف المتابعة للتأشير أمامها في سجل الوارد الداخلى أو الخارجى بذلك ، حتى يمكن معرفة مصير كل مراسلة .

٢ - متابعة اتخاذ الإجراءات في المراسلات الواردة :

(أ) بمجرد انتهاء الإجراءات في أية مراسلة واردة خارجية أو داخلية فإنها تسلم إلى موظف المتابعة .

(ب) يقوم الموظف المختص بالمتابعة بالتأشير في سجل الوارد الخارجى بالنسبة للمراسلات الخارجية وفى سجل الوارد الداخلى بالنسبة للمراسلات الداخلية بما تم من اجراءات طبقا للخانات المبينة في سجل الوارد (وهى خانات الحفظ كما سبق أن أوضحنا وخانات بيانات الرد) .

(ج) اذا حولت المراسلة الواردة من ادارة الى اخرى فإنها ترفق بنموذج مذكرة داخلية من أصل وصورة (نموذج رقم ١١) ويؤشر في خاذه الرد بذلك ، ويعتبر النموذج بمثابة مراسلة صادرة داخلية .

٣ - تقارير المتابعة :

(أ) المدة المسموح بها لاتخاذ الاجراء أو الرد على المراسلات هي في حدود ثلاثة أيام بحيث يتعرض الموظف للمساءلة بعد هذه المدة .

(ب) يتم عمل حصر أسبوعى بالمراسلات التى يتخلف اتخاذ اجراءات فيها مدة أطول من سبعة أيام وهى المراسلات التى لا زالت خانات المتابعة الخاصة بها في صورة سجل الوارد الخارجى وسجل

الوارد الداخلى مفتوحة ، حيث يتم اعداد تقرير اسبوعى بهذه المراسلات يعرض على رئيس القطاع وتسلم صورة منه الى مكتب المتابعة التابع للسيد رئيس مجلس الادارة . (نموذج رقم ٩) .

٤ - متابعة المراسلات الموجهة من السيد رئيس مجلس الادارة او من السيد النائب الى الادارات :

- (أ) يخصص فى مكتب المتابعة التابع لمكتب السيد رئيس مجلس الادارة سجل متابعة التأشيرات (نموذج رقم ١٠)
- (ب) يسجل فى هذا السجل المراسلات الداخلية ، مع مراعاة تسجيل التأشير فى كل حالة .
- (ج) يقوم المختص فى مكتب المتابعة بتسجيل بيانات الرد على كل مراسلة فى سجل المتابعة .
- (د) فى حالة تاخر ائرد مدة تزيد عن ثلاثة أيام فيتم الاتصال شخصيا بالمختص لاستعجال الرد .
- (هـ) يتم اعداد تقرير متابعة اسبوعى يعرض على السيد رئيس مجلس الادارة او السيد النائب بما تاخر الرد عليه مدة اطول من سبعة أيام .

٥ - متابعة المراسلات الصادرة :

- (أ) الغرض من متابعة المراسلات الصادرة هو تذكير الموظفين المختصين فى حالة وجود مراسلة صادرة تتضمن طلبا معيناً مما يقتضى متابعة الرد عليها من الجهة المرسل اليها المراسلة .
- (ب) يؤشر الموظف المختص على صورة الحفظ فى ملف الموضوع وهى الصورة البيضاء وذلك بتاريخ طلب التذكير بكلمة (يعاد العرض يوم ———) .
- (ج) يقوم موظف المتابعة فى مكتب المحفوظات باستخراج هذه الصورة ويسجلها فى اجندة يومية فى تاريخ اعادة العرض مع تسجيل رقم الملف .
- (د) يراجع موظف المتابعة الاجندة يوميا ويعد قائمة بالملفات المتضمنة

صوراً مسجلاً عليها طلب إعادة عرض ويسلم هذه الملفات إلى الموظفين المختصين بالتوقيع على بطاقة حركة الملف مع تنبيه الموظف المختص إلى الصفحة المبين عليها طلب إعادة العرض .

سادساً : نظام التخزين والاستهلاك :

- ١ - أن الذى يحكم العمل فى تخزين المحفوظات هو لائحة محفوظات الحكومة .
- ٢ - يجب توفير مكان متسع لمخزن الحفظ مزود بالرفوف المعدنية وعلب الكرتون .
- ٣ - تقسم الرفوف فى المخزن بين قطاعات الهيئة بحيث يخصص لكل قطاع مجموعة من الرفوف تتناسب مع حجم محفوظاته المخزنة وترقم هذه الرفوف بأرقام سلسلة .
- ٤ - من المفروض أن تمر وثائق الهيئة بمرحلتى حفظ :
(أ) مرحلة الحفظ النشط فى مكاتب المحفوظات المحلية بالقطاعات .
(ب) مرحلة الحفظ غير النشط فى مخزن الحفظ .
- ٥ - يتم إجراء فرز سنوى فى جميع إدارات الهيئة فى شهر يونيو من كل عام حيث يتم تحديد الملفات والمستندات والسجلات التى أصبحت غير مطلوبة للعمل بصفة مستمرة ، والتى يمكن اعتبارها غير نشيطة .
- ٦ - مكتب المحفوظات المحلى فى القطاع هو المسئول عن هذه العملية وذلك بالتنسيق مع قسم السكرتارية العامة .
- ٧ - تسجل هذه الوثائق فى دفتر تسليم المحفوظات غير النشيطة ثم تسلم إلى مخزن الحفظ .
- ٨ - يجوز استعارة المحفوظات من مخزن الحفظ طبقاً للنظام الذى حددته لائحة محفوظات الحكومة .

سابعاً : الرقابة على تطبيق الاجراءات :

تختص ادارة التفتيش الادارى بالرقابة على تطبيق اجراءات هذا الدليل خلال دوراتها وخططها التفتيشية على قطاعات الهيئة على ان تتضمن تقارير التفتيش النواحي الآتية :

- ١ - التأكد من وجود مكاتب المحفوظات وقيامها بالخدمات والاجراءات المحددة في هذا الدليل .
- ٢ - التأكد من أن الاجراءات التي تطبق في هذه المكاتب وكذلك في قسم السكرتارية انعماء مطابقة لما هو مبين في هذا الدليل .
- ٣ - كفاية المعدات والادوات اللازمة للعمل ويدخل في ذلك السجلات .
- ٤ - ان الفهارس المستخدمة مطابقة لتلك المبينة في هذا الدليل .
- ٥ - التأكد من اتمام عمليات الفرز والتخزين والاستهلاك طبقاً للمبين في هذا الدليل .

الفصل الثانى

اجراءات تدنول المراسلات الواردة الخارجية

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
	١ - يتوجه صباح كل يوم من أيام العمل الرسمية الى مكتب البريد ومعه حقيبة البريد .	١ - عامل التوزيع الخارجى بقسم السكرتارية العامة
	٢ - يتسلم المظاريف المسجلة بالتوقيع على أصل حافظة البريد التى يعدها المختص فى مكتب البريد كما يتسلم صورة الحافظة ، كذلك يتسلم المظاريف العادية والشخصية ويضعها فى حقيبة البريد .	
	٣ - يحضر العامل الحقيبة بالمظاريف ويسلمها الى رئيس القسم .	
	١ - يتسلم بالتوقيع المراسلات الواردة من خارج الهيئة باليد وذلك بالتوقيع على دفاتر التسليم .	٢ - موظف الوارد بقسم السكرتارية العامة
	٢ - يسلم المراسلات الى رئيس القسم .	
	١ - يتسلم المظاريف الواردة عن طريق مكتب البريد ويراجعها .	٣ - رئيس القسم
	٢ - يفتح المظاريف الواردة غير	

الشخصية ويراجع محتويات كل
مظروف للتأكد من صحتها .

٣ - المظاريف المؤشر عليها باحدى
درجات السرية (سرى - سرى
جدا - سرى للغاية) لاتفتح وانما
تعرض على السيد رئيس مجلس
الادارة أو السيد النائب ليقوم
بفتحها وتوجيهها حسب مايراه
سيادته ، ثم تسجل بواسطة
رئيس قسم السكرتارية في سجل
الوارد وتعاد الى مظروفها وتغلق
وتسلم الى رئيس القطاع
المختص وهي مغلقة .

٤ - يختم المراسلات بخاتم البريد
الوارد في أسفل الورقة من
الوسط .

٥ - يقرأ كل مراسلة لتحديد القطاع
المختص ويسجل اسم القطاع
في الخانة المخصصة لذلك في
الخاتم ، مع مراعاة توجيه
المراسلات الموجهة باسم رئيس
مجلس الادارة الى مكتب سيادته

٦ - اذا كانت المراسلة تتضمن
موضوعا له صفة الاستعجال
فانها تختم بخاتم (عاجل) في
أعلى المراسلة من الوسط وتسلم
فورا الى القطاع المختص بعد
تسجيلها في سجل الوارد طبقا
للإجراءات التي ستحدد فيما
بعد .

٧ - اذا كانت المراسلة تتضمن أكثر

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
	<p>من موضوع يخص أكثر من قطاع فإنه يؤشر في الخاتم باسم القطاع الاهم أو ذي الاختصاص الاساسي ، ثم يؤشر بجوار الخاتم بكلمة (صورة مبلغة الى ادارة) ثم يستخرج صوراً بعدد هذه القطاعات لتبليغها اليها .</p>	
	<p>٨ - المراسلات التي تكون لها أهمية خاصة وبصفة خاصة المتحققة بالسياسة العامة للهيئة أو لأدولة بصفة عامة تستخرج نسخ منها للعرض على السيد رئيس مجلس الادارة اذا لم تكن هذه المراسلات موجهة باسم سيادته .</p>	
	<p>١ - يتسلم المراسلات الواردة الاصلية والصور المبلغة وصور العرض ويقسمها الى مجموعات حسب مكاتب المحفوظات المبينة في الفصل الاول .</p>	<p>٤ - موظف الوارد في قسم السكرتارية العامة .</p>
	<p>٢ - اذا كانت أية مراسلة تشير الى مراسلات واردة أو صادرة فإنه يقوم بالرجوع الى سجلات الوارد والصادر حسب الاحوال لاستيفاء هذه الاشارات ، ويسجل الرقم والتاريخ في الهامش بجوار الاشارة .</p>	
نموذج رقم (١)	<p>٣ - يسجل المراسلات في سجل الوارد بحيث يخصص صفحة أو أكثر لمراسلات كل مكتب من مكاتب المحفوظات السابق الاشارة اليها .</p>	

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
	٤ - يسجل رقم الوارد والتاريخ في الخاتم ، ثم يضع كل مجموعة مراسلات في غلاف خاص .	
	■ - يسلم المراسلات وسجل الوارد الى عامل للتوزيع .	
	١ - يتسلم المراسلات وسجل الوارد	٥ - عامل التوزيع الداخلي
	٢ - يقوم بتوزيع المراسلات على مكاتب المحفوظات في القطاعات بالتوقيع على سجل الوارد .	
	٣ - يعيد السجل الى موظف الوارد	
	١ - يتسلم السجل من عامل التوزيع الداخلي .	٦ - موظف الوارد في قسم السكرتارية العامة .
	٢ - تراجع السجل للتأكد من تسليم جميع المراسلات .	
	١ - يتسلم المراسلات الواردة للقطاع بالتوقيع على سجل الوارد .	٧ - موظف الوارد في مكتب المحفوظات .
	٢ - يسجل على كل مراسلة رقم ملف موضوعها .	
	٣ - يسجل المراسلات في سجل الوارد الداخلي .	
	٤ - يعرض المراسلات على رئيس القطاع ليؤشر عليها بما يراه .	
	٥ - يسلم المراسلات الى الموظفين المختصين بالقطاع بالتوقيع على سجل الوارد الداخلي .	
	٦ - يسلم سجل الوارد الى المختص بالمتابعة اذا كانت عملية المتابعة يختص بها موظف آخر .	

الفصل الثالث

اجراءات تداول المراسلات الصادرة الخارجية

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
	١ - يجهز المراسلات الصادرة من أصل وصورتين ويعتمدها من السلطة المختصة .	١ - الموظف المسئول في القطاع .
	٢ - يسلم المراسلات الصادرة مع مرفقاتها وصورها الى موظف الصادر في مكتب المحفوظات .	
	١ - يتسلم جميع المراسلات للصادرة من الادارة .	٢ - موظف الصادر في مكتب المحفوظات .
	٢ - يسجل على كل مراسلة وصورتها رقم ملف الموضوع .	
نموذج رقم (٢)	٣ - يسجل المراسلات في سجل انصادر الخارجى للادارة ويسجل رقم الصادر على اصل المراسلة وصورتها بعد رقم الملف كما يسجل تاريخ التصدير ، مع مراعاة ان يكون التسجيل من أصل وصورة .	
	٤ - ينزع صورة المراسلة ويرفق الاوراق المفروض حفظها في الملف مثل المراسلة الواردة التى تكون المراسلة الصادرة ردا عليها ،	

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
	<p>وذلك لحفظها في ملف الموضوع ويسلم هذه الاوراق الى موظف المتابعة .</p> <p>٥ - يتسلم أصول المراسلات الصادرة ومرفقاتها والصورة الثانية الى موظف الصادر في قسم السكرتارية العامة .</p> <p>١ - يتسلم المراسلات الصادرة بالتوقيع على سجل الصادر الخارجى للادارة ويسحب الصورة .</p> <p>٢ - يحفظ صورة سجل الصادر في ملف خاص باسم القطاع .</p> <p>٣ - يعد مظروفا لكل مراسلة مبين عليه العنوان المرسل اليه المراسلة ورقم الصادر ، ثم يضع كل مراسلة في مظروفها .</p> <p>٤ - يقسم المظاريف الى مجموعتين ، الاولى مظارييف تسلم بالبريد العادى او المسجل والثانية مظارييف تسلم باليد ثم يلصق الطوابع على المظاريف المرسلة بالبريد .</p> <p>■ - المظاريف المرسلة بالبريد المسجل ، تسجل في دفتر تسليم المظاريف الى مكتب البريد من اصل وصورة .</p> <p>٦ - المظاريف التى تسلم باليد تسجل في سجل التسليم باليد</p>	<p>٣ - موظف الصادر في قسم السكرتارية</p>
نموذج رقم (٣)		
نموذج رقم (٤)		

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
	<p>٧ - تسلم المظاريف الصادرة الى عامل التوزيع الخارجى مع دفتر التسليم الى مكتب البريد وسجل التسليم باليد .</p> <p>١ - يتسلم المظاريف الصادرة عن طريق مكتب البريد ويسلمها الى مكتب البريد بالتوقيع على صورة دفتر التسليم واخذ الاصل .</p> <p>٢ - المظاريف التى تسلم باليد يقوم بتوصيلها الى الجهات المصدرة اليها بالتوقيع بالاستلام على سجل التسليم .</p>	<p>٤ - عامل التوزيع</p>

الفصل الرابع

اجراءات تداول المراسلات الداخلية

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
	١ - يجيز المراسلة الصادرة الداخلية من أصل وصورة ويعتمدها من السلطة المختصة .	١ - الموظف المسئول في القطاع .
	٢ - يسلم المراسلات الصادرة الى موظف الصادر في مكتب المحفوظات	٢ - موظف الصادر في مكتب المحفوظات
	١ - يتسلم المراسلات الصادرة الداخلية من الموظف المسئول ثم يسجل رقم الملف على كل مراسلة وصورتها .	
نموذج رقم (٢)	٢ - يسجل المراسلات الصادرة الداخلية في سجل الصادر الداخلي ويسجل رقم الصادر على أصل المراسلة وصورتها بجوار رقم الملف .	
	٣ - يستحب الصورة لحفظها في الملف .	
	٤ - يسلم المراسلة الصادرة الداخلية الى مكتب المحفوظات المختص بالتوقيع على سجل الصادر الداخلي .	
	١ - يتسلم المراسلات الواردة الداخلية .	٣ - موظف الوارد في مكتب المحفوظات
	٢ - يسجل على كل مراسلة رقم ملف موضوعها .	
	٣ - يسجل المراسلات في سجل الوارد الداخلي .	
	٤ - يعرض المراسلات على رئيس القطاع للتأشير عليها بما يراه .	
	٥ - يسلم المراسلات الى الموظفين المختصين بالتوقيع على سجل الوارد الداخلي .	

الفصل الخامس

اجراءات الفهرسة

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
	<p>١ - يقرأ المراسلة المطلوب فهرستها للتعرف على موضوعها طبقاً للفهرس الموضوعي المستخدم .</p> <p>٢ - بالنسبة للمراسلات المتعلقة بالافراد فانها تفهرس على أساس الاسم طبقاً لفهرس الاسماء المستخدم .</p> <p>٣ - يرجع للفهرس لتحديد رقم الملف .</p> <p>٤ - يسجل رقم الملف على المراسلة وذلك في الخاتم بالنسبة للمراسلات الواردة اما بالنسبة للمراسلات الصادرة فييسجل في اعلا المراسلة من اليمين قبل رقم الصادر مباشرة وعلى اصل المراسلة وصورتها .</p> <p>٥ - اذا كانت المراسلة تتضمن أكثر من موضوع ويرى انه من الضروري استيفاء ملفات جميع المواضيع فانه يصور منها صورة لتحتفظ في ملف الموضوع الآخر على ان يسجل عليها كلمة (الاصل محفوظ في ملف _____) .</p>	١ - موظف انفهرسة

الفصل السادس

اجراءات الحفظ وتداول الملفات

الموظف المختص	الاجراءات	ملاحظات
١ - موظف الحفظ	١ - يتسلم المراسلات الواردة بعد اجراء اللازم فيها وكذلك صور المراسلات الصادرة الخارجية والداخلية . ٢ - يتأكد من ان المراسلات الواردة مؤشر عليها بالحفظ بعد اجراء اللازم فيها . ٣ - يستخرج الملفات من الادراج لحفظ الاوراق فيها . ٤ - يخرم الاوراق بالخرامة ثم يثبت الاوراق في الملف . ٥ - يرقم صفحات كل ملف بارقام متسلسلة . ٦ - عند وصول اوراق الملف الى حوالي ١٢٠ ورقة فانه يغلق الملف باستخدام مذكرة اغلاق ملف ويفتح له جزءا ثانيا او ثالثا حسب الاحوال . ٧ - يرتب الملفات في الادراج حسب ارقامها .	نموذج رقم (٥)

ملاحظات	الاجراءات	الموظف المختص
نموذج رقم (٦)	<p>٨ - يعمل لكل ملف بطاقة حركة تحفظ بداخل الملف .</p> <p>٩ - عند طلب استعارة الملف يملا بيانات بطاقة الحركة ويوقع المستعير بالاستلام ويحفظ البطاقة في درج خاص لحين اعادة الملف .</p> <p>١٠ - عند اعادة الملف يستخرج بطاقة الحركة من الدرج ويراجع بياناتها على الملف للتأكد من سلامته ثم يؤشر في خانة تاريخ الاعادة بتاريخ يوم الاعادة .</p> <p>١١ - يحفظ البطاقة داخل الملف ثم يعيد الملف الى مكانه في الدرج .</p>	

الفصل السابع

إجراءات التخزين والاستهلاك

الموظف المختص	الإجراءات	ملاحظات
١ - موظف الحفظ بمكتب المحفوظات	<p>١ - يحصر الملفات والسجلات وغيرها من الوثائق التي أصبحت غير نشيطة وانتهى العمل فيها .</p> <p>٢ - يتأكد ان كل ملف مبين عليه رقمه وموضوعه وتاريخ بدايته ونهايته .</p> <p>٣ - يتأكد ان كل سجل مبين عليه موضوعه وتاريخ بدايته ونهايته .</p> <p>٤ - يسجل الوثائق التي انتهى العمل بها بدفتر تسليم الوثائق الى مخزن الحفظ من اصل وصورة .</p> <p>٥ - يسلم الوثائق الى مخزن الحفظ بالتوقيع على الاصل وسحب الصورة .</p>	تتم هذه العملية في شهر يونيو
٢ - موظف المخزن	<p>١ - يتسلم الوثائق غير النشيطة من الادارات بالتوقيع على اصل دفتر التسليم وسحب الصورة .</p> <p>٢ - يراجع الرفوف لتحديد المكان الذي ستحفظ فيه الوثائق ويختتم الوثائق بخاتم المخزن ، ثم يسجل رقم الرف في الخاتم .</p>	يخصص لكل قطاع عدة رفوف طبقا لحجم وثائقه

نموذج رقم (٨)

٣ - يرجع لجداول مدد الحفظ التي سيتم وضعها لتحديد مدة الحفظ للوثائق طبقا لما هو مبين في الجداول ثم يسجل في الخاتم تاريخ التصرف فيها .

٤ - يسجل الوثائق في سجل مخزن الحفظ .

٥ - يحفظ الوثائق في مكانها المحدد على الرف .

٦ - يجري فرزا سنويا في شهر يوليو من كل عام لاستخراج الوثائق التي انتهى اجل حفظها وذلك بالاستعانة بالخانة المبين فيها تاريخ الاستغناء او الارسال للدار وذلك في سجل مخزن الحفظ .

٧ - يعد قائمة بهذه الوثائق لاستهلاكها .

الفصل الخامس عشر

التدريب الإداري على أعمال المحفوظات

أولاً : ماذا يعنى تدريب إداري ؟

يمكن تعريف التدريب الإداري : بأنه الخبرة العلمية والعملية التي ينقلها المدرب إلى متدرب في مجال من مجالات العمل الإداري .

ويقوم التدريب على أربع دعائم هامة هي :

- ١ - عمل إداري له تخصص محدد ويحتاج إلى خبرة ومهارة معينة .
- ٢ - خبرة مدعمة بالعلم والعمل .
- ٣ - مدرب يحمل هذه الخبرة .
- ٤ - متدرب ينقصه هذه الخبرة .

ويتضح من هذا أن التدريب يهتم بنقل نوعين من الخبرة ، علمية وعملية ، وهذا يجرنا إلى التساؤل عن الفرق بين التدريب والتعليم ، وهنا نلاحظ أنهما يتماسان ويفترقان في مواطن مختلفة : فالتعليم يزود المتعلم بالمعرفة العلمية التي قد تكون علماً بحثياً أي مجرد نظريات أو قد تكون علماً تطبيقياً مما يحتم اتباع النظرية العلمية بالتطبيق العملي ، والتدريب من ناحية أخرى فوق أنه يزود المتدرب بالخبرة العملية في مجال عمله فإنه يستعين بالنظرية العلمية ليعمق التدريب ويزيد من تفاعل المتدرب به ، وبذلك يمكن القول أن التدريب هو معرفة وخبرة شخصية .

وهذا أيضاً يجرنا إلى تساؤل آخر ، هل التدريب من أم علم ، فإذا نظرنا إلى مآله التدريب من أهمية ورعاية وما وضع له من قواعد إدارية وتنظيمية وفنية ، وما أكتسبه المدربون خلال عمليات التدريب المستمرة من خبرة واسعة مما جعلهم يتوصلون إلى أسس عامة يمكن أن تكون تعميمات يستفاد منها في

أماكن كثيرة وفي تخصصات تدريبية أخرى ، إذا نظرنا الى كل ذلك تبين لنا أن التدريب يمكن أن يكون فنا من حيث كونه يطبق بطريقة فعالة يندمج فيها المدرب بالمندرب مما يسهل نقل الخبرة على أحسن مستوى ، كما أن التدريب يمكن أن يكون علما بعد أن تجمع له الكثير من القواعد والأصول الثابتة المتعارف عليها .

ثانيا : لماذا التدريب :

ان الحاجة الى التدريب أصبحت في عصرنا هذا ملحة الحادا شديدا ، وقد ظهر هذا بوضوح خلال المشاكل العديدة التي نتجت بسبب النقص أو القصور في الخدمات أو الانتاج ويمكن أجمال أغراض التدريب فيما يلي :

- ١ - تزويد الطالب في المدرسة أو المعهد أو الكلية بالمعلومات العلمية والتطبيقية التي تساعد على القيام بالاعمال التي يحتمل أن يمارسها بعد تخرجه .
- ٢ - تأهيل الموظف الجديد للقيام بالعمل الذي سيمارسه بعد تعيينه .
- ٣ - صقل خبرات المتدربين ورفع كفاءتهم واستغلال قدراتهم العقلية والبدنية والعملية أحسن استغلال ، والعمل على أحداث التغيير في خبراتهم ومعلوماتهم .
- ٤ - تعديل اتجاهات المتدربين وسلوكهم ورفع الروح المعنوية بينهم .
- ٥ - عند تطبيق نظام جديد يتطلب خبرات خاصة :
- ٦ - عند الرغبة في رفع معدلات الاداء أو زيادة الانتاج أو رفع مستوى الانتاج أو الخدمات .
- ٧ - التأهيل لشغل المناصب الاعلى أو القيادية .
- ٨ - يعتبر التدريب أسلوبا من أساليب الاستثمار الناجح الذي تظهر نتائجه في صور مختلفة .
- ٩ - التقليل من الاخطاء والحوادث .
- ١٠ - المساعدة في ثبات قوة العمل ومرونتها ، وأمكان أخلال أى موظف محل الآخر في أحوال الغياب أو النقل دون أخلال بالعمل .

ثالثا : مجالات ومجالات أمام التدريب :

يعمل التدريب في اتجاهين في وقت واحد :

١ - العمل على رفع خبرة ومهارة وكفاءة الموظف مثل :

(أ) تدريب الموظف الجديد .

(ب) تدريب الموظف المنقول من وظيفة الى أخرى تختلف عن وظيفته الأصلية .

(ج) تدريب الموظف أثناء العمل عن طريق الارشاد والتوجيه .

(د) التدريب التجديدي بتزويد الموظف بالجديد من المعلومات وصقل معلوماته القديمة .

(هـ) تدريب القادة في المستويات المختلفة .

(و) قد لا تكون ثمة برامج تدريبية ويكتفى بالتدريب خلال العمل وهذا يمكن أن يسمى تدريب عشوائي .

٢ - الاتجاه التخصصي وذلك بالتركيز على تخصص معين واعطاء المتدرب أكبر قدر من الخبرة في مجال التخصص مثل تدريب موظفي الشؤون المالية أو المخازن أو المشتريات أو المحفوظات أو ماشابه ذلك .

رابعا : المحفوظات مجال هام :

لا شك أن المجالات المختلفة للأعمال الادارية والتي يتطلب الامر التدريب عليها ، كلها ذات أهمية ، الا أن مجال المحفوظات بصفة خاصة يجب اعطاؤه أهمية أكثر للأسباب الآتية :

١ - أسباب تتعلق بحالة المحفوظات اذراثة :

أن ما تعانيه المحفوظات حاليا في كثير من الدول النامية من القصور عن تقديم الخدمات التي يجب أن تقدمها الى الباحثين يمكن أرجاعه الى الاسباب الآتية :

(أ) الفقر في الأيدي العاملة وانخفاض مستوى خبره الموجود منها .

- (ب) النقص في الأدوات والمعدات وسوء الحالة الموجدون منها وكذلك
النقص في الاموال التي ترصد لمواجهة احتياجات المحفوظات .
- (ج) عدم وجود التنظيم السليم الذي يمكن من تيسير أعمال المحفوظات
خلال عمليات تداول الاوراق وفهرستها وحفظها والتخلص منها .
- (د) عدم الاهتمام بالمحفوظات نتيجة انخفاض الوعي بأهميتها سواء
لدى القادة أو لدى الموظفين .
- (هـ) عدم وجود تشريع عام ينظم أعمال المحفوظات ويحدد لها ولو بصفة
عامة .

٢ - أسباب تتعلق بمكانة المحفوظات :

- يجب أن نعلم أن للمحفوظات المنظمة مكانة خاصة بسبب ما يمكن أن
تسهم به في تيسير العمل ودفع عجلته لما يأتي :
- (أ) انها مستودع كبير من المعلومات الادارية والمالية والفنية والقانونية
والتاريخية والتي يمكن الرجوع اليها والاستفادة بما
تحتويه من بيانات .
- (ب) انه يمكن الوصول بسرعة الى أية وثيقة عند طلبها .
- (ج) انه يمكن الرقابة بسهولة على الاوراق خلال تداولها وحفظها .
- (د) انها تعطي للمكتب مظهرا حسنا .
- على ذلك فانه من الضروري الاهتمام بصفة خاصة بالتدريب في مجال
المحفوظات .

خامسا : هل ثمة ما يحتاج للتدريب في أعمال المحفوظات ؟ :

ما زلنا نسمع من البعض أن أعمال المحفوظات أعمال بسيطة وسهلة
وروتينية وأن أي موظف يمكنه أن يعمل في أية عملية بمجرد إعطائه ولو
فكرة بسيطة عنها ، وهذه الفكرة الخاطئة هي السبب الرئيسي لما وصلت
اليه المحفوظات من حالة سيئة في كثير من الدول النامية والآن نحلل العمليات
الرئيسية في المحفوظات لنتعرف على مدى ضرورة التدريب عليها كالآتي :

١ - عملية القيد في سجلات قيد البريد الوارد والصادر والتسليم :

برغم أن هذه عملية بسيطة وسهلة إلا أنه من الضروري أن يفهم المتدرب ضرورة مراعاة الدقة في تلخيص موضوع الخطاب المقيد وتسجيل بيانات وافية عنه بحيث يمكن أن يتميز كل خطاب عن الآخر ، وكذلك يجب معرفة أنواع السجلات التي تستخدم وطريقة استخدام كل سجل والغرض منه ثم اجراءات وخطوات القيد .

٢ - عملية الفهرسة :

وتشمل النواحي الآتية :

(أ) تجميع الموضوعات أو الأسماء وتصنيفها وترقيمها لغرض إنشاء فهرس يتضمن موضوعات الملفات الموجودة فعلا بحيث يحدد مكان كل ملف ويسهل الوصول اليه عند الحاجة ، وتحتاج هذه العملية الى خبرة علمية عن طريق التعرف على أسس التصنيف العلمى وطرق الترقيم ، ثم خبرة عملية في مجال إنشاء الفهارس .

(ب) استخدام الفهرس بطريقة سليمة خلال عملية تحديد أرقام ملفات الموضوعات أو الأسماء .

(ج) اضافة الموضوعات أو الأسماء الجديدة في أماكنها السليمة من الفهرس بحيث لا يحدث في الفهرس أى تدخل أو اختلاط .

(د) مراجعة الفهرس على فترات (كل خمس سنوات مثلا) للتأكد من قوة ترابطه واجراء ما يلزم من تعديلات عليه بحيث يتلاءم مع ظروف واحتياجات المنظمة .

٣ - عملية الحفظ :

وتشمل النواحي الآتية :

(أ) طرق استخدام معدات الحفظ الحديثة :

(ب) طرق حفظ الأوراق في الملفات .

(ج) طرق تداول الملفات ومتابعتها والرقابة عليها ومراجعة محتوياتها

٤ - عملية متابعة الخطابات :

وذلك للتأكد من أن كل مراسلة قد تم الرد عليها أو إجراء اللازم نحوها خلال المدة المحددة لذلك وتذكير الموظفين بما يتأخر الرد عليه منها ، ويقتضى الأمر التعرف على إجراءات المتابعة وأسلوب ممارستها .

٥ - عملية فرز وترحيل واستهلاك المحفوظات :

وتشمل النواحي الآتية :

(أ) تمييز الاوراق النشيطة التي لازالت مطلوبة للعمل من غير النشيطة وهي التي أصبحت غير مطلوبة للعمل ، بحيث يمكن ترحيل الأخيرة الى مخازن الحفظ .

(ب) استمرار عمليات الفرز في مخازن الحفظ حتى يمكن نقل الاوراق الى مراحل حفظ أخرى .

(ج) استهلاك الاوراق التي يتأكد انها قد استنفدت أغراضها ولم تعد لها أية قيمة إدارية أو مالية أو قانونية أو تاريخية .

(د) طريقة وضع جداول مدد حفظ الوثائق والتي تتضمن أنواع الوثائق داخل المنظمة وعمر كل نوع ، وتحديد مراحل حفظه ، وطرق التخلص منه .

وتهدف هذه العمليات الى توفير أماكن للأوراق الجديدة التي لا تقبل الإرجاع الى المنظمة والتي يتطلب حفظها معدات حفظ وأماكن ، كما تهدف الى التخلص مما لم يعد له أية أهمية بالنسبة لأعمال المنظمة .

٦ - عمالية إنشاء دليل تنظيم للمحفوظات :

يتضمن تحديدا للتنظيم الإداري للمحفوظات وإجراءات العمل ، وتحليلا للفهارس وطرق الحفظ ، بحيث يكون دستورا لأعمال المحفوظات في المنظمة .
سادسا : ماذا يهدف اليه التدريب على أعمال المحفوظات ؟ :

١ - إثارة الوعي بأهمية المحفوظات في التنظيم الإداري عن طريق تفهم

أوسع للأمور مما يخلق جوا من التكيف ويساعد على التنسيق بين قطاعات العمل في المنظمة .

٢ - تغيير اتجاهات وأسلوب وتصرفات المتدربين بحيث يحبون عملهم ويقبلون عليه ويصبحون أكثر فاعلية خصوصا بعد التعرف على أهمية الدور الذي يقومون به .

٣ - التعرف على الأسس الإدارية والتنظيمية للمحفوظات في المجالات الآتية :

- (أ) اختصاصات ومسئوليات المحفوظات .
- (ب) ماهية المركزية واللامركزية في المحفوظات .
- (ج) تبعية المحفوظات في التنظيم الإداري .
- (د) تبسيط إجراءات المحفوظات .
- (هـ) وضع معدلات الأداء .
- (و) التنسيق بين أعمال وحدات المحفوظات داخل المنظمة .

٤ - التعرف على إجراءات العمل في البريد الوارد والصادر والمتابعة والحفظ .

■ - التعرف على طرق إنشاء الفهارس الموضوعية وفهارس الأسماء علميا وعمليا بحيث يكون المتدرب على المستوى الذي يمكنه من إنشاء الفهارس المطلوبة للمنظمة التي يعمل بها .

٦ - التعرف على إجراءات وطرق فرز وترحيل واستهلاك الأوراق .

٧ - أعداد المتدربين لشغل وظائف أعلى ، هذا فوق تهيئة الموظفين الجدد للعمل الجديد المقبلين عليه .

سابعاً : ماذا بعد التدريب ؟ :

ان انتهاء مرحلة التدريب تعنى وجود ثلاثة عناصر هي :

- ١ - برنامج تدريبي .
- ٢ - متدرب اكتسب خبرة على مستوى معين .
- ٣ - عمل يتطلع الى هذه الخبرة .

ولكننا لا يمكننا ان نأخذ كل شيء قضية مسالمة ، ولابد من قياس كل من هذه العناصر ثم قياس مدى التفاعل بينها وهذا ما نسميه التقييم .

ويرتبط التقييم أساسا بالتخطيط بل أنه مكدل له ، ومؤشر هام لمدى فاعلية التخطيط وتجاوبه مع احتياجات المتدربين والعمل .

وأساس التقييم هو مدى ما أمكن تحقيقه من الاهداف التي وضعت أساسا للتدريب ، ولذلك فقد ابرزنا هذه الفاعلية في الفقرة « سادسا » بسبب أهميتها القصوى .

ونظرا لانه لا يمكن قياس نتائج التدريب على وجه التحديد بل ان ما يمكن أن نصل اليه من القياس هو نتيجة أقرب الى الحقيقة وذلك لان التدريب يتناول من بين ما يتناوله نواحي غير ملموسة ، كما ان التدريب قد يكون مجرد عامل من العوامل التي ساعدت على تحقيق نتيجة معينة في مجال الادارة ، وهذا لا يعنى أن نتخلى عن الاسلوب العلمى في قياس فاعلية أو نتائج التدريب .

وهناك جانب هام من جوانب التقييم هو ضرورة صدق النية في التقييم والبعد عن التحيز وعدم فرض تحقيق اهداف التدريب مقدما قبل تقييمه وجعل التقييم وسيلة لذلك .

القسم الثانى

السكرتارية والأعمال المكتبية

100

101

102

103

104

105

106

107

الفصل الأول

أعمال السكرتارية في المنظمات

أولا : التعريف بالسكرتارية وأهدافها : - (١)

شاع استخدام لفظ « سكرتير » في كثير من الأجهزة الإدارية ، كما يستخدم البعض لفظ « أمين السر » أو كاتم السر ، للدلالة على الموظف الذي يعاون أحد الرؤساء ويخصه هذا الرئيس بالثقة الكاملة ، ويعتمد عليه في إنهاء كثير من الأعمال الخاصة والهامة والسرية .

ومن المعروف أن اللفظ « سكرتير » مأخوذ من الكلمة الفرنسية Secrétaire. ويشق منه الاسم Secretariat المعروف بالعربية بلفظ « سكرتارية » أى « أمانة سر » وتعنى جهاز إدارى مكلف بعملية ذات طابع هام أو خاص أو سرى .

والذى يهمنا هنا الآن هى كلمة « سكرتير » وقد جاء في قاموس لاروس الفرنسى تفسيرا لها أنها مشتقة من Secret أى سر وتعنى الشخص المكلف بالتحريرات والمراسلات الخاصة بأحد الرؤساء ، كما يطلق اللفظ على أنواع من الوظائف في الحكومة الفرنسية .

كما جاء في قاموس اكسفورد تفسيرا لكلمة Secretary أنها :
١ - الشخص المعين لمساعدة أحد الرؤساء في أعمال المراسلات والأعمال الكتابية والحصول على المعلومات والأمور السرية الأخرى .

٢ - الشخص المعين بواسطة إحدى الهيئات أو المؤسسات أو الشركات ليقوم بأعمال المراسلات أو حفظ الأوراق .

(١) نقلا عن مذكرات في السكرتارية للاستاذ عبد العزيز توفيق مع بعض التعديلات والأضافات .

٣ - الوزير ، فيقال Secretary of State أى وزير الخارجية ،
ويقال Under Secretary أى وكيل الوزارة ويقال أيضا Under Secretary
أى وزير مفوض ، كما أن لها عدة معان أخرى .

ويتضح من هذا العرض لمعنى اللفظ « سكرتير » أننا أخذنا النطق
الفرنسى دون الانجليزى وشاع بيننا استخدامه .
وما يهمنا فى هذا المجال هو المعنيان الاول والثانى وهما اللذان سنركز
عليهما الدراسة .

ولقد ظهرت فى السنوات الاخيرة الاهمية الكبيرة لوظيفة السكرتير
وأصبحت وظيفة مرموقة يختار لها أكفأ الاشخاص ويرتب له التدريب الدقيق
فى أعمال وطرق الاتصالات والتحريرات وغير ذلك من العمليات التى تؤهله
لان يكون معاوننا ناجحا لرئيسه .

ويمكن أن نقول أن وجود سكرتير كفء مع أحد الرؤساء يكون أحد
الاسباب التى تجعل هذا الرئيس ناجحا فى عمله وفى هذا المجال فإن
السكرتير بما له من ذكاء وحسن تصرف يمكنه أن ينقل الى معاونى رئيسه
بطريقة سليمة الكثير من الافكار ، وقد تكون هذه الافكار تعليمات أو قد تكون
مشروعا يقوم السكرتير بصياغته ونقله الى المختصين ومتابعته كما ينقل الى
رئيسه صورة واضحة عن مواقف التنفيذ .

ويتضح الان من تحديد معنى الكلمة « سكرتير » أن لها عدة مجالات
يمكن اجمالها فيما يلى :

- ١ - السكرتارية الخاصة وكلمة خاصة تنطق بخصوصية العمل .
- ٢ - السكرتارية المتخصصة وهى تعنى السكرتير المتخصص كالسكرتير
المهندس أو السكرتير الاحصائى .
- ٣ - السكرتارية العامة وهى وحدة ادارية شاع وجودها فى كثير من
الاجهزة الادارية فى مصر وتختص ببعض الشؤون الادارية وهذه لايعنيها
أمرها .
- ٤ - السكرتارية كوظيفة عامة حيث تطلق الكلمة على بعض الوظائف

في كثير من الدول ، ومن أشهرها « سكرتير عام » و « أمين عام » وهذه خارجة عن دراستنا .

ويمكن القول أن أعمال السكرتارية تهدف بوجه عام الى ما يلي :

- ١ - تزويد الرئيس دائما وبدرجة كافية بالمعلومات والبيانات .
 - ٢ - معاونة الرئيس في إنهاء أعماله سواء بالدراسة أو بتقديم الحقائق أو بالتذكير .
 - ٣ - توصيل الاوراق المعروضة على الرئيس بسرعة مزودة بالبيانات التي تساعد على ابداء الرأي فيها ، وتنفيذ تأشيرات الرئيس ومتابعتها .
 - ٤ - حماية وقت الرئيس وجهده وذلك باستبعاد كل ما يمكن البت أو التصرف فيه الى المستويات الأدنى طبقا لاختصاصات المنظمة .
- وسنوضح في الفقرات التالية ترجمة هذه الاهداف الى واجبات وعمليات .

ثانيا : السكرتارية الخاصة :

أن السكرتارية الخاصة كما سبق أو اوضحنا تعنى تكليف شخص أو أكثر بمعاونة أحد الرؤساء في أعماله الخاصة ، وقد تظهر وظيفة السكرتير الخاص أو السكرتارية الخاصة على الخريطة التنظيمية طبقا لاصول التنظيمية وقد لا تظهر ، وهذا لا يقلل من أهميتها ، وتتطلب أعمال السكرتارية الخاصة الكثير من الجهد والعناء والتفاني وإذا لم يضع أى سكرتير خاص هذا الاعتبار نصب عينيه ويعمل به فان من الخير له أن يتنحى عن هذه الوظيفة لغيره من المتحمسين المتفانين .

وينفذ السكرتير الخاص الكثير من اوامر وتعليمات رئيسه وتنوع هذه الاوامر والتعليمات كما أن للسكرتير الخاص لا يمكنه أن يتنبأ بمواعيد هذه الاوامر والتعليمات ، لذلك فان عليه أن يكون دائما متيقظا لأى طارئ ، وأن يكون على علم بالتطورات الجديدة في العمل ليتمكن من مواجهة الطوارئ المفاجئة ، وهذا يتطلب من السكرتير الخاص أن تكون غريزة حب الاستطلاع لديه أقوى من الشخص العادى ، ولا يعنى ذلك الفضول بالطبع ، أن ما نعينه أن يحاول معرفة الجو والظروف المحيطة به جيدا وجميع التطورات في مجال العمل حتى يعينه ذلك على التصرف السليم .

ونتيجة لما سبق فإن السكرتير الخاص يجب أن يتمتع ببنية سليمة وقدرة عالية على العمل الإضافي وأعصاب قوية لمواجهة ما قد يحدث من ثورات أو خلال ظروف العمليات العاجلة التي تتطلب إنجازا سريعا ومتقنا .

ثالثا : الصفات الواجب توافرها في السكرتير الخاص :

ويمكن الآن لجمال الصفات الواجب توافرها في السكرتير الخاص حتى يكون ناجحا في عمله فيما يلي : -

١ - المظهر الطيب الهادئ سواء في سماحة وجهه أو في حسن هندامه ، وخلوه من أية تشويوهات جسمانية تثير الرثاء لحالته أو تعوقه عن الحركة هذه بالإضافة الى قوة شخصيته .

٢ - الأعصاب الهادئة والقدرة على مواجهة أي ثورة أو توتر بابتسامة ، كما أن عليه أن يكتُم احساساته الخاصة ككرهه لبعض الأشخاص أو عدم تأييده لبعض الاتجاهات .

٣ - الذكاء والذاكرة القوية وسرعة البديهة ، ليكون قادرا على تذكارية موضوعات سابقة تتعلق بالعمل الحاضر ، كما أن سرعة البديهة تساعد على الرد السريع والتصرف الحسن في الوقت المناسب ، وكذلك فإن الذاكرة القوية تساعد على تذكر الأشخاص الذين يترددون على المكتب حتى لا يحس هؤلاء المترددون في أي وقت من الاوقات انه يتجاهلهم أو يجهل مقدارهم .

٤ - القدرة على الاستيعاب والثقافة العامة ، وسعة الاطلاع والخبرة بالعمل ، من الامور الضرورية لعمل السكرتير الخاص وذلك يساعد على كتابة المذكرات المطلوبة منه وتجهيز ما يطلب من بيانات ، ومن الأهم الامور أيضا أن يكون على مستوى عال من السرعة في الكتابة على الآلة الكاتبة . ولا يضير السكرتير الخاص مطلقا ان يتصل بأية جهة مختصة للتأكد من معلوماته أو تصحيحها أو إضافة جديد عليها .

٥ - الرقة في المعاملة وحسن المجاملة والبعد عن الغرور ، والعلاقات الطيبة بالمعاملين معه سواء أكانوا رؤساء أو موظفين عاديين ، وحسن الحديث والقدرة على الاقتناع .

٦ - الامانة التامة بالنسبة للعمل وذلك بعدم محاولة افشاء سرية أية معلومات يرى ضرورة الاحتفاظ بسريتها سواء أكانت هذه المعلومات تتعلق بأمور شخصية تخص زملاءه أو رؤساءه السابقين ، أو كانت معلومات رسمية تتعلق بالعمل ولا زالت تحمل إحدى درجات السرية المعروفة (سرى ، سرى جداً ، سرى للغاية) ، كما يجب ألا يستغل السكرتير الخاص مثل هذه المعلومات لصلحته الشخصية بأيّة وسيلة .

٧ - التقاضى في العمل والصبر ونكران الذات والاخلاص وعدم التقيد بانتهاء ساعات العمل الرسمية ، إنما آلهم الاستمرار مع الرئيس في العمل في أية أوقات تحدد لذلك صباحاً أو مساءً .

رابعاً : واجبات السكرتير الخاص :

أن الصفات السابقة هي مجرد عينات فقط لما يجب أن يتميز به السكرتير الخاص ، وأن ما يقدمه السكرتير الخاص من خدمات جليلة تيسر للرئيس في كثير من الاحوال فرص النجاح في عمله ، لتحتاج الى الكثير من القدرات والصبر والمثابرة على اداء مايقوم به من واجبات نجلها فيما يلي :

١ - تلقى جميع مايرد للرئيس من أوراق سواء أكانت خطابات واردة أو مذكرات للعرض أو أوراق للاعتماد أو محاضر أو قرارات أو غير ذلك ، وقيدها وعرضها على الرئيس ساعة ورودها ، على أنه بعد تأشير الرئيس على هذه الاوراق أو اعتمادها فان على السكرتير أن يسجل تأشير الرئيس كاملة في سجل القيد ، ويتطلب ذلك أن يكون في مكاتب السكرتارية سجل قيد من نوع خاص يتضمن خانة لتأشير الرئيس ثم خانة للمتابعة .

٢ - تصدير الاوراق التي يتم اجراء اللازم فيها والخطابات المصادرة والتعليمات الموجهة الى الرئاسة الادنى أو الفروع ، وغير ذلك من الاوراق وذلك بقيدها في سجل خاص وتسليمها الى الجهات المختصة .

٣ - تذكير الرئيس بما قد يكون لديه من أوراق لازالت تحت العرض قد يعرضها للتأخير واستمرار تذكير الرئيس بها حتى تنتهى ، ويمكنه أن يستعين في ذلك بسجل قيد البريد الوارد ، وكما سبق الاشارة الى أنه من

الضرورى تسجيل تاشيرات الرئيس فى سجل قيد الوارد ، فان ذلك يمكنه بسهولة من حصر الاوراق غير المؤشر امامها ، وتذكير الرئيس بها .

٤ - اذا كانت بعض الاوراق قد لشر عليها الرئيس بطلب بيانات او استيفاء او اعادة العرض ، او كانت موضوعات تحت الدراسة ، مثل هذه الاوراق وما شابهها يجب على السكرتير ان يستمر فى متابعتها سواء بالاتصال الشخصى او بكتابة مذكرات الى الجهات المختصة لحثها على اتمام مالدبيها من اوراق .

٥ - الرد على التليفون وتيسير اتصال المتعاملين مع الرئيس بعد اخذ اذن منه عند كل مكالة ، واذا رأى الرئيس عدم الاتصال بأحد المتعاملين معه فان على السكرتير ان يعتذر له بلباقة عن عدم امكان الرئيس الرد عليه تليفونيا ، وفى حالة غياب رئيسه فان عليه ان ياخذ معلومات وافية عن المتحدث (اسمه ، رقم تليفونه ، ايسر وقت للاتصال به ، الغرض من المكالة) وغير ذلك من البيانات الضرورية ثم يعرض كل ذلك على رئيسه عند حضوره .

٦ - تيسير الاتصالات التليفونية بالخارج للرئيس ، وذلك بالاحتفاظ بدليل ايجدى يتضمن أسماء المتعاملين مع الرئيس مع ارقام تليفوناتهم وعناوينهم ، هذا بالاضافة الى ارقام تليفونات الرؤفق العامة والمصالح والمؤسسات والشركات والهيئات وغير ذلك من الجهات التى يحتمل ان يطلبها الرئيس فى أى وقت وذلك ليكون دائما مستعدا لاجابة طلبات الرئيس فورا ، هذا بالاضافة الى ضرورة قدرته على استخدام هذا الدليل بسهولة واستكمالها دائما وتعديله كلما تبين له ضرورة لذلك .

٧ - الاحتفاظ بمجموعة من المراجع النافعة فى مجالات عمل رئيسه وذلك مثل التقاويم السنوية والكتب السنوية والاحصاءات العامة والخرائط ودليل التليفونات للمدينة التى يعمل فيها وادلة أية مدن أخرى ودليل بالمؤسسات والشركات وأية ادلة أخرى يرى ضرورة الاحتفاظ بها ، هذا مع القدرة على استخدام هذه الادلة بسهولة .

٨ - الاحتفاظ بمجموعات من البيانات التى اعتاد الرئيس طلبها وموالاة استكمالها واستيفائها وقد تكون هذه البيانات احصاءات انتاجية

لفروع المنظمة التابعة للرئيس أو قد تكون بيانات عن السلع المنتجة أو بيانات عن الأيدي العاملة أو عن الاستهلاك أو ما شابه ذلك وهذا كله بالطبع يكون طبقا لاحتياجات الرئيس وظروف العمل ، ويمكن أن تتجمع هذه البيانات على بطاقات ترتب أبجديا أو قد تجمع في سجلات أو قد تسجل على نموذج ثم يحفظ النموذج في ملف وقد تكون هذه البيانات أخبارا أو معلومات أو مقالات منشورة في الصحف يقوم السكرتير بقصها أو تلخيصها وعرضها على رئيسه يوما بيوم ثم يحفظها في أحد الملفات .

٩ - استقبال الزوار وعرض أسمائهم والغرض من الزيارة على الرئيس وترتيب مواعيد زيارتهم تبعا لما يرى الرئيس أو تبعا للأهمية ، وإذا رأى الرئيس عدم مقابلة أى زائر فإن على السكرتير أن يصرفه بلباقة ، أو قد يوجهه إلى الجهات المختصة لقضاء حاجته إن كان له حاجة .

١٠ - تتطلب عملية ترتيب مقابلات الرئيس الاحتفاظ بمفكرة يومية يسجل فيها مواعيد مقابلات الرئيس وأسماء الزوار في كل مقابلة ، وذلك لغرض تجنب أى ازدواج فى المقابلات ، كما يجب أن تتضمن هذه المفكرة مواعيد اللجان التى يشترك فيها الرئيس ، مع مراعاة تذكير الرئيس بها قبل مواعيدها بوقت كاف ، ويمكن أيضا أن تتضمن هذه المفكرة اليومية بيانا بالموضوعات المفروض أنهاءها فى يوم معين لتتابعها ، ومن الأمور المستحبة أن ينسخ السكرتير بيانا يوميا بمواعيد مقابلات الرئيس مرتبا ساعة بساعة مع الموضوعات التى يرى تذكير الرئيس بها ليتابعها أو ينهيها بنفسه ثم يعرض هذا البيان على الرئيس صباح كل يوم .

١١ - الترتيب للجان التى يعقدها الرئيس فى مكتبه وتتضمن هذه العملية مايلى :

(أ) الاحتفاظ بقرار انشاء اللجنة والتعرف على الغرض من انشائها واسماء اعضائها .

(ب) تدبير مكان اجتماع اللجنة على أن يكون متناسبا مع عدد اعضائها .

(ج) تحضير الموضوعات التى ستعرض على اللجنة مع مايلزمها من

دراسات وبيانات بالاستعانة بأعضاء اللجنة مع اعداد جدول

(د) تحديد موعد انعقاد اللجنة .

• أعمال

(هـ) لخطار الاعضاء بموعد ومكان الانعقاد وجدول الاعمال وتند يكون

ذلك بخطابات أو شخصيا حسب الاحوال .

(و) ترتيب اماكن جلوس الاعضاء في مكان الاجتماع وذلك بوضع لافتة

تحمل اسم كل منهم امام الكرسي الذي سيجلس عليه وقد يرى

في بعض الاحوال أن يكون ترتيب جلوس الاعضاء ابجديا حسب

اسمائهم على أن يكون الرئيس متصدرا الجلسة ، ومن المرغوب

فيه تيسير بعض الاوراق البيضاء والأقلام للاعضاء اذا كانت

أعمال اللجنة تستلزم من الاعضاء تسجيل بيانات اثناء الانعقاد .

(ز) تحضير محضر بما يدور في الاجتماع وقد يكون ذلك بطريقة

الاختزال أو بواسطة المسجل الكهربائي .

(ح) اعداد المحضر النهائي بعد الجلسة ونسخه وارسال نسخ منه الى

• الاعضاء

(ط) الترتيب للاجتماعات التالية .

١٢ - تنفيذ ما يطلبه الرئيس من أعمال كالرد على بعض الخطابات أو

اعداد دراسة أو مذكرة لموضوع خاص أو ما شابه ذلك .

١٣ - تيسير بعض الخدمات للرئيس كترتيب سفره في إحدى المأموريات ،

وذلك بحجز تذكرة السفر واعداد الاوراق التي قد يحتاجها الرئيس في مأموريته

وحجز اماكن المبيت في الفنادق أو الاستراحات وغير ذلك .

١٤ - الاحتفاظ باوراق وملفات المكتب مرتبة ومصنفة ومفهرسة وفي

حالة تساعد على سرعة الرجوع الى أى ملف أو موضوع بمجرد طلبه .

١٥ - يرى البعض أن ضغط العمل والاجهاد يؤثر على الرئيس أحيانا

مما قد يجعله يصدر قرارا بجانبه الصواب ، والسكرتير في هذه الحالة عليه

أن ينبه الرئيس الى أمثال هذه القرارات وأن يقدم له الاسانيد والحقائق
التي تؤيد رأيه .

١٦ - مواءمة تزويد الرئيس بما قد يلزم من ادوات مكتبية واوراق
بيضاء ومن المرغوب فيه أن يراعى السكرتير أن تكون مجموعة الاقلام أمام
الرئيس كاملة التشكيل (رصاص - أحمر - حبر أزرق - حبر أحمر)
وأن تكون الاقلام الخشبية مبراة .

خامسا : هيئة السكرتارية :

ان الواجبات السابقة برغم كثرتها فانها مجرد نماذج لما يحتمل ان
يواجهه السكرتير من أعمال ، وبالطبع كلما زاد حجم العمل فان ذلك يستلزم
وجود أكثر من سكرتير في مكتب الرئيس الواحد ويمكن الاستعانة بسكرتيرين
يقومون بالاعمال الآتية كلما كان حجم العمل يستلزم تشغيلهم :

- ١ - سكرتير للرد على التليفونات .
- ٢ - سكرتير للكتابة على الآلة الكاتبة .
- ٣ - سكرتير لعمال القيد والحفظ .
- ٤ - سكرتير مختزل .
- ٥ - سكرتير متخصص لعمل دراسات فنية كالمهندس أو المحاسب أو
القانوني وذلك لمعاونة الرئيس في نواح فنية خاصة .

وكلما كثر السكرتيرون في احد المكاتب فانه من الضروري وجود مشرف
عليهم ينسق العمل بينهم ويكون مسئولا عن العمل بوجه عام ويمكن ان
يسمى هذا المشرف « مدير مكتب » أو رئيس سكرتارية .

الفصل الثاني

الإدارة المكتبية

أولاً : ما هي الإدارة المكتبية :

١ - أهمية الإدارة :

لا يمكن لاية منظمة ان تكون ناجحة وتحافظ على نجاحها الا اذا استخدمت أساليب الإدارة الفعالة . وإلى حد كبير يتوقف تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على قدرة الإدارى ومهارته .

والإدارة بمعناها العام تعنى توفير نوع من التعاون والتنسيق بين الجهود البشرية المختلفة فى المنظمة من أجل تحقيق هدف معين .

٢ - تعريف الإدارة :

اتفق رجال الفكر الإدارى على تعريف الإدارة بأنها النشاط الذى يقوم به المديرون وليست بمعنى الهيئة التى تديره ويعتمد هذا التعريف على اتجاهين :

(أ) يعتمد على تحليل العمل الذى يقوم به المدير إلى عناصر أو خطوات ، وخرج من ذلك إلى تعريف للإدارة يقوم على تفاصيل ذلك العمل أو خطواته ، ويلاحظ هنا ان التعريف قاصر عن الوفاء بالغرض لاعتماده على وظائف الإدارة .

(ب) يعتمد على طبيعة الإدارة وليس على وظائفها باعتبار ان الإدارة نشاط متميز يتطلب التحليل والتخطيط والتحفيز والتقييم والرقابة على استخدام الموارد البشرية والمادية والتنسيق بين الجهود البشرية .

٣ - تعريف الإدارة المكتبية :

من التعاريف المقبولة للإدارة المكتبية انها إدارة ومراقبة الافراد وطرق

العمل والآلات والمعدات والادوات للحصول على أحسن النتائج بأعلى كفاية ممكنة وبأقل تكلفه وجهد وفي أقصر وقت ممكن . وبحالة مقبولة تنظيميا وإداريا .

ثانيا : الدوافع الى الاهتمام بالإدارة المكتبية :

ان التوسع الكبير الذى طرأ على أعمال المنظمات الحكومية ومنظمات القطاع العام قد نتج عنه وجود حجم كبير من الأعمال المكتبية أى الأعمال التى تؤدى داخل المكتب ، بحيث أصبحت هذه الأعمال من الاهمية والضرورة بمكان مما يتطلب اداءها على درجة مناسبة من الجودة والا تأثرت أعمال هذه المنظمات تأثرا شديدا ، ويمكن اجمال دوافع الاهتمام بالإدارة المكتبية فى المجالات الآتية :

١ - يعمل فى المكاتب اعداد ضخمة من الموظفين الكتابيين والمحاسبين والمشرفين والإداريين وكل منهم موكل إليه أعمال محددة يقوم بها ، مما يتطلب ضرورة الرقابة على أعمال هؤلاء الموظفين وتوجيههم .

٢ - اضطراب المنظمات للاحتفاظ بأنواع متعددة من السجلات الادارية والمالية والتجارية والفنية هذا بجانب الملفات بما تحويه من مستندات ، وكذلك مصادر البيانات والمعلومات الأخرى والتى تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للعمل اليومى واتخاذ القرارات والتخطيط .

٣ - لقد أدى كبر حجم المنظمات وزيادة عدد العاملين بها وتعدد مستوياتهم الادارية وتباعد الإدارات والفروع مكانيا ، لقد أدى ذلك إلى استخدام الاتصالات المكتوبة أكثر من استخدامهم للاتصال الشفوى مثل الأوامر والتعليمات والتوجيهات والمراسلات ، كما أدى إلى استخدام أنواع متعددة من النماذج .

٤ - ظهور أنواع من المنظمات يغلب على أعمالها الطابع المكتبى مثل البنوك وشركات التأمين .

٥ - لقد أصبح العمل المكتبى ملازما لآى نوع من الأعمال سواء فى مجال الخدمات أو الإنتاج أو المال وبحيث أصبح جزءا لا يمكن فصله .

٦ - أن بعض الرؤساء الفنيين في إدارات البيع والشراء والانتاج يوجه كل اهتمامه إلى النواحي الفنية المتخصصة ، ولا يعطى نفس الاهتمام للنواحي المكتبية من إنشاء السجلات وترتيب البيانات وتنميتها وتحديثها مما يؤثر تأثيرا سيئا على العمل بصفة عامة .

ثالثا : مجالات الإدارة المكتبية :

وتعمل الإدارة المكتبية في ثلاثة مجالات أساسية هي :

١ - المجال البشرى من حيث كونها تسعى للسيطرة على الأفراد والتنسيق بينهم واستغلال جميع الإمكانيات المتاحة .

٢ - مجال العمل أى ما يؤدي من أعمال ، وطرق أداء العمل ، ومستوى الأداء وترتيبات الأداء .

٣ - مجال الأدوات والمعدات والخامات وكيفية الاستفادة منها على أحسن وجه ، وكذلك أماكن العمل .

ويلاحظ أن أهمية هذه المجالات الثلاثة تكمن في ضرورتها لتسيير العمل في مختلف الأنشطة التي تتم في المنظمة .

وسنحاول في الفصول الثلاثة التالية عرض تفاصيل عن كل مجال من هذه المجالات الثلاثة .

الفصل الثالث

الأفراد

أولا : ترتيب الوظائف :

تعمل الإدارة عادة على وضع معايير محددة للوظائف فيما يسمى نظام ترتيب الوظائف ، وذلك بتحديد مستوى معين من التعليم أو توافر عدد معين من سنين الخبرة لكل وظيفة ، أو توافر سرعة معينة لوظيفة الآلة الكاتبة ، أو وضع سن معين لمن يشغل وظيفة معينة ، ولا شك أن وضع هذه المعايير يبعد مهمة اختيار الأفراد عن مجال التخمين والاجتهاد الشخصي ، كما تضمن هذه المعايير عدم التساهل في اختيار الأفراد الجدد ، ويتضمن نظام ترتيب الوظائف النواحي الآتية :

١ - نظام تصنيف الوظائف :

يتم تقسيم الوظائف في كل منظمة إلى مجموعات وظيفية محددة مثل

- (أ) مجموعة وظائف الإدارة العليا .
- (ب) المجموعة المتخصصة لوظائف التنمية الإدارية ووظائف القانون ووظائف الأمن .
- (ج) مجموعة الوظائف الفنية المساعدة .
- (د) مجموعة الوظائف الفنية المكتبية .
- (هـ) مجموعة الوظائف الفنية العرفية .
- (و) مجموعة وظائف الخدمات المعاونة .

وقد تختلف تقسيمات الوظائف من منظمة إلى أخرى طبقا لطبيعة العمل فيها ومتطلباته من الأفراد .

٢ - وصف الوظيفة :

يحدد لكل وظيفة وصف للواجبات والأعمال والمسؤوليات التي يجب أن يقوم بها شاغل الوظيفة .

٣ - متطلبات شغل الوظيفة :

ويحدد لكل وظيفة متطلبات شغلها من ناحية المؤهلات والخبرة والمهارات والقدرات اللازم توافرها في شاغلي الوظيفة .

ثانيا : المهارات والقدرات الواجب توافرها في الموظف :

١ - مهارة التحدث :

تعتبر هذه المهارة هامة سواء بالنسبة للقادة الاداريين أو الموظفين المكتبيين ، فالقائد الاداري يستخدم هذه المهارة في توصيل افكاره وآرائه وتوجيهاته للتابعين له ، من خلال المقابلات الشخصية والاجتماعات ، أما بالنسبة للموظف المكتبي فان عليه ان يتعرف جيدا على مستوى الافراد الذين يتحدث معهم ، واختيار الالفاظ التي تناسب كل مستوى ثقافي أو تعليمي ، وكذلك ظروف الافراد الذين يتحدث اليهم حتى لا يثيرهم بدون قصد .

كذلك من الضروري استخدام الصوت المناسب عند التحدث مع الاهتمام والتركيز على العناصر الاساسية لموضوع الحديث وبدون اظهار لاي انفصالات .

٢ - مهارة الكتابة :

يجب ان يتحلى الموظف بهذا النوع من المهارات في الكتابة . والمقصود هنا هو الكتابة الادارية التي تستخدم عادة في المكتب والتي يراعى فيها تحديد المطلوب بدقة وباختصار لتوفير وقت الاداريين والمكتبيين ، مع توصيل المعلومة أو الفكرة أو الرأي عن طريق اقل عدد ممكن من الكلمات في صيغة عربية صحيحة .

وتتميز الكتابة الادارية بأن لها اساليب واشكال متعارف عليها تتبع في كتابة الرسائل والتقارير والمذكرات وغيرها .

كذلك يراعى في الكتابة الادارية ابراز الافكار والمعاني ذات الاهمية الخاصة عن طريق عناوين وسط السطر وعناوين جانبية .

وعلى الكاتب ان يتجنب الاخطاء النحوية والهجائية وان يستخدم علامات الترقيم والوقف ، كما يهتم بدقة البيانات والمعلومات التي يسجلها في كتابته .

٣ - مهارة القراءة :

ان أعمال الاطلاع على المراسلات والتقارير والمذكرات وغيرها تتطلب ان يكون لدى الموظف سواء اكان اداريا أو تنفيذيا مهارة خاصة في القراءة ، وكلما كان الموظف يقرأ بسرعة ويفهم ما يقرأه بسرعة كان تصريفه للعمل سريعا .

ولكى تتم عملية القراءة بشكل مفيد فانه لابد ان يكون لدى الموظف قدر من الذكاء وخبرة مناسبة في عمله تساعد على تفهم ما يقرأ ، مع التركيز على المعاني دون الحروف والكلمات ، و تجنب تعريض البصر للأمراض التي قد تصيب العين .

٤ - مهارة الانصات :

يجب ان يتحلى الموظف سواء اكان اداريا أو تنفيذيا بمهارة الانصات بجانب تحليه بمهارة التحدث ، حيث انه اما ان يكون متحدثا أو منصتا لحديث ، والانصات بجانب أنه وسيلة لتلقى المعلومات لاختزانها في الذاكرة فهو عملية ايجابية تتيح الفرصة للمنصت ان يختار من المعلومات مايجده مناسباً أو مفيداً .

ومن الملاحظ ان الافراد المتعبين نفسيا يكونون عادة أقل قدرة على الانصات ، كما يجب الاشارة هنا الى ان القادة الاداريين يجب ان يتحلوا بمهارة الانصات للتعرف على وجهات نظر مرؤسيهم وافكارهم .

ثالثا : التدريب :

التدريب هو نشاط مخطط له ، يهدف الى احداث تغييرات في الفرد والجماعة من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات وطرق العمل والساوك والاتجاهات بما يجعل هذا الفرد لائقا للقيام بعمله بكفاءة عالية وقدرة انتاجية عالية ، وقد افردنا له فصلا خاصا في القسم الاول .

رابعا : الحوافز :

من الامور الهامة الواجب اخذها في الحسبان دراسة الكيفية التي يمكن بها تحفيز الافراد وتشجيعهم على تقبل واحترام الاوامر والسياسات الادارية ويعتبر التحفيز من مهام المدير .

والحوافز هي مجموعة العوامل والمؤثرات التي تدفع العامل سواء أكان مديرا أو منفذاً نحو جهد أكبر في عمله والامتناع عن الخطأ فيه .

وتنقسم الحوافز الى مادية ومعنوية ، فالمادية تتمثل في الاجر والعلاوة أو الترقية أو المكافأة المالية ان كان الحافز ثوابا أي حافز ايجابي ، وقد تكون الحوافز خصما من الاجر أو الحرمان من العلاوة أو الترقية أي حافز سلبي .

أما الحوافز المعنوية فهي التي تؤثر نفسيا وتجعل الموظف راضيا وسعيدا كما ترفع روحه المعنوية .

ويجب ان تتميز الحوافز بما يلي :

- (أ) مناسبة الحافز مع دوافع الفرد لاشباع حاجاته .
- (ب) تعمل على خلق رغبة جديدة أو زيادة في مستوى رغبة قائمة .
- (ج) مرونة الحوافز بشكل يسمح بتطبيقها حركيا دون التقيد بنظام محدد .
- (د) تعمل الحوافز على ربط الفرد بالمنظمة .

خامسا : التوجيه الإداري :

هو العملية المستمرة للمدير أثناء التنفيذ حيث يواجه المشكلات ويقدم المقترح من الأمور ويحقق التعاون بين الافراد ويحقق الكفاءة المستمرة في مستوى الاداء .

ولكي يكون التوجيه فعالا فلا بد ان يستند الى تخطيط وتنظيم ووجود أهداف وسياسات واضحة ، كما يجب ان يتمتع المدير بسلطات مناسبة وخبرة عالية .

ومن المبادئ الأساسية للتوجيه الإداري .

- (أ) وحدة الرئاسة .
- (ب) الاشراف المباشر .
- (ج) القيادة الديمقراطية .
- (د) متابعة التوجيهات .

ومن وسائل التوجيه :

(أ) النصيح والارشاد .

(ب) اصدار التعليمات المكتوبة والتي قد تكون في شكل قرارات

أو منشورات واتاحة هذه التعليمات لجميع الرؤوسين .

سادسا : الرقابة في الادارة :

تعتبر الرقابة احد مكونات العملية الادارية ، وهي الجهاز العصبي لاي تنظيم ، والمفهوم الحديث للرقابة على الاداء هو أن يعمل النظام الرقابي على مساعدة المديرين والافراد في آن واحد على تحسين الاداء بما يحقق اهداف التنظيم ، وان يتم التركيز على كيفية استمالة الافراد بشكل ايجابي يدفعهم الى رقابة ادائهم بأنفسهم بشكل يحقق المساعدة الايجابية الذاتية لهم ولرؤسائهم في نفس الوقت .

ان الهدف الاساسي للرقابة هو التأكد من ان الاعمال تسير طبقا للنظم الموضوعة وفي اتجاه تحقيق الاهداف بصورة مرضية ، ويقتضى ذلك وجود نظم سليمة وانشطة منتظمة داخل اطار من القواعد الحاكمة .

وتعمل الرقابة على الوصول الى ما يلي :

(أ) التعرف على المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل .

(ب) اكتشاف الاخطاء فور وقوعها او وهي في سبيل الوقوع لامكان

معالجتها فورا .

(ج) التأكد من ان العمليات الفنية تؤدي وفقا للاصول المقررة .

(د) التثبت من ان القواعد المقررة والقوانين تطبق بطريقة صحيحة

وبصفة خاصة النواحي المالية .

(هـ) التعرف على كفاءة الرؤساء في كافة المستويات .

(و) المحافظة على حقوق المنظمة وحقوق الافراد العاملين وكذلك حقوق

المتعاملين معها .

ويوجد ثلاثة انواع من الرقابة :

(أ) الرقابة المستمرة الموجهة ، وهي الرقابة المصاحبة لعمليات التنفيذ .

(ب) الرقابة المرحلية وهي تتم خلال مراحل مشروع معين أو مراحل تنفيذ خطة ، وذلك في نهاية كل مرحلة .

(ج) الرقابة على النتائج النهائية ، وهي في هذه الحالة تبدأ في نهاية تنفيذ العملية أو المشروع أو الخطة ، وتعمل الرقابة على مقارنة النتائج الفعلية النهائية بالمعايير الموضوعية والاهداف المحددة مقدما لتحديد القصور والانحراف .

سابعاً : تقييم الاداء :

يتميز الاداء بالخصائص الآتية :

(أ) عملية أو الخدمة الواجب اداؤها .

(ب) التكلفة المباشرة وغير المباشرة لاداء العملية أو الخدمة .

(ج) حجم الموارد المادية والبشرية اللازمة لاداء العملية أو الخدمة

ويحدد المدير الخصائص الواجب توافرها في الاداء الجيد ، كما

يجب ان يعمل على تحديد المستويات المطلوبة لهذا الاداء .

ومن الملاحظ ان تقييم أداء أي فرد أي النتائج المحققة بأداء الفرد نفسه مرتبط بصفه مستمرة بنتائج أداء افراد آخرين ، وهذا يجعل عملية تقييم أداء أي فرد صعبة في كثير من الاحوال ، ولهذا يفضل تقييم نتائج أداء الفرد على فترات منتظمة .

ان عملية تقييم الاداء تتطلب الآتي :

(أ) البراعة والدقة في التقييم حيث ان النتائج قد تكون في كثير من

الاحوال غير مأموسة مما يجعل المدير يعتمد على بيانات ومعلومات

دقيقة .

(ب) ان توضع في الاعتبار نتائج الاداء الكمية والكيفية على حد سواء .

(ج) لايحب الاعتماد على ظواهر عارضة أو مؤقتة مثل كثرة الغياب .

أو عدم الاقبال على الخدمة أو الشكاوى .

(د) ان تقييم الاداء في الحقيقة يمكن الاستفادة منه بسهولة وبسرعة .

وذلك بعكس تقييم الاداء في الخدمات .

الفصل الرابع

الاعمال المكتبية

أولاً : تنظيم الأعمال المكتبية :

- ١ - تحديد الوظائف المختلفة للأفراد وتحديد واجبات كل وظيفة واختيار الأفراد الصالحين للعمل .
- ٢ - التنسيق بين الأعمال المختلفة والأنشطة المكتبية لاستغلال جميع الامكانيات المتاحة ومنع أي تعارض أو تضارب بينها .
- ٣ - تحديد مسؤوليات كل وظيفة في المكتب مع تحديد السلطات اللازمة لهذه المسؤوليات بما يمكن كل مسئول من القيام بآعباء عمله .
- ٤ - تحديد قنوات الاتصال من أسفل إلى أعلا بين قاعدة هرم السلطة وقمته .
- ٥ - تحديد نطاق الإشراف لكل وظيفة رئاسية بحيث يعرف كل رئيس مرؤسيه ويعرف كل مرؤس رئيسه .

ثانياً : التخطيط للأعمال المكتبية :

يمكن حصر أهداف الإدارة المكتبية في الرقابة على تنفيذ الأعمال المكتبية بأقل جهد وبأقل تكلفة وفي أقل وقت ممكن ، ويتطلب ذلك التخطيط للمستقبل في المجالات الآتية :

- ١ - مجال الامكانيات البشرية اللازمة للتوسع وتحسين أداء العمل مستقبلاً .
- ٢ - مجال الامكانيات المادية من الثاثات ومعدات وآلات ووسائل اتصال وأماكن عمل وغيرها .
- ٣ - التخطيط في مجال النظم عن طريق دراستها وإعادة النظر فيها .

ثالثاً : المركزية واللامركزية :

١ - تعريف :

(أ) المركزية وتعنى الاحتفاظ بالسلطات جميعها في يد مستوى إداري .

١٩٣٠

(م ١٣ محفوظات)

عال بحيث لا يتاح لباقي المستويات ان تقتصرِف الا بناء على تعليمات من ذلك المستوى أو بعد موافقته أو الرجوع اليه .

(ب) اللامركزية . نظرا لما تسببه المركزية من تكديس الاعمال وتعطلها فقد ظهرت اللامركزية التي تعنى التوسع في تفويض السلطات أو تخويل سلطات أصلية لمستويات ادنى ونقلا لما يسمح به التنظيم الادارى .

(ج) واذا كان المبدأ الاساسى هو مركزية التخطيط والرقابة ولا مركزية التنفيذ ، فانه من الناحية العملية لا يوجد مركزية مطلقة أو لامركزية مطلقة بل هناك مواءمة بين ما تحققه المركزية من التخطيط والرقابة والتوجيه ، وما تحققه اللامركزية من سرعة الاداء فى التنفيذ .

٢ - بعض الأعمال التى يمكن مركزتها فى المنظمة :

- (أ) عمليات استقبال المراسلات الواردة وتوزيع المراسلات الصادرة .
- (ب) تخزين المحفوظات التى ينتهى العمل منها فى المكاتب .
- (ج) أعمال التليفونات والبرقيات والتلكسات .
- (د) أعمال النسخ والتصوير والطباعة .
- (هـ) تصميم النماذج والرقابة عليها .
- (ز) أعمال التدريب والاختيار والتوظيف .

رابعا : تقسيم العمل :

١ - ما هو تقسيم العمل :

تبين نتيجة للتوسع فى الأعمال المكتبية وتعقدتها ضرورة تقسيم الاعمال المعقدة الى عناصرها الاساسية بحيث يمكن ان يوكل كل جزء منها الى موظف معين يستطيع اداءه على الوجه الاكمل ، ويوجد اسلوبان أساسيان لتقسيم العمل هما :

- (أ) العمليات المتتابعة ، وأقرب مثال لذلك ان تقسم أعمال المشتريات الى عمليات المناقصات ويختص بها موظف يقوم بالاتصال بالموردين والحصول على العروض أو العطاءات وتحديد الاسعار

المناسبة والسلع الجيدة حتى ارسال امر التوريد ، ثم تنتقل العملية الى موظف آخر يقوم بمتابعة التوريد لحين وصول السلعة للمخزن ، ثم تنقل الى موظف آخر يقوم بعمليات اعداد مستندات الصرف وهكذا .

(ب) العمليات المتوازية ، واقرب مثال لذلك ان تقسم أعمال المشتريات السابق الاشارة اليها بين عدد من الموظفين يخصص كل منهم لجميع العمليات السابقة ولكن بالنسبة لنوع معين من السلع كالغذية مثلا ، أو الآلات وقطع الغيار أو الملابس .

٢ - مزايا تقسيم العمل :

- (أ) يكفل تقسيم العمل نوعا من التخصص يساعد على زيادة كفاية الموظفين ويرفع مستوى مهاراتهم .
- (ب) يساعد على سرعة انجاز الاعمال .
- (ج) اكتساب الموظفين خبرة دقيقة في مجال محدد .
- (د) امكن توزيع الموظفين حسب قدراتهم وامكانياتهم على الاعمال التي تناسبهم .
- (هـ) تحديد المسؤولية عن كل جزء من أجزاء العمل .

خامسا : وظائف المكتب في مجال البيانات والمعلومات :

- ١ - استقبال البيانات الواردة في شكل مراسلات ومذكرات واستمارات وتقارير ودراسات وغيرها سواء من خارج المنظمة أو من داخلها .
- ٢ - تسجيل البيانات في السجلات أو البطاقات أو أوعية البيانات المختلفة .
- ٣ - ترتيب وتنظيم البيانات والمعلومات بحيث يمكن الاستفادة منها .
- ٤ - تزويد الادارة بالبيانات والمعلومات اللازمة .
- ٥ - تتطلب هذه الوظائف بالضرورة التوسع في استخدام الآلات والمعدات الحديثة .

سادساً : تقييم الانتاج :

- ١ - تقييم كمي وهو يهتم بحجم العمل دون النظر الى جودته .
- ٢ - تقييم نوعي أي تقييم جودة وهو يهتم بجودة العمل مع وضع كميته في الاعتبار ، ويتطلب ذلك وضع معايير للجودة مثل تحديد عدد ٢٥ مراسلة تكتب على الآلة الكاتبة يوميا بواسطة الموظف الواحد مع تحديد أقصى عدد للأخطاء المصححة في كل مراسلة .

سابعاً : تطوير الأعمال المكتبية :

يعتبر التطوير من الأمور الضرورية التي يجب الاهتمام بها ، إذ أنه لا يمكن لأي نظام أن يستمر طويلاً وفي ظروف مختلفة ويظل بنفس قوته ، لأن العوامل المختلفة التي يواجهها النظام خلال سنين تطابقه تتطلب دائماً أن يعاد النظر فيه وتطويره .

ولكن يؤدي التطوير الدور الذي ينتظر منه فإنه لابد أن يتناول جميع العناصر التي تؤثر في أعمال المكتب ، إذ أن إهمال أي عنصر يجعل عملية التطوير غير مجدية ، فإذا تناول التطوير مثلاً المعدات والادوات والأماكن دون النظم كان هذا التطوير غير فعال ولا يمكن أن يؤدي الغرض منه .

ويجب أن يتناول التطوير العناصر الآتية :

١ - الأفراد وذلك من ناحية حسن اختيارهم وتدريبهم وتحفيزهم والرقابة عليهم .

٢ - نظام العمل ويجب أن يتضمن ذلك طرق العمل والإجراءات والنماذج .

٣ - التوسع في استخدام المعدات الحديثة ، الاستخدام الاقتصادي الأمثل وتدريب الموظفين على حسن استخدامها .

٤ - الاهتمام بآماكن العمل وتنظيمها وتوفير الاثاث والمفروشات اللازمة .

ويجب أن يهدف التطوير الى تحسين الأعمال المكتبية للحصول على ما يلي :

١ - تخفيض في تكاليف تشغيل المكتب .

٢ - زيادة الانتاج .

٣ - رفع الروح المعنوية للموظفين وإثارة حماسهم للعمل .

٤ - تحسين الخدمات التي تؤدي للجمهور وزيادة فاعليتها .

■ تنمية قدرات القادة الإداريين في اتخاذ قرارات سليمة تقوم على أساس

رصيد كاف من البيانات والمعلومات الصحيحة والتي يزودهم بها

المكتب عادة •

٦ - تقليل الفاقد •

٧ - تحسين ظروف العمل •

٨ - تقليل التعب بالنسبة للموظفين •

ثامناً : تبسيط الإجراءات :

١ - مراحل تبسيط الإجراءات :

(أ) ظهور حاجة ملحة لتعديل خطوات عملية معينة نتيجة شكاوى

أو نتيجة لتعطيل العمل وتأخير اتخاذ الإجراءات •

(ب) دراسة الاختصاصات وتوزيع الأعمال على الموظفين •

(ج) دراسة خطوات العملية أى إجراءاتها وتدفق هذه الإجراءات من

موظف الى آخر أو من مكتب الى آخر حتى انتهاء العملية وتتمثل

هذه الإجراءات فى التسجيل فى السجلات والمراجعة والتأشير واعداد

الذكرات والاعتماد وغيرها حتى آخر خطوة وهى الحفظ •

(د) رسم هذه الخطوات فى خريطة تعطيل عملية توضح كل خطوة من

حيث كونها مجرد اداء أو تحويل الى جهة أو مراجعة أو تخزين

أو حفظ أو غير ذلك ، ثم تحديد المسافة والكمية والوقت المستغرق

وتحليل كل خطوة وغير ذلك من البيانات التى تساعد على التعرف

على مواطن الخلل فى العمل ، وهذه العملية تتطلب خبرة خاصة

ودقيقة حتى تؤدى على الوجه الاكمل •

٢ - النتائج التى يمكن تحقيقها من تبسيط الإجراءات :

(أ) استبعاد بعض الخطوات أو الإجراءات غير الضرورية •

(ب) ادماج بعض الخطوات مع بعضها •

(ج) إعادة ترتيب بعض الخطوات •

(د) تغيير مكان الاجراء •

(هـ) التخلص من اختناقات العمل حيث يحدث تعطيل فى منطقة معينة نتيجة

التكدس أو كثرة الإجراءات ، مما يقلل من فترات الانتظار •

(و) يرتبط التبسيط فى أحوال كثيرة بالنماذج من سجلات واستمارات ،

كما قد يرتبط أيضاً بالتوسع فى استخدام الآلات الحديثة •

الفصل الخامس

معدلات الاداء

أولا : ماذا يعنى معدل أداء :

معدل الأداء هو مقياس سبق تحديده لعدد من وحدات العمل المتوقع أن ينجزها العامل أو الموظف خلال وحدة زمن محددة (بالدقيقة أو الساعة أو اليوم أو ما شابه ذلك) .

وثمة تعريف آخر أنه قدر من وحدات الزمن التي تستغرق في انجاز وحدات عمل محددة .

ويقصد بوحدة العمل تلك الوحدة التي تتخذ أداة لقياس العمل المنجز. فإذا فرضنا أننا نقيس حجم العمل الذي ينجزه كاتب الآلة الكاتبة فان وحدة القياس تكون الصفحة مساحة الفولسكاب سعة ٣٠ سطرا على الأقل ، وهنا يجب أن نلاحظ أنه من الضروري مراعاة الخصائص الآتية في وحدة القياس:

- ١ - إمكانية قياس حجم العمل المنجز قياسا كميا .

- ٢ - أن تسمح بتجزئتها الى وحدات أصغر عند قياس الحجم الصغيرة من الاعمال ، كما تسمح بالمضاعفة عند قياس الحجم الكبيرة من الاعمال -

- ٣ - أن تيسر الحصول على بيانات الانتاج في تقارير متتابعة .

- ٤ - أن تكون محددة تحديدا دقيقا يبعدها عن كل لبس .

ويمكن القول أن معدل الأداء هو أداة لخلق رابطة منتظمة بين حجم العمل الذي ينجزه موظف أو عامل والأجل الزمني الذي يستغرقه أداء هذا العمل .

وكلما اتبعت الدقة في عمليات تحديد معدل الاداء طبقا للخطوات التي

سنوضحها فيما بعد فان هذا المعدل يعنى أن العامل أو الموظف يجب أن تكون معدلات إنتاجه طبقا لهذا المعدل . فإذا قلت معدلات إنتاجه فان هذا مؤشر يدل على انخفاض الكفاية الانتاجية ، وإذا زاد معدل الإنتاج عن معدل الأداء فان هذا يعنى أن العامل أو الموظف يبذل جهدا أكثر يستحق عليه المكافأة والتشجيع .

ثانيا : أساسا ومعدل أداء :

- ١ - تيسير الاستفادة الكاملة من عناصر الإنتاج المتاحة .
- ٢ - تيسير الاستفادة الكاملة من القوى العاملة المستخدمة .
- ٣ - أساس هام للتخطيط في مجالات الإنتاج والقوى العاملة والتسويق والميزانية .
- ٤ - أساس هام لتقدير التكاليف للمنتجات والخدمات وأسعار البيع وهو اعيد التسليم ومعدلات استهلاك المواد والمعدات والأدوات .
- ٥ - أساس هام لنظام الحوافز والمكافآت التشجيعية وربط الأجر بالانتاج .
- ٦ - متابعة العمل والرقابة عليه وتقديم الأداء .
- ٧ - رفع مستوى الكفاية الانتاجية .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن معدلات الأداء هي أساس الإدارة العلمية السليمة التي توصل الى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الموارد البشرية والمادية والامكانيات المتاحة .

ثالثا : أين مكان معدلات الأداء في عمليات دراسة العمل :

تعمل الإدارة بصفة مستمرة على زيادة الكفاية الانتاجية من خلال جميع الامكانيات المتاحة مثل عناصر الإنتاج والموارد المادية والبشرية ، وتعتبر عمليات دراسة العمل إحدى الوسائل التي يجب أن تستخدمها الإدارة في سبيل الحصول على الحقائق الضرورية التي يمكن بها التعرف على مشاكل العمل لمحاولة حلها بدلا من استخدام الآراء الشخصية .

ويمكن تقسيم أساليب دراسة العمل الى مجالين رئيسيين هما :

- ١ - دراسة طرق العمل أو دراسة الحركة بقصد تحسين وتبسيط طرق الأداء .

٢ - قياس العمل أو دراسة الوقت لتحديد المعايير القياسية والأزمنة النمطية (أي معدلات الأداء) لمختلف الأعمال .

ويلاحظ أن هذين القسمين لايفترقان حيث أن كليهما مهم للآخر ، وكثيرا ما تسبق دراسة طرق العمل القسم الثاني وهو قياس العمل ، إذا كان الفرض من القياس هو تحديد الأوقات النمطية اللازمة لأداء الأعمال حيث أن الوقت النمطي لعمل ما أنما يرتبط ارتباطا وثيقا بالطريقة التي يؤدي بها . ويتغير بتغيرها .

ويمكن أيضا ذلك كالاتي :

تتقسم دراسة العمل الى فرعين هما :

١ - دراسة طرق العمل للوصول الى أحسن طريقة لأداء العمل لفرض تطوير طرق العمل المتبعة ، ويدخل تحت هذا الفرع دراسة الحركة للإنسان لفرض تنظيم أماكن العمل وتداول المواد والتدريب .

٢ - قياس العمل لمعرفة الزمن الذي تستغرقه كل عملية ويدخل تحت هذا الفرع دراسة الوقت لفرض تحديد معدل الأداء .

الفرع الثاني : قياس العمل : دراسة طرق العمل

رابعاً : لماذا قياس العمل :

سبق أن أوضحنا أن عمليتي دراسة طرق العمل ، وقياس العمل يتوقف كل منهما على الأخرى ، فكما أن قياس العمل يتوقف على الطريقة التي يؤدي بها العمل ومدى سلامتها ، فإن الزمن النمطي الذي يستخرج نتيجة قياس العمل هو أيضا عامل هام بالنسبة لعملية دراسة طرق العمل ، لذلك فإن عملية دراسة الوقت قد تسبق عملية تحديد طريقة العمل المحسنة .

ونظراً لأن دراسة طرق العمل لا تدخل في موضوع هذا البحث فإننا سنكتفي بما ذكر عنها على سبيل إيضاح العلاقات بين فرعي علم دراسة العمل .

والغرض من قياس العمل هو تحديد الزمن اللازم للقيام بالعمل تحت الظروف العادية القائمة في وقت الدراسة . ثم تقييم الجهد البشري وسرعة الاداء ، وهذا ينتج عنه ايجاد أساس سليم يمكن عن طريقه تحديد القدرة الانتاجية خلال وحدة الزمن .

ومن خلال تحديد الغرض يمكن القول أن قياس العمل هو « تحديد للزمن الصحيح الذى يؤدي خلاله عامل مدرب عملا معيناً بطريقة أداء فعالة في الظروف العادية وعلى مستوى محدد من الاداء » .

ويقصد بالزمن الصحيح أنه الذى يحدد على أساس أن توضع في الاعتبار العوامل التى تؤثر في تنفيذ العمل .

ويقصد بطريقة الاداء الفعالة ، أن العمل يمكن القيام به على مستوى يمكن المحافظة عليه باتباع الطريقة النمطية التى روعى فيها الخبرة السليمة للحصول على درجة الجودة المطلوبة .

ويقصد بالعمل المعلن أن يكون محدد المعالم موصوفا وصفا دقيقا ، وبالطبع لا يمكن وصف العمل الا بعد تحليله الى وظائف على أن تحدد النواحي الآتية :

١ - **الواجب** : وهو الجهد البشري سواء اكان بدنيا او عقليا ، لتحقيق غرض معين .

٢ - **الوظيفة** : وهى مجموعة الواجبات التى تتطلب تخصيص عامل للتفرغ لادائها وتتضمن بياناتها النواحي الآتية :

(أ) ماذا يفعل العامل ؟

(ب) كيف يقوم بعمله ؟

(ج) لماذا يقوم بعمله ؟

(د) مستوى المهارة .

٣ - **العمل** : وهو مجموعة الوظائف المتشابهة الواجبات بحيث يمكن تغطيتها جميعا في تحليل واحد ، ومجالات العمل هي :

(أ) العمل البدني الذى يؤدي بواسطة الافراد وهو الذى يمكن قياسه .

(ب) العمل الآلى وهذا يمكن حسابه عن طريق معرفة القدرة الانتاجية

للآلة .

(ج) العمل العقلى وهذا يصعب قياسه .

خامسا - مفاهيم يجب توضيحها قبل البدء في خطوات تحديد معدل الاداء :
قبل أن نتحدث عن تحديد معدل الاداء فاننا نحدد بعض المفاهيم :

١ - **الوقت العادى** وهو الوقت الذى يستغرقه عامل عادى فى انجاز عمل معين بمعدل أداء عادى وتحت ظروف عادية .

٢ - **الوقت النمطى** وهو الوقت الذى يستغرقه عامل عادى فى انتاج عمل معين فى الدقيقة أو الساعة ، وهو يتكون من شطرين هما الوقت العادى ومضافا اليه مجموعة الاضافات أو المسموحات (وسنوضحها فى الفقرة سابعاً) .

٣ - **العامل العادى** وهو العامل الذى يتمتع بقدرات عقلية وبدنية وخبرة على مستوى معقول تؤهله لاداء عمل معين على مستوى الجودة المطلوبة .

٤ - **معدل الاداء العادى** وهو معدل الانتاج للعامل العادى خلال الوقت العادى (السابق الإشارة اليهما) ، مع تهيئة اشراف سليم وحوافز تضمن زيادة هذا المعدل أو استمراره بدون انخفاض على الاقل ، ويكون هذا المعدل محسوبا من قبل .

٥ - **معدل الانتاج** وهو كمية العمل المنتجة فعلا تحت الظروف الراهنة للعمل، والتي نحاول خلال عمليات دراسة العمل المحافظة عليها وتثبيتها اذا تساوت مع معدل الاداء ، أو رفعها الى مستوى معدل الاداء اذا ثبت أنها أقل منه .

سادسا : كيف يستخلص معدل الاداء :

١ - طريقة دراسة الوقت وذلك بتحليل العمل الى عناصره والتعرف على العوامل المؤثرة فيه ثم اجراء عملية قياس الوقت طبقا للخطوات التى سنوضحها فى الفقرة التالية (سابعاً) ، وتفضل هذه الطريقة لانها موضوعية ويتبع فيها الاسلوب العلمى .

٢ - الطريقة التاريخية وذلك بالرجوع الى سجلات وتقارير الانتاج السابقة واستخراج كمية أو متوسط الانتاج عن المدة السابقة أى معدل الانتاج ويمكن الاستفادة بمعدل الانتاج هذا كمؤشر لمعدل الأداء ، وتستخدم هذه الطريقة في الأعمال غير الروتينية أو التي يصعب قياسها ، أو حين يتعذر استخدام الأسلوب العامي ، وتتطلب هذه الطريقة الكثير من الدقة ، إذ يجب أن يراعى فيها ظروف الماضي الميسرة أو المعوقة أو الطوارئ . كما يجب أن تراعى المتغيرات ، ومن الضروري في هذه الحالة أن يؤخذ رأى ذوى الخبرة في الاعتبار حتى يمكن تلافي احتمال أية بيانات مضللة .

٣ - طريقة الخبرة الشخصية والحكم الذاتى في تقدير معدل أداء تقريبي ، أو اتخاذ معدلات انتاج مستخدمة في جهات مشابهة كأساس للعمل .

وبجانب ذلك فإنه يوجد طرق أخرى لحساب معدلات الأداء باستخدام أساليب الرياضيات التحليلية وبحوث العمليات .

سابقا : خطوات تحديد معدل الأداء بطريقة دراسة الوقت :

تعتبر هذه الطريقة من أسهل الطرق وأدقها وتعتمد على الساعة الميكانيكية كالآتي :

- ١ - تحديد العمل المطلوب دراسته .
- ٢ - تحديد وحدة قياس لهذا العمل .
- ٣ - وضع العامل تحت المشاهدة لأداء العمل المعين .
- ٤ - تقدير سرعة الأداء عن طريق الساعة الميكانيكية .
- ٥ - تقدير معدل أداء العامل بالنسبة لمعدل الأداء العادي .
- ٦ - تكرار العملية مع تغيير ظروف العمل أو العوامل التي تؤثر في سرعة الاداء مثل :

(أ) الحالة النفسية للعامل من حيث كونه سعيدا نتيجة منحه مكافأة

مثلا ، أو حزينا نتيجة تأنيبه من أحد رؤسائه ، أو ماشابه ذلك .

(ب) الحالة النفسية للعامل في أول الاسبوع أى بعد العطلة الاسبوعية

مباشرة ، وفي نهاية الاسبوع أى قبل العطلة مباشرة .

(ج) الظروف الطبيعية للعمل مثل الاضاءة والضوضاء والحرارة والرطوبة وغير ذلك .

(د) في أول الشهر وفي منتصف الشهر وفي آخره .

(هـ) في أول يوم العمل وفي منتصف اليوم وفي آخر اليوم ، وأيضا خلال ساعات اليوم المختلفة مثل الورديات الليلية .

٧ - تسجيل بيانات عن كل مشاهدة وتستخدم في ذلك نماذج مختلفة تملأ خاناتها بحيث تيسر السيطرة على البيانات وتحليلها ، وما هي بعض هذه البيانات :

(أ) بيانات عن عملية الدراسة مثل رقمها واسم القائم بها والتاريخ وغير ذلك .

(ب) بيانات عن العمل المعين موضوع الدراسة من حيث اسم المنتج ومواصفاته ودرجة الجودة وغير ذلك .

(ج) ظروف العمل مثل المكان ونسوع المعدات المستخدمة والظروف الطبيعية .

(د) بيانات عن العامل مثل اسمه ورقمه وحالته النفسية .

(هـ) المتغيرات المختلفة التي قد تكون أحيانا مفتحة مثل التآبيب أو منع المكافآت أو ما شابه ذلك .

(و) تسجيل وصف كامل لطريقة الأداء من واقع المشاهدة المباشرة على أن يكون الوصف على أساس تقسيم العمل المعين إلى عمليات صغيرة متتالية .

(ز) تسجيل الوقت الذي يستغرق في أداء كل عملية صغيرة باستخدام الساعة الميقاتية .

٨ - تقدير متوسط سرعة الأداء طبقا للبيانات المسجلة .

٩ - مقارنة مستوى سرعة الاداء الناتج من الدراسة بمستوى معدل الأداء العادي الذي قد يكون قد سبق استخراجه نتيجة دراسات سابقة ، والذي يعتبر بمثابة مقياس يحدد مستوى الأداء ، ويمكن تحويل الأوقات المشاهدة إلى أوقات عادية باستعمال المعادلة الآتية :

معدل الأداء العادى

$$\frac{\text{الوقت العادى}}{\text{معدل الأداء المشاهد}} \times \text{الوقت المشاهد} = \text{الوقت العادى}$$

١٠ - الاضافات أو المسموحات : أن التوصل الى الوقت العادى يعنى أننا قد سجلنا وقت للعمل المنتج فقط الذى أداه العامل أو الموظف دون حساب الوقت الضائع من جانب العامل أو الماكينة وكذلك أية راحة قد يأخذها العامل أو الموظف أثناء أدائه للعمل ، لذلك فإنه من الضروري إضافة بعض المسموحات الى الوقت العادى حتى نضمن عدالة القياس ، ويمكن أن تقسم هذه المسموحات الى أربعة أنواع كالآتى :

(أ) الراحة : وهى تقدر بنسبة ٤٪ من الوقت العادى .

(ب) الحاجات الشخصية : وهى تقدر بنسبة ٥٪ من الوقت العادى .

(ج) طبيعة العمل : أن بعض الاعمال قد يكون لها طبيعة خاصة مثل الأعمال الشاقة أو المضرة بالصحة وهذه تتطلب مسموحات تقدر بنسبة ٢٢٪ من الوقت العادى ، ولقد تمت دراسات فى هذا المجال نتج عنها تحديد جداول تتضمن نسب المسموحات للأعمال غير العادية والقاسية وخلال الضوضاء والاجهاد العقلى الذى قد يجعل تكرار العمل صعبا دون فترات توقف .

(د) التوقف العارض : فقد يحدث أن يتوقف العامل نتيجة انتظار وصول المواد ، أو عطل فى الآلة ، أو فى ظروف طارئة ، فإذا كان العمل موضوع الدراسة فنقابه مثل هذه الظروف العارضة فإنه يجب مراعاة إضافة بعض الوقت لمواجهة هذه الحالة .

فإذا أضيفت هذه المسموحات الى الوقت العادى فإنه ينتج الوقت النمطى .

١١ - خصائص معدل الأداء :

يتضح مما سبق أن معدل الأداء لابد أن يتصف بالخصائص الآتية :

(أ) أن يكون واقعيا وقابلا للتحقيق مستقبلا .

(ب) أن يكون عادلا فلا يكون تطبيقه عبثا على كامل العاملين .

(ج) أن يصاحب تطبيقه سياسة تشجيعية .

ثامنا : مجالات الاستفادة من معدلات الأداء :

بالإضافة الى ما سبق عرضه من فوائد لمعدلات الاداء (في الفقرة ثانيا)
قائنا نعرض هنا بعض المجالات التي يمكن فيها الاستفادة من معدلات الاداء
كالاتي :

١ - المعدل النوعي : الى جانب معدل الأداء الزمني السابق عرضه
الذي يربط بين كمية العمل وحجمه وبين الزمن اللازم لأدائه ، فإنه يوجد
نوع آخر هو المعدل النوعي ، وهو يبين العلاقة بين العمل المنتج وبين مستوى
جودته مثل نسبة العيوب في العمل ، أو المرفوض أو الأخطاء ، وهذا النوع
يمكن استخدامه في قياس جودة الأداء .

٢ - يلاحظ أن بعض الاعمال يصعب تحديد معدلات أداء قياسية لها ،
ومثل هذه الاعمال تتطلب مهارة أكبر في تحديد معدلات أدائها ، وذلك مثل
عمليات البحوث ، وهذه قد يلجأ فيها الى خبرة الرئيس أو المشرف الذي يمكنه
أن يضع توصيفا للعمل ويحدد عناصره واحتمالات الزمن المستغرق لكل
عنصر والظروف التي يحتمل أن يواجهها ، ثم استخلاص معدل أداء تقريبي ،
ولقد أمكن باستخدام وسائل الهندسة الصناعية الوصول الى عدة نظم وطرق
لربط الاجر بالانتاج ، الا أن الاستفادة منها لا تتوقف على سلامة النظام
المقترح فحسب بل أيضا على سلامة التطبيق وعلى درجة فهم العاملين
المعينين لها ومدى اقتناعهم بفعاليتها .

٣ - رفع مستوى الكفاية الانتاجية في المشروعات : تعنى الادارة العلمية
للمشروعات بتحقيق اكفا استخدام وأحسن استغلال للموارد والامكانيات
المادية والبشرية المتاحة ، فلا يقاس المشروع بمدى العائد الذي حققه فحسب
بل يقاس أيضا بمستوى الكفاية الانتاجية الذي أمكن الوصول اليه .

ويمكن رفع مستوى الكفاية الانتاجية في المجالات الآتية :

(أ) زيادة السعة المتاحة عن طريق التطوير والتحسين في الامكانيات
المتاحة من الناحية التكنولوجية ومن ناحية الادارة والتنظيم .

(ب) تشغيل السعة المتاحة كلها خلال الوقت المتاح وهذا يتطلب
الاهتمام بالتسويق والتخطيط وغير ذلك من مسئوليات الادارة .

(ج) إذا لم يمكن استغلال سوى جزء من السعة المتاحة ، فإنه من الضروري استغلال هذا الجزء بأعلى كفاءة ممكنة أى تحقيق أعلا معدل أداء ممكن ، وهذا يتطلب تبسيط العمل ورفع مهارة الأداء واستخدام الحوافز .

٤ - يمكن أن تستخدم الإدارة مقارنة الأهداف المتوخاة بالأهداف التى تحققت فى مجال الإنتاج كمقياس لمدى فاعلية معدلات الأداء للطبقة .

٥ - أن معدلات الأداء يصعب تحديدها لحمل ما دون مراعاة ارتباطه بالأعمال الأخرى داخل المنظمة ومراعاة مدى التأثير المباشر وغير المباشر لكل عمل فى الأعمال الأخرى ، وكذلك تأثيرها بآى تغيير يدارأ على التنظيم كله أو جزء منه ، أذلك فإنه يصعب تحديد معدل أداء يعتمد عليه لأى عمل الا ضمن نظام متكامل يربط الأعمال ببعضها البعض ووضع تأثير كل عمل فى الأعمال الأخرى فى الاعتبار .

٦ - أن تكاليف الإنتاج لاتتمأ تزداد بمسئمة مستمرة ومن بينها تكاليف الأعمال الكتابية ، ولقد لوحظ أن تكاليف الموظف الذى يؤدى أعمالا كتابية هى ضعف تكاليف عامل الإنتاج ، لذلك فإنه من الضروري المبادرة الى فحص ومراجعة تكاليف وحدات الأعمال الكتابية على أساس دراسة العمل ودراسة الوقت بجانب دراسة طرق العمل لغرض التوصل الى معدلات أداء تسهل على تخفيض التكاليف الى أقل حد ممكن .

٧ - عند تطبيق معدلات الأداء النمطية فإنه من الضروري مراعاة أن يكون العاملون على مستوى طيب من التدريب الذى يجعلهم قادرين على الوصول الى هذا المعدل ، بل وأن يتعدوه دون إخلال بجودة الإنتاج ، كما أن ذلك قد يستلزم أيضا تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

٨ - أن تطبيق معدلات الأداء يتطلب وجود رقابة فعالة على الإنتاج للتأكد من الوصول الى كميات الإنتاج المناسبة لمعدلات الأداء ، مع مراعاة جودة الإنتاج وعدم الإسراف فى الرقابة حتى لاتصبح تكاليف الرقابة أكبر من تكاليف نتائجها .

٩ - يمكن أحيانا استخدام معدل الأداء لقياس فاعلية الأداء ويتم ذلك فى فترات متفاوتة تبعا لنوع العمل (كل سنة كل ستة أشهر، كل ثلاثة أشهر، كل

كل ثلاثة أشهر ، كل شهر الخ) وعلى سبيل المثال نعرض هنا جدولاً يبين طريقة قياس درجة فاعلية الأداء لأحدى عمليات المحفوظات برهى الفهرسة ، كالآتى :

عدد وحدات العمل المنجزة فعلاً خلال ستة أشهر ٥٤٠٠٠ وحدة

المدة الكلية ٦ أشهر

عدد أيام العمل على أساس ٢٥ يوم عمل فى الشهر ١٥٠ يوماً

عدد ساعات العمل الفعالية على أساس ٥ ساعات يومياً

لموظف واحد (١٥٠ × ٥) ٧٥٠ ساعة عمل

لثلاثة موظفين ، على أساس أن عمالية الفهرسة يقوم بها

ثلاثة موظفين (٧٥٠ × ٣) ٢٢٥٠ ساعة عمل

معدل الأداء السابق تحديده طبقاً للدراسة دقيقتان للوحدة

عدد الوحدات المفروضة إنجازها طبقاً لمعدل الأداء وخلال ٢٢٥٠ ساعة عمل:

$$٢٢٥٠ \text{ ساعة عمل } (\frac{٦٠}{٢} \times ٢٢٥٠) \dots\dots\dots ٦٧٥٠٠ \text{ وحدة}$$

$$\text{درجة فاعلية الأداء } (١٠٠ \times \frac{٦٧٥٠٠}{٥٤٠٠٠}) = ٨٠ \%$$

وفى مثل هذه الحالة فانه من الضرورى دراسة أسباب عدم وصول فاعلية الأداء الى ١٠٠ ٪ التى قد تنحصر فيما يلى :

- (أ) أن يكون معدل الأداء غير واقعى .
- (ب) أن يكون حجم العمل غير متناسب مع عدد الموظفين طبقاً لمعدل الأداء مما يستلزم إعادة توزيع العمل .
- (ج) الحاجة الى التدريب للوصول الى درجة الفاعلية المطلوبة .
- (د) الحاجة الى رقابة أكثر .
- (هـ) حاجة العمل الى التبسيط .
- (و) حاجة الأجهزة الى الصيانة أو نقصها أو عدم كفاءتها .

(ح) إذا كانت فاعلية الأداء ١٠٠ ٪ فإن هذا لايعنى عن مواصلة تحسين

كفاية الأداء واستمرار اختبار معدل الأداء بين وقت وآخر .

(ط) الظروف الطارئة كالأعطال .

(ي) لاختلاف البيئة كأن يكون معدل الأداء قد تم اعداده في بيئة تختلف

عن البيئة التى تم فيها قياس درجة الفاعلية .

١٠ - مادامنا نطبق أساليب الإدارة العلمية فإنه من الضروري أن يقتنع

الجميع بفاعلية معدلات الأداء سواء العاملون أو القادة ، وأن يتبنى القادة

فكرة تطبيقها على أوسع نطاق وأن يعملوا على اعداد الأخصائيين الذين

يمكنهم تحديد معدلات أداء دقيقة .

١١ - أن تطبيق معدلات الأداء يتمشى مع مبدأ هام من مبادئ الأداء

وهو « تقسيم العمل » . إذ لا شك أن تكرار نفس العمليات يولد في العامل

بالضرورة درجة من التفوق والسرعة .

الفصل السادس

الاتصالات الادارية

أولا : الغرض من الاتصالات :

تستعمل كلمة الاتصالات في مجالات كثيرة في العصر الحاضر ، ففوق أنها تعنى نقل وتبادل الافكار فانها قد استعيرت في دراسات التنظيم وفي تدريس اللغة الانجليزية في الجامعات وفي الاعلان والعلاقات العامة وغير ذلك .

وسنتناول في هذا الفصل دور الاتصالات واثرها في البناء التنظيمي لاي منظمة وكيف أنها أساس لهذا البناء ، وسنبين دور الاتصالات في توصيل المعلومات التي ستبنى عليها القرارات ، إذ أنه بدون اتصالات لا يمكن أن يكون هناك تنظيم .

والغرض الاساسي من الاتصالات هو توصيل وتبادل المعلومات والبيانات سواء أكانت مسجلة أو شفوية بين الادارة ووحدات التنفيذ من ناحية ، وبين وحدات التنفيذ بعضها البعض ، ويمكن اجمال اغراض الاتصالات فيما يلي :

١ - اعلام وحدات التنفيذ بالاهداف المطلوب تحقيقها والسياسات والبرامج والخطط وأية تغييرات .

٢ - اعلام وحدات التنفيذ بالتعليمات المختلفة عند تنفيذ أعمال أو الامتناع عن تنفيذها ، ويدخل في هذا المجال كل ما يتعلق بالتوجيه والتنسيق والاشراف والرقابة .

٣ - اعلام الادارة بما تم اعتماده ، أو بما لم يتم أو بالمشكلات التي تظهر خلال عمليات التنفيذ والاقتراحات وغير ذلك .

٤ - تبادل المعلومات والبيانات بين وحدات التنفيذ .

ويتضح من هذا العرض الموجز أهمية السرعة والسهولة والدقة في توصيل المعلومات والبيانات الضرورية في رسم السياسات ووضع التخطيط واختيار البرامج كما يتضح أنه في كثير من الأحوال يكون النقص والقصور في المعلومات والبيانات ناتجا عن عجز وقصور في نظام الاتصالات .

ويمكن تعريف نظام الاتصالات بوجه عام بأنه مجموعة القواعد والوسائل والترتيبات والعمليات التي تكفل إنتاج المعلومات والبيانات وتوصيلها وحسن استخدامها وذلك لتمكن تحقيق اغراض الادارة واتخاذ مواقف أو قرارات سليمة الاتجاه صحيحة التوقيت .

ويقول الدكتور أحمد فؤاد شريف في كتابه « نظام الاتصال وعملية الادارة » . ان الولايات المتحدة الامريكية قد اعترفت من سنوات قليلة فقط بمشكلة المعلومات والبيانات كما يرى خبراء التنظيم أن ضعف الاتصالات يعتبر مشكلة الادارة رقم (١) .

ثانيا : عناصر الاتصال :

أن أى اتصال يهدف أساسا الى توصيل فكرة معينة من عضو في التنظيم الإداري الى عضو آخر داخل التنظيم أو خارجه ، لغرض أما مجرد الاخطار أو لأحداث تغيير في تصرفات العضو الآخر ، ومن هذا يتضح ضرورة وجود العناصر الآتية في أى اتصال :

- ١ - المتصل (بكسر الصاد)
- ٢ - المتصل به (بفتح الصاد)
- ٣ - المعلومات التي تتضمنها الرسالة
- ٤ - وسيلة الاتصال .
- ٥ - رد الفعل .

وأى اتصال بدون هدف هو اتصال ضائع وغير ضروري ، وأى اتصال لا يكون له رد فعل هو أيضا قاصر ، فلا يكفي مجرد الإبلاغ وإنما المهم التأكد من وصول الفكرة المبلغة من ناحية ثم استيعابها بنفس الشكل الذي يريد مرسلها من ناحية أخرى .

ثالثا : وسائل الاتصالات :

١ - الاتصالات الشخصية وذلك بأن يتصل عضوان أو أكثر اتصالا مباشرا بالوسائل الآتية :

- (أ) المقابلات الشخصية .
- (ب) الاجتماعات .
- (ج) الندوات .

٢ - الاتصالات الشفوية وذلك عند إبلاغ معلومات إلى شخص أو مجموعة كبيرة من الأشخاص لا يمكن الاتصال بهم شخصا ، ويكون ذلك بالوسائل الآتية :

- (أ) مكبرات الصوت .
- (ب) الإذاعة .
- (ج) التليفزيون .
- (د) التليفون .
- (هـ) الديكتافون .

٣ - الاتصالات المكتوبة أو المصورة وهي تتميز عن النوعين السابقين بأنها تحتاج إلى تسجيل كتابي للمعلومات المتبادلة ، كما أنها تستخدم كدليل مادي للاثبات أو قد تكون تعريضا لاتصال شفوي ويكون هذا النوع بالوسائل الآتية :

- (أ) الخطابات .
- (ب) المذكرات .
- (ج) التقارير .
- (د) البرقيات .
- (هـ) اللاصقات على الحائط .
- (و) التعليمات بأنواعها (قوانين - قرارات - منشورات)
- (ز) الدوريات (الجرائد - المجلات - النشرات)
- (ح) الأفلام والصور .

ويكون اختيار إحدى هذه الوسائل دون الأخرى على أساس ظروف واحتياجات العمل ويمكن القول أن الاعتبارات الآتية يمكن أن تكون أساسا للاختيار :

– السرعة المطلوبة لتوصيل المعلومات خصوصا في احوال الاستعجال أو الطوارئ •

– السرية الواجب توافرها •

– التكاليف •

– عدد المطلوب الاتصال بهم ؟

– نوع الرسالة المطلوب توصيلها وأهميتها •

– ما قد ينتاب الرسالة من تدخل أو غموض ومدى حاجتها للشرح •

رابعاً : الاعتبارات الواجب مراعاتها في الاتصالات :

أن عملية توصيل المعلومات ليست عملية سهلة كما يتصورها الكثيرون ، أنها تحتاج الى قدرات خاصة ، إذ ليس المهم أن توصل المعلومات فقط بل أنه من الضروري أن نوصلها بطريقة تدعم التنظيم الإداري •

وأنه يوجد ثلاث مراحل هامة تتضمنها هذه العملية يمكن اجمالها فيما يلي :

١ – مرحلة اعداد المعلومات بحيث تكون سليمة ووافية بالغرض وطبقاً لاهداف واحتياجات العمل •

٢ – مرحلة اختيار وسيلة الاتصال وهي الوسيلة المناسبة لطبيعة المعلومات وطبقاً للاعتبارات السابق الإشارة اليها ، على ألا تتعارض مع التسلسل الرئاسي •

٣ – مرحلة متابعة الاتصال للتأكد من رد الفعل على أن يكون رد الفعل محققاً لهدف الاتصال وإلا فإنه يمكن اعتبار عملية الاتصال غير منتهية ويستلزم هذا متابعة الاتصال وقد يكون ذلك بملاحظة تصرفات الطرف الآخر أو سماع تعبير منه •

ولضمان الحصول على نتائج طيبة للاتصال فإنه يجب مراعاة مايلي :

١ – المعلومات الشفوية تحتاج الى قدرة على الاقناع واللباقة وليونة في

الحديث ، كما أنها تحتاج إلى أن يكون المتحدث على علم تام بظروف وعقلية من يتحدث إليهم من حيث نواحي القوة والضعف أو القدرة على الأداء ، وكلما استخدم أسلوب الرجاء في تبليغ الأوامر فإن ذلك يكون ادعى إلى الاستجابة .

كذلك فإن الاتصال الشفوي يتطلب أن يركز المتصل على الكلمات والمعلومات الهامة بتغيير في نبرات صوته ، ويتغير في سرعة الكلام ، وبالا انتظار برهة قبل الأفكار الهامة وبعدها ، على أنه يجب أن ينتهي الحديث بتلخيص للنقط الهامة .

٢ ب أما المعلومات المكتوبة أو المصورة فإنها تحتاج بوجه عام إلى القدرة على الكتابة والوصف وحسن التعبير ، ويمكن أن تكون النقاط الآتية معينة في هذا المجال :

(أ) أن يكون الكاتب على بينة كاملة بما سيكتب وأن يكون لديه من البيانات ما يساعده على الكتابة .

(ب) وأن يكيف المعلومات على أساس عقلية وظروف المرسل إليه ، وليس على أساس عقلية وظروفه هو ، وفي هذا المجال لا يجب أن تتضمن الرسالة أية تعبيرات أو مصطلحات فنية يعسر فهمها .

(ج) أن ترتب المعلومات في وحدات صغيرة حتى يتمكن المرسل إليه من فهمها واستيعابها بسهولة .

(د) أن تتضمن الرسالة معلومات جديدة بالنسبة للمرسل إليه والا كانت مجرد ضوضاء لا فائدة منها .

(هـ) أن تكون الرسالة واضحة لا تقبل التأويل لأكثر من ناحية ، كما لا تحتاج إلى قدرة عالية في فهمها ، لذلك فإن على الكاتب أن يشرح المعلومات غير المعروفة بمقارنتها بالمعلومات المعروفة ، كما أن عليه أن يكرر المعلومات الهامة بطرق مختلفة ويحاول إيضاحها باستخدام الأمثلة .

(و) إنهاء الرسالة بتلخيص للنقط الهامة أو الرئيسية .

خامسا : آداب الاتصال :

كلما صاحب كل عملية اتصال سلوك حسن وتصرف سليم كان ذلك ادعى إلى نجاح الاتصال في تحقيق هدفه . ومما نرى توجيه النظر إليه أن

للاتصال آداب يجب التعرف عليها. ونوضح فيما يلي نماذج لما يمكن مراعاته منها :

١ - آداب الاتصال الشخصي :

- (أ) البشاشة والرقّة والجمالة .
- (ب) أظهار التعاون والاستعداد لتقديم الخدمات .
- (ج) مناقشة الطرف الآخر بهدوء ومحاولة اقناعه بوجهة نظره مع البعد عن الاحتداد .
- (د) إعطاء الطرف الآخر مهلة كافية للاستيعاب اذا تبينت ضرورة لك .

٢ - آداب الاتصال التليفوني :

- (أ) أجب على التليفون بسرعة حتى لاتجعل الطرف الآخر ينتظر ردك طويلا .
- (ب) تحدث بصوتك الطبيعي بلا تصنع .
- (ج) عرف نفسك وعملك عند رفع السماعة .
- (د) اصغ الى محدثك واجب على أسئلته بلباقة وكياسة وتجنب العبارات المقتضية .
- (هـ) لاتظهر غضبك عند حدوث ما يستوجب ذلك لان انفعالاتك تنقلها نبرات صوتك .
- (و) عند انتهاء المكالمة لا تعد السماعة الى مكانها بطريقة تدل على الغضب .

٣ - آداب الاتصال الكتابي :

- (أ) استخدام الالفاظ المهذبة اللائقة .
- (ب) البعد عن عبارات التغالى أو التملق .
- (ج) البساطة في التعبير .
- (د) اظهار الامتنان والشكر والاستعداد لرد الخدمات .
- (هـ) اظهار الصراحة والاخلاص .
- (و) ضبط النفس بحيث لا يظهر من تعبيرات الكاتب ما يدل على ضيقه أو تأففه .

سادسا : العقبات التى تحد من فاعلية الاتصال :

سبق أن أوضحنا أنه من الضرورى التأكد من أن الاتصال قد حقق الهدف منه ، وفى كثير من الاحوال تظهر بعض العقبات التى تحد من فاعلية الاتصال ، بل أن بعضها يجعل الاتصال لا فائدة منه ، ونجمل هذه العقبات فيما يلى :

١ - عدم الدقة فى الرسالة مما يجعل المرسل اليه فى ظروف لا تسمح له بتنفيذ المطلوب منه ، ويتسبب ذلك عن الاقوال السطحية أو المتحيزة .

٢ - إذا كان الاتصال يتطلب تغييرا فى نظام العمل فانه فى الغالب يقابل هذا التغيير بالمقاومة اذ يعتبر ذلك من الناحية النفسية تهديدا للاستقرار والعادات الشخصية .

٣ - اهتمام بعض الاشخاص بالمعلومات التى تتعلق بأشخاصهم كثيرا ما يقف عقبة فى سبيل توصيل المعلومات المتعلقة بالعمل اليهم .

٤ - الطبيعة البشرية للانسان من حيث ميله الى عدم الاباحة بشعوره الحقيقى أو اهدافه لاعتبارات خلقية أو اجتماعية ، أو الخوف وعدم الرغبة فى الاتصال أو الشعور بمركب النقص .

٥ - تعمد اخفاء المعلومات خشية أحداث تأثير سىء على الشخص الآخر .

٦ - انشغال المرسل اليه بأعمال أخرى .

٧ - استخدام أسلوب التهجم أو السخرية من اتجاهات الافراد بدلا من اعتبارها وجهات نظر شخصية .

٨ - عدم النطق الجيد أو الصوت المنخفض .

٩ - بعض الاشخاص من حيث عدم ميلهم للتعاون .

١٠ - نقص وسائل الاتصال .

الفصل السابع

إدارة الأعمال الورقية

ظهر اتجاه علمي جديد في دراسات الأعمال المكتبية يتناول المشاكل الناتجة عن التوسع في استخدام الورقة المكتوبة ، ولقد ظهر ذلك جليا في التقرير الذي وضعته لجنة برلمانية في الولايات المتحدة هي لجنة هوفر عن الأعمال الورقية في الولايات المتحدة عام ١٩٥٤ واللجان التالية لها حيث تم اجراء مسح شامل لهذه الأعمال أمكن بواسطته التعرف على المشاكل العامة وتحديد أساليب مواجهتها .

وتتناول إدارة الأعمال الورقية المجالات الآتية :

١ - نوعيات مواد الكتابة وأسس اختيار هذه المواد من حيث مساحة الأوراق (فواسكاب - كوارتو) طبقا لظروف ومتطلبات العمل .

٢ - أسس وقواعد انشاء الوثائق ويتضمن ذلك الناحية الشكلية والموضوعية لانشاء الانواع الآتية :

- (أ) المراسلات .
- (ب) التشريعات والتعليمات .
- (ج) التقارير .

كما يدخل في هذا المجال عمليات استخدام معدات واجهزة النسخ والطبع والتصوير .

٣ - إدارة المراسلات ويتضمن ذلك اجراءات تداول البريد الوارد والصادر والرقابة عليه .

٤ - إدارة الحفظ ويتضمن ذلك القواعد التي تحكم عمليات حفظ الاوراق والرقابة عليها وسهولة الرجوع الى أى جزء منها ويدخل في هذا المجال عمليات تصنيف ومهسة الاوراق وأنشاء لفهارس .

٥ - إدارة النماذج ويتضمن ذلك قواعد انشاء النماذج وتبسيطها طبقا للاحتياجات ثم عمليات تكويد النماذج وتخزينها والرقابة عليها والسيطرة على استخدامها والتخلص مما لم تعد ثمة حاجة اليه منها وتطويرها .

أولا : إدارة المراسلات :

١ - أهمية المراسلات والذكرات :

(أ) توفر الكثير من الوقت والجهد اللذين يضيعان في الاتصالات الشخصية .

(ب) تعزز الاتصالات الشخصية حيث تكون بمثابة مستند يمكن الاعتماد عليه قانونا .

(ج) تعطى الكاتب فرصة لترتيب افكاره والتعبير عنها بعيدا عن مؤثرات الاتصال الشخصي .

(د) تكون الرسالة بمثابة مرجع سهل لاعطاء البيانات التي قد يحتاج اليها العمل فيما بعد .

٢ - دراسات التكلفة في مجال المراسلات :

تبين من نتائج إحدى الدراسات المكتبية لتكلفة المراسلات في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من عشرين سنة ما يلي :

تكلفة الرسالة الاصلية	٣ دولارات (شاملة تكاليف الاملاء)
تكلفة الرسالة الروتينية	١٥ دولار
تكلفة طبع النموذج	٥ دولار

وهذا يعطى صورة عن ارتفاع التكلفة اذا ضربت هذه الأرقام في عدد المراسلات لأحدى المنظمات .

٣ - خصائص الرسالة الجيدة :

أن لكل رسالة غرضا يسمى كاتبها الى ابرازه الى الجانب الآخر لذلك فان على كاتب الرسالة أن يراعى النواحي التالية :

(أ) الوضوح :

يجب أن يكون كاتب الرسالة على علم تام بجميع جوانب الموضوع

الذى تعالجه الرسالة ويظهر ذلك في وضوح الغرض من الرسالة
وبعدهما عن الغموض أو التشابك ويلزم لذلك أن يجمع كاتب الرسالة
البيانات التى تعينه على توضيح وإبراز أغراض الرسالة .

(ب) الدقة :

أن أى بيانات غير حقيقة يقدمها محرر الرسالة يكون لها أثر سىء
على الجانب الآخر إذ ستجعله يفقد الثقة به وربما يتشكك في جميع
محتويات الرسالة .

(ج) الإيجاز :

أن الرسالة المطولة المتضمنة لكثير من الحشو لا تخدم كاتبها
فكلما ركز الكاتب على أغراض الرسالة كان ذلك أجدى في وصوله
الى هدفه على أن يراعى البعد عن الإيجاز المخل .

(د) الأنسبة :

تتضمن هذه الناحية ثلاثة أوجه أولها التعبير اللغوى السليم
الذى يطابق ما اصطلح عليه ، وفي هذا المجال فإنه يمكن
الاستعانة بالقواميس اللغوية عند ظهور أى التباس ويدخل في
ذلك تطبيق قواعد الصرف بطريقة سليمة والوجه الثانى هو ضرورة
تطبيق قواعد النحو أما الوجه الثالث فهو مراعاة قواعد الاملاء .

(هـ) ترتيب فقرات الرسالة :

أن الكاتب لابد أن يقسم رسالته الى فقرات كلما تطلب الامر
ذلك ، وأن يخصص كل فقرة لفكرة أو مجموعة من الافكار المرتبطة
على أن ترتب الفقرات منطقيا من العام الى الخاص بحيث يتمكن
القارئ من الالمام بجميع ما تتضمنه الرسالة من معلومات .

(و) استخدام علامات الفصل والوصل :

أن استخدام علامات الفصل والوصل بطريقة سليمة يعين الى حد
كبير على فهم كثير من العبارات كما يبعد كثيرا من اللبس الذى
يحدث عادة نتيجة عدم وجود ما يفصل بين الافكار أو يصل بينها .

ومن أهم هذه العلامات الفاصلة والنقطة والنقطتان وعلامات التنصيص وغيرها .

٤ - أنواع المذكرات :

تعتبر المذكرات وسيلة هامة من وسائل الاتصال الإداري وعن طريقها يتم اعتماد الكثير من الموضوعات ويكون للمذكرة شكل خاص يختلف عن الرسالة ويوجد الكثير من أنواع المذكرات نعرض منها ما يلي :

(أ) مذكرة تتضمن بحثاً عن موضوع عام ، حيث يتم عرض الجوانب المختلفة للموضوع .

(ب) مذكرة عرض موضوع إداري أو مالي أو فني على أحد الرؤساء المباشرين لابتداء الرأي فيه .

(ج) مذكرة رفع موضوع للاعتماد من رئاسة إعل ، حيث يتم تصعيد المذكرة حتى المستوى الإداري الذي يملك سلطة الموافقة أو الاعتماد .

(د) مذكرة تحويل موضوع من جهة غير مختصة إلى جهة مختصة ، حيث يتم تضمين المذكرة بيانات وافية تبرر هذا التحويل .

ثانياً : التحول إلى أساليب الاختران والاسترجاع الآلية :

بالرغم من أن الأساليب التقليدية للمحفوظات تعتبر ضرورة لا يمكن التخلي عنها إلا أنه نتيجة لتكدس الملفات بالوثائق وتكاثر الملفات وتنوع موضوعاتها فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى أساليب الاختران والاسترجاع الآلية لتسهيل عمليات البحث من ناحية والوصول إلى بيانات ومعلومات دقيقة وسريعة من ناحية أخرى .

ويوجد أسلوبان للاختران والاسترجاع هما :

١ - استخدام الميكروفيلم :

يتكون نظام الميكروفيلم من كاميرا للتصوير وجهاز للتحميض وجهاز لنسخ الأفلام أو الفيش وجهاز للمونتاج وجهاز القراءة ووحدات أخرى .

ويوجد نوعان من التصوير الميكروفيلمي الأول هو الأفلام والثاني هو

الفيش ويسع الفيلم حوالي ٢٥٠٠ لقطة وتختلف سعة الفيشة من ٦٠ لقطة إلى أكثر من ٢٠٠ لقطة واللقطة تسع عادة وثيقة .

ويتم التصوير بتصغير الوثيقة بنسب معينة تتراوح بين ١٩ : ١ حتى ٤٨ : ١ ويمكن التصغير بنسب أكثر من ذلك .

وبطبيعة الحال يمكن قراءة الوثيقة المسجلة على الفيلم أو على الفيشة بإدخال الفيلم أو الفيشة في جهاز القراءة حيث يتم تكبير النص بنفس نسبة التصغير بواسطة العدسة الموجودة في جهاز القراءة فإذا كان التصغير هو ٢٤ : ١ فإن العدسة مقاس تكبير ١ : ٢٤ تعيد النص إلى حجمه الطبيعي على شاشة جهاز القراءة .

ويمكن تصوير أنواع كثيرة من الوثائق على الميكروفيلم مثل ملفات الموضوعات وملفات الاسماء وملفات المشروعات والرسومات الهندسية بحيث يمكن الرجوع إلى الأفلام وحفظ الأصول في أماكن اقتصادية أو استهلاكها إذا لم يكن لها قيمة قانونية .

ويتطلب استخدام الميكروفيلم مايلي :

- (أ) تحديد مجموعة الوثائق المطلوب تصويرها .
- (ب) ترقيمها واستكمالها وترتيبها ترتيبا سليما .
- (ج) استخدام طريقة لترقيم الوثائق بحيث يتحدد مكان كل وثيقة على الفيلم أو على الفيشة .
- (د) اعداد الفهارس التي تساعد على سرعة الوصول إلى الوثيقة أو الوثائق المطلوبة وقد تكون هذه الفهارس أبجدية أو تاريخية أو سلسلة وتتضمن هذه الفهارس عادة إشارة إلى مكان الوثيقة أو الوثائق وذلك بإعطاء رقم الفيلم واللقطة أو اللقطات أو رقم الفيشة واللقطة أو اللقطات .
- (هـ) يوجد نوع من أجهزة قراءة الوثائق يمكن أن يعطى صورة مطبوعة طبق الأصل من الوثيقة .

٢ - استخدام الحاسبات الآلية :

أن الفرق بين استخدام الميكروفيلم واستخدام الحاسب الآلى أن النوع

الاول يوصل الباحث إلى صورة طبق الاصل من الوثيقة التي تتضمن البيان
أو المعلومة التي يريدتها أما الحاسب الآلى فهو سيعطى بيانات مستخلصة من
الوثائق كما أنه قد يعطى نص الوثيقة في بعض الاحوال .

أن استخدام الحاسبات الآلية في المنظمات يتطلب أولا تنظيم مصادر
المعلومات من ملفات الارشيف ومستندات مالية وسجلات وغيرها ثم البدء في
وضع نظم معلومات يدوية وهذه النظم تتطلب خبرة دقيقة للقيام بها .

وبرغم أن نظم المعلومات اليدوية هي البداية السليمة لاستخدام الحاسبات
الا أن عيب هذه النظم في الاستخدام اليومي أنه لا يوجد بها الا مدخل واحد
أو مدخلين للبحث أما اذا تم برمجة هذه النظم آليا فإنه يمكن الوصول الى
البيانات والمعلومات عن طريق عشرات الداخل وهذه هي الميزة الرئيسية في
الحاسبات الآلية .

ومن المجالات التي ثبت فيها جدوى استخدام الحاسبات الآلية هي
بيانات الموظفين من ناحية تواريخ تعيينهم وأماكن عملهم ومرتباتهم وتواريخ
الترقية وتواريخ العلاوات والاحالة للمعاش وغير ذلك من البيانات إذ أن
برمجة هذه البيانات للحاسب الآلى وتنفيذها فيه يجعل عملية الحصول على
أى بيان فردى أو جماعى بسهولة بل وفي ثوان .

وسنبين في الفصل الحادى عشر أنواع هذه الحاسبات ومجالات استخدامها .

ثالثا : التشريعات والتعليمات :

١ - ماهى التشريعات :

تعتبر التشريعات من المراجع الأساسية التي لا يفتأ الموظفون المتخصصون
في المنظمات يرجعون إليها لتعرف على القواعد الأساسية التي تحكم العمل ،
ويمكن حصر أنواع التشريعات فيما يلى :

(أ) الدستور ويسمى أبا القوانين إذ أنه يتضمن الأسس العامة التي
تنظم الحكم فى الدولة والسلطات العامة من تشريعية وقضائية
وتنفيذية وأتواجبات والحقوق وغير ذلك .

(ب) القوانين وتصدر عادة طبقا للدستور من السلطة التشريعية ، وهي في مصر ممثلة في مجلس الشعب كما ينص الدستور على أن لرئيس الجمهورية سلطة إصدار قرارات جمهورية لها قوة القانون في ظروف واحوال محددة .

(ج) القرارات الجمهورية ويصدرها رئيس الجمهورية طبقا للسلطة المخولة له من الدستور أو من القوانين .

(د) قرارات رئيس الوزراء ويصدرها رئيس الوزراء طبقا للسلطات المفوضة أو المخولة له من القوانين والقرارات الجمهورية .

(هـ) القرارات الوزارية ويصدرها كل وزير بالنسبة لأعمال وزارته طبقا لسلطات مخولة أو مفوضة اليه من القوانين والقرارات الجمهورية .

(و) القرارات الادارية والتنفيذية ويصدرها الوزير أو من يفوضه لغرض تجديد المراكز القانونية .

(ز) اللوائح والنظم ويصدرها رئيس الجمهورية أو الوزير المختص حسب الاحوال لتفصيل ما جاء مجملا في القوانين كما تبين الاجراءات المتبعة في العمل وذلك مثل لائحة المخازن واللائحة المالية .

(ح) تنشر التشريعات تباعا ، في الوقائع المصرية التي تصدر يوميا وتنشر بها القرارات الوزارية ، والجريدة الرسمية وتصدر اسبوعيا وتنشر بها القوانين والقرارات الجمهورية ، والخشرة التشريعية وتصدر شهريا وتنشر بها مرة اخرى القوانين والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية وغير ذلك .

٢ - التعليمات الداخلية :

وهي تصدر من الرئاسات الادارية متضمنة اما تعليمات أو أساليب عمل معينة أو شارحة لبعض التشريعات السابق الإشارة اليها ، ويوجد نوعان من هذه التعليمات :

(أ) تعليمات عامة صادرة من جهات لها سلطات مركزية مثل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ووزارة المالية ، ووزارة الداخلية وغيرها ، وهي تصدر تعليمات في شكل منشورات أو كتب دورية.

الى جميع وحدات الجهاز الادارى للدولة للتنبيه بشأن ناحية معينة من نواحي العمل أو أسلوب التطبيق .

(ب) تعليمات داخلية في كل وزارة أو مصلحة أو هيئة أو شركة أو محافظة للتنبيه أيضا بشأن ناحية من نواحي العمل وهي تكون أيضا في شكل منشورات أو كتب دورية تصدر الى جميع فروع كل جهة للتقيد بما جاء فيها من تعليمات .

ومن الملاحظ أن لكل من هذين النوعين أهميته وخطورته إذ أنه في كثير من الحالات يصبح اتخاذ إجراء معين رهينا بالاطلاع على المنشور أو الكتاب الدوري الذي ينظم هذا الإجراء ، وفي غيبة التعليمات الداخلية أو عدم انتظام حفظها وعدم أماكن الوصول عليها يحدث الكثير من المعوقات في العمل .

٣ - نظام اصدار ونشر التعليمات :

من الضروري وضع نظام محدد للتعليمات بحيث يحقق الأغراض الآتية :

(أ) تحديد أنواع التعليمات التي تصدر في المنظمات ومفهوم كل نوع والغرض منه والسلطات الضرورية لإصداره . (كتاب دوري - منشور) .

(ب) تحديد إجراءات اصدار التعليمات ، وكذلك تحديد أماكن حفظ أصول التعليمات .

(ج) تنظيم عمليات استقبال التعليمات في الإدارات التنفيذية وعيدها وعرضها وإبلاغها إلى المختصين ثم حفظها وتسهيل الرجوع إليها عند الحاجة .

(د) تجنب الاسراف في استهلاك الورق .

٤ - صياغة التعليمات :

أن فاعلية التعليمات تتوقف إلى حد كبير على مابذل من دقة في صياغتها وكما كانت التعليمات ضعيفة التركيب كلما قلت الاستجابة لها وعلى محرر التعليمات أن يراعى الاعتبارات الآتية :

(أ) أن تكون التعليمات داخلة في نطاق السياسة العامة للمنظمة ، مع تلاقي أي تعارض أو تداخل مع تعليمات أخرى سابقة أعلى منها في المستوى أو في نفس مستواها .

(ب) أن تكون المطالب التي تفرضها التعليمات ممكنة التنفيذ وعملية .
(ج) أن يحدد الغرض من التعليمات في صيغة تعطى للقارئ فكرة واضحة عما يمكن أن تحقق الاستجابة لها وإذا كانت التعليمات متعلقة بطلب بيانات فإنه من الضروري أيضاً سبب طلب هذه البيانات وأهميتها بالنسبة للعمل .

(د) البساطة التامة والدقة في التعبير مع الابتعاد عن المصطلحات التي لها أكثر من معنى ومراعاة قواعد النحو والصرف .

(هـ) الاهتمام بترتيب عناصر الموضوع وتقسيمه إلى فقرات بحيث توضع كل فكرة رئيسية في فقرة منفصلة مع الاهتمام بالترقيم .

(و) أن تحدد المسئول عن تنفيذ التعليمات مع تيسير المعينات التي تساعد على التنفيذ من سجلات وأدوات وأماكن وأفراد وغير ذلك .

٥ - مراجعة التعليمات واعتمادها :

بعد إتمام الصياغة البدئية للتعليمات فإنها تراجع مراجعة دقيقة أما بواسطة الرؤساء المختصين أو بواسطة أجهزة الشؤون القانونية إذا كانت ثمة حاجة إلى ذلك ، ثم تنسخ من الأصل وصورة وتعتمد من السلطة المختصة بالتوقيع على الأصل والصورة .

نموذج لشكل كتاب دورى

كتاب دورى رقم

بتاريخ

صادر إلى جميع شركات الهيئة

بشأن اعتماد الموازنة التقديرية لعام ١٩٨٧/١٩٨٦

٦ - قيد التعليمات وطبعا وتوزيعها :

(أ) يخص سجل لكل نوع من أنواع التعليمات ويتضمن السجل بيانات الرقم والتاريخ وعدد الصفحات والموضوع والجهة التي أصدرت التعليمات ، ويبدأ الترقيم في أول يناير من العام وينتهي الترقيم في آخر ديسمبر من نفس العام .

(ب) تقيد التعليمات في السجل الخاص بها ويسجل الرقم على الاصل والصورة .

(ج) تحفظ اصل التعليمات لدى أمانة الوثائق وهذه الأمانة يمكن أن تلحق بقسم السكرتارية والمحفوظات بالمنظمة حيث تحفظ بها أصول التعليمات والعقود والأوراق السرية وغير ذلك من الأوراق والسجلات ذات الأهمية الخاصة ثم تختتم الصورة بخاتم « صورة طبق الاصل » ويوقع أمين الوثائق بجانب الخاتم ثم تحول الصورة الى قسم النسخ لنسخها وطبعها .

(هـ) من الضروري عمل معدلات ثابتة لما يطبع من كل نوع من أنواع التعليمات ويقتضى ذلك بطبيعة الحال وجود قائمة إرسال تتضمن الجهات التي تبلغ اليها التعليمات عادة بحيث ترفق مجموعة النسخ المطبوعة بالقائمة الخاصة بها لتصدر أو توزع على جهات الاختصاص .

(و) يجب تحديد صور لتخفظ في ملفات الموضوعات التي تتضمنها التعليمات كما يجب تخصيص صورة لتخفظ في ملف مسلسل رقميا وتاريخيا .

رابعاً : التقارير :

١ - تعريف التقرير :

هو وثيقة تسجل عرضاً عاماً لحالة أو مشكلة معينة أو لبيان موقف ما . أو ما تم من تقدم في ناحية ما ، ويكون للتقرير عادة هدف محدد .

وقد يتضمن التقرير معلومات عامة عن الحالة التي يستعرضها أو قد يتضمن بيانات إحصائية أو رسومات بيانية أو نتائج مستخلصة أو توصيات ، والمهم أنه يتضمن من المعلومات ما يعين على تفهم الحالة التي يدرسها .

وتعتبر التقارير إحدى وسائل الاتصال الهامة بين الإدارة العليا والوحدات التنفيذية فإذا كانت التعليمات تنساب من أعلى إلى أسفل في التنظيم الإداري ، فإن التقارير تصعد من أسفل إلى أعلى لتعطي الإدارة العليا وكذلك الإدارات الشقيقة البيانات والمعلومات الضرورية لضمان التنسيق.

والتكامل بين الجهود المبذولة ، وفي بعض الاحوال تتناسب التقارير من أعلى الى أسفل لنقل البيانات المتعلقة بسياسات الادارة وقد يزدى البعض أن التقارير في العصر الحديث قد حلت محل الملاحظة المباشرة من الادارة في المشروعات الصغيرة

ويوجد أشكال متعددة للتقارير ، فمنها التقارير الدورية وتقارير النجاح أو سير العمل وتقارير الفحص أو تقارير الموقف والتقارير التحليلية ويمكن عرضها في الانواع الآتية :

(أ) التقارير الادارية أو تقارير النشاط وهي التي تستخدم كأداة اتصال بين الوحدات التنفيذية والرئاسات أو كوسيلة علاقات عامة بين المنظمة والجمهور المتصل بها .

(ب) أن التقارير الدورية تعطى صورة عن فترة محددة . ولذلك فإن هذه التقارير يجب أن يتبعها تقارير مجمعة عن كل فترة (سنوياً مثلاً في حالة التقارير الشهرية) .

(ج) التقارير الاحصائية وهي تتضمن بيانات كمية عن العمليات حيث تعرض في صورة كمية ، مثل بيانات التشغيل والانتاج والمخزون وغير ذلك .

(د) التقارير المالية حيث تعرض بيانات عن التكاليف والميزانية التقديرية والتنفقات المعيارية .

(هـ) تقارير تفسيرية تنقل الى أعلى التنظيم الاداري بيانات غير كمية لا تتضمنها التقارير الاحصائية والمالية مثل المعلومات الخاصة بوصف المواقف الانسانية وتفسير التطورات .

٢٣ - خطوات إعداد التقرير :

أن إعداد التقرير يتطلب هذه الخطوات :

(أ) تجميع البيانات والمعلومات التي تساعد على إعداد التقرير بالصورة التي تؤدي الى خدمة الهدف منه .

(ب) تحليل هذه البيانات والمعلومات ودراستها .

(ج) وضع مقدمة للتقرير تتناول الغرض منه وتوضح عناصره الرئيسية .

- (د) ترتيب مشتملات التقرير بطريقة تساعد على سرعة تفهمه واستيعاب ماتضمنه من نقاط .
- (هـ) ابراز المقترحات وايضاح الغرض من كل مقترح .
- (و) أن يختم التقرير بملخص يتناول النقاط الرئيسية والرأى بالنسبة لكل نقطة .

٣ - حفظ التقارير :

من المعروف أن التقرير ينسخ من أكثر من صورة لذلك فإنه يمكن حفظ إحدى الصور في ملف الموضوع وحفظ صورة في ملف عام للتقارير لسهولة الرجوع إليها . وفي الجهات التي ترد إليها تقارير كثيرة فإنه يمكن فرز هذه التقارير على فترات والتخلص مما يتبت عدم أهميته بالنسبة للعمل .

٤ - أهمية التقارير كوسيلة اتصال :

(أ) لا يجب اعتبار التقارير عملية اتصال من جانب واحد فقط ، ففي كثير من الاحوال تتم عملية اعداد التقارير بطريقة تلقائية بدون تخطيط أو سياسة عامة أو متابعة .

(ب) أن الكثير من الرؤساء يعتبرون عملية الاتصال من جانب واحد ، فهم يكتفون بإصدار التعليمات من أعلى الى أسفل ، وينسسون أو يتناسون أهمية الاتصالات من أسفل الى أعلى والتي تمدهم بالمعلومات التي تساعد على تحقيق أغراض الادارة في التوجيه والتخطيط والاشراف ووضع السياسات العامة والتي يمكن أن تتم عن طريق التقارير .

(ج) يجب الافتراض الادارة أن التقارير التي ترفع إليها تتضمن كل الحقائق ويجب مواجهة هذه الحقيقة . وعلى الادارة في هذا المجال أن تقيس باستمرار مدى صحة ودقة ما تتضمنه التقارير .

(د) يمكن استخدام التقارير كوسيلة اتصال بين مستويات الادارة الاعلى والادنى لتخدم وظائف التخطيط والرقابة . كما يمكن أن تستخدم لقياس مستوى الانجاز والرقابة على النفقات وغير ذلك .

(هـ) من المعروف أن الوحدات الدنيا في أي تنظيم إداري تقل حاجتها إلى المعلومات عن الوحدات الشقيقة لها ، وكلما صعدنا إلى أعلى التنظيم يتبين لنا ازدياد حاجة الرئاسات إلى مزيد من المعلومات عن الوحدات المرؤوسة حتى إذا صعدنا إلى أعلى التنظيم وجدنا الحاجة الماسة إلى معلومات وألفية كاملة ومستمرة من جميع الوحدات وهذا يتطلب بالضرورة إقامة نظام متكامل للتقارير بأنواعها بما يكفل تغذية الإدارة العليا بأقصى قدر من البيانات والمعلومات في أقل وقت ممكن لزيادة كفاءة عمليات التخطيط والرقابة .

الفصل الثامن

تصميم النماذج والرقابة عليها

أولاً : مقدمة :

يقوم العمل المكتبي أساساً على استقبال أنواع مختلفة من الأوراق هي مراسلات ومذكرات وتقارير واستمارات وغير ذلك حيث يتم دراستها وإجراء اللازم نحوها طبقاً لنظام العمل المحدد للمكتب ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يوجد في كل مكتب مجموعة من السجلات والدفاتر يتم تسجيل بعض البيانات فيها .

ويلاحظ أنه من بين أنواع الأوراق التي يتم استقبالها في المكتب أو التي يتم العمل فيها يوجد نوع متميز يطلق عليه النماذج والتي تكون عادة على هيئة استمارات أو سجلات أو دفاتر أو بطاقات أو رسائل أو غير ذلك ، وتكون هذه النماذج عادة مطبوعة أما في مطبعة الحروف أو مطبوعة بالاستنسل أو بطرق الطباعة الأخرى ، ولكل نموذج شكل محدد يتميز بما يلي : -

١ - اسم النموذج والغرض منه .

٢ - هيئة النموذج .

٣ - عناوين بيانات وخانات خالية .

وبطبيعة الحال فإننا جميعاً على علم تام بالعديد من أنواع النماذج ففي شئون العاملين يوجد العديد من الاستمارات والسجلات وفي الحسابات يوجد العديد من الاستمارات والسجلات وهكذا .

ويمكن القول أنه يوجد نوعان أساسيان من النماذج ، الأول ، وهو النماذج القانونية كالسجلات والاستمارات التي نصت عليها قوانين ولوائح وتعليمات شئون العاملين أو الحسابات أو المخازن ، والثاني هو النماذج التي يتم تصميمها لمواجهة احتياجات العمل اليومية دون أن يكون هناك أي نص قانوني باستخدامها ، ومن الضروري مراعاة هذه الحقيقة جيداً حيث أن عدم

استعمال أى من النماذج القانونية أو تعديله بطريقة غير قانونية يوقع مرتكبها في المسألة .

ثانيا : الغرض من النماذج :

لا شك أن النماذج تحقق العديد من الأغراض مثل :

- ١ - تنميط العمل وتبسيطه وتوحيد البيانات التي يتضمنها كل نموذج والتي تكون عادة هي المطلوبة لحاجة العمل دون زيادة أو نقص .
- ٢ - بعض النماذج تكون وعاء هاما لجمع البيانات التي يمكن الرجوع اليها لأغراض العمل اليومية .
- ٣ - النموذج وسيلة سهلة لنقل البيانات وتبادلها بين الوحدات الادارية المختلفة .
- ٤ - توفير الوقت والجهد والتكلفة .

ثالثا : تصميم النموذج :

من المعروف أن كل نموذج يوضع لعملية محددة ولتحقيق غرض واحد أو أكثر من الأغراض السابق أيضاها ، لذلك فإنه من الضروري أن يبذل جهد في تصميمه حتى يؤتى ثماره ، ويمكن أن يلاحظ أن بعض النماذج تكون بسيطة بحيث لا تستلزم جهدا كبيرا في تصميمها ، وما يهمنا التركيز عليه هو النماذج المعقدة التي تتطلب دراسة دقيقة للوصول الى التصميم الأمثل لها ، ولذلك فإنه قد يرى اتباع الخطوات الآتية :

- ١ - تحديد العملية الادارية أو الاجراء الادارى الذى سيستخدم فيه النموذج وأيضا تحديد المرحلة التي يستخدم فيها ، وبالتالي تحديد هيئة النموذج (سجل - دفتر - رسالة - استمارة) .

- ٢ - تحديد البيانات التي ستسجل في النموذج ومحاولة ترتيبها منطقيا أما تبعا لتسلسل العمل أو منطقيا تبعا لعلاقاتها مع بعضها البعض أو تاريخيا أو بأى طريقة يتضح أنها تتماشى مع احتياجات العمل .

- ٣ - من المعروف أن النموذج تتحدد هيئته طبقا للغرض الذى انشئ من أجله ، فالسجلات مثلا هي وعاء مفيد جدا لتسجيل البيانات مثل سجلات

البريد الوارد والصادر وسجلات العهدة في المخازن ، وسجلات الحسابات ،
والدفاتر التي تكون عادة من أصل وصورة ينزع الأصل وتبقى الصورة
في الدفتر تقيد في حالة الفواتير أو ايصالات الاستلام ، وبعض أنواع
الاستمارات تكون من أصل وصور وبعضها من أصل فقط طبقا لظروف
كل عملية ، والبطاقات تكون في أحوال كثيرة وعاء جيدا جدا لتسجيل
بيانات عن عميل معين أو موظف معين وهي قابلة للترتيب ابجديا أو
رقميا في ادراج ليسهل الرجوع اليها وهكذا ، لذلك فانه في هذه المرحلة
يجب تحديد الهيئة التي سيكون عليها النموذج .

٤ - ترتيب البيانات في النموذج ويوجد لذلك عدة طرق :

(أ) الترتيب الافقى في جدول بحيث يوضع كل بيان في خانة تحدد

مساحتها طبقا لحجم البيان .

(ب) الترتيب الرأسى بحيث يوضع كل بيان على سطر ويترك فراغ

لمكونات البيان .

(ج) قد يتطلب الأمر ان يتضمن النموذج كلتي الحالتي السابقتين .

٥ - اعداد مسودة النموذج بحيث نستخدم أدوات القياس حتى يمكن عن

طريق هذه المسودة تحديد مساحة النموذج .

٦ - تحديد نوع الورق ولونه طبقا للغرض من النموذج فالورق العادى يكون

عادة وزن من ٦٠ جراما الى ٨٠ جراما ، ويوجد الثقيل من وزن ١٢٠

جراما الى ٣٠٠ جرام ويسمى الورق البرستول وذلك بالنسبة للنموذج

الذى يكون في هيئة بطاقة .

٧ - تحديد طريقة تجميع نسخ كل نموذج ، فيمكن ان تكون سائبه ، أو

تجلد في شكل سجل أو تجلد في شكل دفتر من أصل وصور احدهما

مشرشرة ليتمكن نزعها والثانية ثابتة في الدفتر أو قد تكون النماذج

مجمعه في مجموعة باللصق من اعلاها فقط وهكذا .

رابعاً : طبع النموذج :

يوجد عدة طرق لطبع النموذج مثل :

١ - انطبع بالاستنسل أو الأست

٢ - الطبع على آلات الاستنساخ المصورة .

٣ - الطبع في مطبعة الحروف .

ويكون اختيار أى من هذه الطرق طبقا لظروف كل نموذج وطريقة استخدامه وظروف الجهة صاحبة النموذج وإمكاناتها وكذلك الكمية المطلوبة منه .

خامسا : المواصفات العامة للنموذج :

يجب ان تحدد مواصفات كل نموذج بحيث اذا أريد طبعه أو إعادة طبعه فانه يمكن تسليم هذه المواصفات الى المختص ليقوم بهذه العملية بسهولة ، ويمكن اعتبار المواصفات الآتية أساسا سليما لهذه العملية : (انظر بيان المواصفات المرفق) .

١ - اسم النموذج .

ويحدد عادة طبقا للغرض من استخدامه بحيث يكون معبرا عن النموذج .

٢ - رقم النموذج .

من الضروري اعطاء كل نموذج رقما (وسنفرده لذلك فقرة خاصة) ، على ان يثبت هذا الرقم في اعلا النموذج من اليسار .

٣ - ابعاد النموذج .

تتضمن هذه الابعاد الطول الكلى والعرض الكلى ، وابعاد كل خانة من الخانات وابعاد المسافات المتروكة لكل بيان والهوامش وغير ذلك ، على انه اذا كان النموذج من النوع الذى يحفظ فى الملفات ان يوضع ذلك فى الاعتبار وذلك بتوفير هامش مناسب .

٤ - هيئة النموذج وتكون هذه الهيئة إما استمارة أو سجل أو دفتر أو بطاقة أو رسالة أو أى هيئة أخرى .

■ - التجليد :

وتتضمن عدد أوراق السجل أو الدفتر وما اذا كان هناك اصل ثابت وصورة أو أكثر مشرشرة ، أو اذا كانت كل النسخ مشرشرة .

٦ - وزن الورق ونوعه :

ويوجد أوزان ٦٠ جراما ، ٧٠ جرام ، ٨٠ جرام ، وحتى ٣٠٠ جرام ،
هذا بالإضافة إلى الورق الخفيف المستعمل في الصور .

٧ - لون الورق :

يمكن الاستفادة بالألوان في تمييز النماذج أو تمييز الصور .

٨ - طريقة الطبع :

وهي إما طبع استنسل أو افست أو استنساخ بالتصوير ، أو طبع
حروف ، وما إذا كان الطبع على وجه واحد من الورقة أو على الوجهين .

٩ - طريقة التجليد :

تجليد سجل غلاف كرتون عادي ، أو غلاف كرتون لف مشمع أو قماش
أو تدبيس من أعلا أو من الجانب الأيمن ، أو غير مجلد .

١٠ - مواصفات خاصة :

إذا كان للنموذج أي مواصفات خاصة غير ما سبق فإنه يمكن اضافتها .

سادسا : بيان مواصفات النموذج :

اسم النموذج :

الرقم :

الجهة التي تستخدمه :

الطول الكلي :

العرض الكلي :

أبعاد الخانات :

ضع علامة صح أمام البيان المطلوب :

هيئمة النموذج : بطاقات استمارات

دفتر سجل

عدد الاوراق : ورقه اصل ثابت وصورة مشرشرة :
اصل ثابت وصورتان مشرشرتان :
صفحات مشرشرة :

الوزن : وزن الورق بالفرخ جرام

طريقة الطبع : استنسل طبع حروف :

وجه واحد : وجهان :

الصفحات مرقمة بارقام مسلسله : الصفحات غير مرقمه :

طريقة التجليد : تدبيس من اعلى

تدبيس من الجانب الايمن

نوع الغلاف : لا يجلد

مواصفات خاصة :

سابعاً : الغرض من ترقيم النماذج :

من الضروري ان يأخذ كل نموذج رقما ليستخدم في المجالات الآتية :

- ١ - سهولة تمييز النموذج والتعرف عليه بمجرد ذكر رقمه .
- ٢ - يستخدم الرقم لتحديد مكان النموذج في المخزن لتسهيل الوصول اليه .

ثامناً : الدليل الرقمي للنماذج :

كلما كان عدد النماذج محدوداً فإن الدليل الرقمي يكون بالتالى مبسطاً ، وبالعكس كلما كان عدد النماذج كبيراً وتنوعت أشكالها فإنه من الضروري وضع دليل رقمي يمكن ان يواجه هذا العدد الكبير ونعرض هنا بعض النوعيات لبلادله الرقمية للنماذج :

- ١ - دليل رقمي لمجموعة نماذج محدودة العدد ، ويتكون رقم النموذج فيه من رقم اسم الادارة ورقم مسلسل للنماذج الخاصة بكل ادارة فيقال مثلاً :

- نموذج رقم ١ مشترقيات أو (ش)
- نموذج رقم ٢ مشترقيات أو (ش)
- نموذج رقم ٣ مشترقيات أو (ش)

وبالنسبة لإدارة الأفراد يكون الترتيم كالاتى :

- نموذج رقم ١ (أفراد) أو (ف)
- نموذج رقم ٢ (أفراد) أو (ف)
- نموذج رقم ٣ (أفراد) أو (ف)

وهكذا . .

٢ - دليل رقمى لمجموعة نماذج متوسطة العدد ، وفى هذه الحالة تقسم النماذج الى مجموعات رئيسيه وتقسم كل مجموعة الى مجموعات فرعية فاذا كانت نماذج الافراد مثلا عددها حوالى مائة ، فإنه يمكن تصنيف النماذج الى المجموعات الآتية :

- نماذج التعيين ١٠
- نماذج الاجازات ٢٠
- نماذج الترقيات والعلاوات ٣٠
- نماذج انتقالات وانتقادات ٤٠
- نماذج الاستحقاقات ٥٠
- نماذج وهكذا حتى رقم ٩٠

ثم ياخذ كل نموذج رقما تحت المجموعة التى ينتمى اليها كالاتى :

- نماذج التعيين ١٠
- نموذج رقم ١١ (تعيين)
- نموذج رقم ١٢ (تعيين)
- نموذج رقم ١٣ (تعيين)
- وهكذا حتى رقم ١٩

وتستخدم نفس الطريقة مع مجموعة نماذج الاجازات كالاتى :

- نماذج الاجازات ٢٠

نموذج رقم	٢١ (إجازات)
نموذج رقم	٢٢ (إجازات)
نموذج رقم	٢٣ (إجازات)
وهكذا حتى رقم	٢٩

ويلاحظ ان استخدام هذه الطريقة يعنى ان النماذج فى كل مجموعة تكون فى حدود تسعة ، وأنه اذا تبين ان احدى المجموعات بها أكثر من تسعة فإنه يمكن إعطاؤها أكثر من عشرة أرقام ، فاذا كانت نماذج الاستحقاقات مثلا عددها ١٥ نمودجا فإنه يكون ترقيمها كالاتى :

نماذج	الاستحقاقات	٥٠ - ٦٠
نموذج رقم	٥١ (استحقاقات)	
نموذج رقم	٥٢ (استحقاقات)	
وهكذا حتى نموذج رقم	٦٩ (استحقاقات)	

٣ - دليل رقمى لمجموعة نماذج كبيرة العدد ، وفى هذه الحالة تصنف النماذج تصنيفا ثلاثيا بدلا من التصنيف الثنائى السابق وذلك بالطريقة الآتية :-

نماذج	ادارية	١٠٠
نماذج	مالية	٢٠٠
نماذج	الانتاج	٣٠٠
نماذج	فنية	٤٠٠
وهكذا حتى		٩٠٠

ثم تصنيف كل مجموعة الى مجموعات فرعية كالاتى :

نماذج	ادارية	١٠٠
نماذج	علاقات عامة	١١٠
نماذج	الاحصاءات	١٢٠ - ١٣٠
نماذج	التخطيط	١٤٠
نماذج	الافسراد	١٥٠ - ١٦٠
وهكذا حتى		١٩٠

ثم يأخذ كل نموذج رقما تحت المجموعة التي ينتمي إليها كالاتي : -

نماذج العلاقات العامة	١١٠
نموذج رقم	١١١ (علاقات)
نموذج رقم	١١٢ (علاقات)
نموذج رقم	١١٣ (علاقات)
وهكذا حتى رقم	١١٩

ثامنا : دليل استخدام النماذج :

من المفروض أن تكون النماذج مبسطة على قدر الامكان ، ذات عبارات سهلة الفهم لاتثير أى لبس عند مستخدميها ، ولكن عند تكاثر النماذج وتنوعها فانه قد يرى وضع دليل يوضح الاسس والقواعد اللازمة لتيسير عملية استخدام النماذج ، ومن الافضل أن يتضمن الدليل النواحي الآتية :

- ١ - عرض النماذج المستخدمة مرتبة حسب أرقامها .
- ٢ - بيان الوحدة الادارية التي تستخدم النموذج .
- ٣ - بيان الغرض من كل نموذج .
- ٤ - بيان العملية التي يستخدم فيها النموذج .
- ٥ - تحديد الفرد أو الافراد الذين يقومون بعمل النموذج أو استكمالته مع تحديد وظيفة كل منهم .
- ٦ - اذا كان أى من بيانات النموذج يحتاج الى ايضاح أو شرح فانه يمكن وضعه في الدليل .
- ٧ - يجب تحديد من يقوم باعتماد النموذج اذا كان من النوع الذى يتطلب اعتمادا .

تاسعا : اهمية الرقابة على استخدام النماذج

نظرا لارتباط النماذج بكثير من خطوات العمل داخل أى تنظيم ادارى ، ونظرا لأن التنظيم الادارى بطبيعته يتطور ويتغير بصفة مستمرة نتيجة للتوسع أو الانكماش أو تغيير الاختصاصات ، فانه من الضرورى التعرف على بعض الاسس التي يجب مراعاتها في الرقابة على استخدام النماذج حتى يمكن الحصول على احسن النتائج من استخدامها ، وسنعرض في الفقرات التالية بعض هذه الاسس .

عاشرا : علاقة النماذج بالتنظيم داخل المنظمة

أن أى نظام لابد أنه يتكون من مجموعة من العناصر يمكن عرضها كالاتى :

- ١ - هدف يجب تحقيقه .
- ٢ - اجراءات عمل محددة تتضمن استخدام وسائل اتصال مختلفة من مراسلات ونماذج وغيرها .
- ٣ - افراد تشارك بكل منهم واجبات وسلطات محددة .
- ٤ - أدوات ومعدات وخدمات .

فاذا طبقنا ذلك على نظام المشتريات فى أى منظمة فأننا نجد الاتى :

- ١ - لابد من تحديد هدف نظام المشتريات بأنه الحصول على احسن النوعيات من السلع والخدمات المطلوبة فى أقل وقت ممكن وبأقل تكلفه ممكنه وبأقل مجهود ممكن .
- ٢ - تحديد اجراءات المشتريات كالاتى :
 - (أ) يكتشف المختص فى المخزن نقص سلعه معينه من خلال نظام الرقابة على المخزون السلعى ، ويجد ضرورة السير فى اجراءات شرائها .
 - (ب) يملأ المختص فى المخزن نموذج طلب شراء صنف ومعتمدة من السلطة المختصة .
 - (ج) يحول المختص فى المخزن الطلب الى وحدة المشتريات .
 - (د) يتصل المختص فى المشتريات بالمورد لتوريد السلعة المطلوبة طبقا لأسلوب محدد للشراء .
 - (هـ) يسلم المورد السلعة الى المخزن مع فاتورة .
 - (و) يراجع المختص فى المخزن السلعه للتأكد من مطابقتها للمواصفات .
 - (ز) يخطر المختص فى المخزن وحدة المشتريات بوصول السلعة ومطابقتها للمواصفات ويرفق فاتورة المورد .
 - (ح) يحرر المختص فى المشتريات استمارة صرف باسم المورد ويعتمدها من السلطة المختصة .

(ط) يرسل المختص في المشتريات استمارة الصرف إلى وحدة الحسابات
لتحرير شيك باسم المورد .

٣ - تحديد الفرد أو الافراد الذين يقومون بالعمل المكتبي لكل اجراء من
الاجراءات السابقة سواء أكان ذلك في المخزن أو في وحدة المشتريات أو في وحدة
الحسابات .

٤ - تزويد الوحدات الثلاث الداخلة في هذه العملية بمستلزمات العمل من
آلات ومعدات وأماكن وسجلات وأوراق ونماذج وخدمات حتى يمكن القيام
بالاجراءات المحددة لها .

فأذا دققنا النظر في هذا النظام على بساطته نجد أن النماذج تعتبر من
الامور الاساسية فيه ، فاذا كانت هذه النماذج ينتابها أى قصور أو نقص فإن
ذلك يؤثر تأثيرا سيئا على التنظيم .

حادى عشر : مركزية الرقابة على النماذج

من الضرورى التعامل مع النماذج على أساس انها نظام عام في الجهاز
الادارى يتطلب تحديد عناصرها المكاملة طبقا للأسس السابق الإشارة إليها ،
واذا كان كل نظام يخضع للرقابة والتقييم فإن النماذج بالضرورة تخضع
للرقابة والتقييم ، ومن الضرورى أن تكون هذه الرقابة مركزية ، أى توكل إلى
وحدة ادارية تكون لها الاختصاصات والصلاحيات التى تمكنها من القيام
بدورها بطريقة سليمة ، ومن المقترح أن تكون هذه الوحدة تابعة لوحدة التنظيم
والادارة الموجودة في كافة أجهزة الدولة حاليا ، وتتضمن الرقابة النواحي
الآتية :

١ - الرقابة على تصميم النماذج الجديدة وذلك للتأكد من أن النموذج
المطلوب يؤدي الغرض منه تماما ، وأنه لا يوجد فعلا أى نموذج آخر يمكن أن
يؤدي نفس الغرض .

٢ - مراجعة النماذج بصفة عامة على فترات كل سنة أو سنتين أو ثلاث
حسب الاحوال للتأكد من أنها لازالت على مستوى لابس به من الكفاءة على
اداء الغرض منها ، ومن المفضل أن تتم هذه العملية قبل موسم إعادة طبع
النماذج حتى يمكن تجنب إعادة طبع النماذج غير الصالحة .

٣ - الرقابة على المخزون من النماذج للتأكد من النواحي الآتية :

- (أ) وفاء المخزون باحتياجات العمل وعدم وجود احتمال أى اختناق .
- (ب) أن التخزين يتم بطريقة سليمة طبقا لقواعد التخزين الصحيحة دون تعريض النماذج للتلف أو الحريق .
- (ج) التعرف على النماذج الراكدة التى يقل استخدامها بدرجة تجعلها غير مستغلة والحصول على مؤشرات بالنسبة لتعديلها أو تطويرها أو إلغاؤها .

ثانى عشر : تطوير النماذج

يقض من تطوير النماذج النواحي الآتية :

- ١ - إعادة تصميم النموذج حتى يؤدي الغرض منه على أحسن وجه .
- ٢ - إلغاء النموذج الذى يتبين وجود نموذج آخر يمكن أن يؤدي نفس الغرض .
- ٣ - دمج نموذجين سويا فى نموذج واحد اذا كان ذلك فى مصلحة العمل .
- ٤ - فى كثير من الاحوال تكون عملية تبسيط الاجراءات مصحوبة بعملية تطوير كاملة للنماذج .

ثالث عشر : التكاليف

تعتبر التكاليف عنصرا هاما من العناصر التى يجب مراعاتها والاهتمام بها من خلال الرقابة على تصميم النماذج واستخدامها ويكون ذلك فى المراحل الآتية : -

- ١ - مرحلة طبع النموذج للتأكد من أن التكاليف ليست باهظة أو أن هناك اسرافا فيها ، وخصوصا مايتعلق بالكميات المطلوب طبعها .
- ٢ - مرحلة استخدام النموذج ، اذ قد يتطلب استخدام النموذج قيام عدد كبير من العاملين بملء خاناته وبذل مجهود كبير فى ذلك ، مما لايتناسب مع الفائدة التى تعود من استخدام النموذج .
- ٣ - تكاليف التخزين للتأكد من أنها مناسبة .

الفصل التاسع

تنظيم وثائق الاجتماعات الرسمية

أولا : أهمية الاجتماعات الرسمية :

إن الاجتماعات على كافة صورها وأشكالها تتمثل في عدد من الأفراد ، اثنين فأكثر ، يجتمعون سويا لدراسة ومناقشة موضوع له اهتمام مشترك بينهم كما يهم المنظمة التي يعملون فيها ، وذلك بغرض الوصول إلى آراء معينة تتمثل في شكل توصيات أو قرارات ، وتظهر أهمية الاجتماعات إذا كانت لدراسة مشاكل لها خطورة وتتطلب العرض على مجموعة لهم خبراتهم ومعارفهم الشخصية مما يتيح الوصول إلى حلول طيبة لهذه المشاكل نتيجة تبادل وجهات النظر المختلفة والافئاف والافئاف .

ولا تتم الاجتماعات بطريقة عشوائية ، ولكن يوضع لها ترتيبات معينة فتحدد لها أوقات معينة ، وأماكن محددة ، كما يحدد لكل اجتماع هدف معين يجب العمل للوصول إليه ، ويتطلب ذلك بالضرورة توثيق أعمال هذه الاجتماعات ، أي تسجيل بيانات عنها وتنظيم وثائقها لتسهيل الرجوع إليها عند الحاجة ، إذ إنها في حالات كثيرة تعتبر مستندات لها أهمية خاصة ، ويتم التوثيق في الحالات التالية :

١ - قرارات تتعلق بتشكيل اللجان أو المجالس وتحديد مسؤولية الاجتماع وهدفه وتحديد أعضاء اللجنة أو المجلس .

٢ - مراسلات تتعلق بهذه الاجتماعات ، مثل مراسلات تحديد مكان وموعد الاجتماع ، وإرفاق جدول الأعمال ، وطلب مذكرات تتعلق بعرض موضوعات وما شابه ذلك .

٣ - أعمال الاجتماعات وتتمثل في ثلاثة أنواع من الوثائق هي :
(أ) جدول الأعمال (ب) المحاضر (ج) القرارات التوصيات

ثانيا : طرق تنظيم الوثائق :

والان نحدد الطرق الاساسية التى يمكن اتباعها فى تنظيم الوثائق الخاصة بالاجتماعات لامكان النظر فى تطبيقها على وثائق الاجتماعات عند تحديد نوعيات الاجتماعات ونوعيات الوثائق الناتجة عن كل اجتماع .

وتتم عملية تنظيم هذه الوثائق فى المراحل الآتية :

- ١ - تصنيف الوثائق أما طبقا للموضوع اذا كان الموضوع هو المطلوب مثل موضوع التدريب أو العلاقات العامة أو التنظيم الإدارى ، أو قد يتم تصنيفها طبقا لمكان جغرافى مثل اسم المحافظة أو الدولة ، أو قد يتم تصنيفها حسب تواريخ معينة وهكذا .
- ٢ - فتح ملفات لكل مجموعة من الوثائق تتعلق بناحية معينة طبقا للمبين فى الفقرة السابقة .
- ٣ - ينشأ فهرس للملفات بحيث يأخذ كل ملف رقما ، وإذا كانت مثل هذه الملفات فى إحدى الإدارات التى لها فهرس لملفاتها ، فإنه يمكن أن تضم هذه الملفات الى فهرس هذه الإدارة ، حيث يمكن ان يخصص رقم للاجتماعات وتأخذ هذه الملفات ارقاما فرعية تحت هذا الرقم .

ثالثا : انواع الاجتماعات واسلوب معاملة وثائقها :

ولكى نحدد الطريقة العملية لتنظيم وثائق الاجتماعات فاننا سنتعرف على الانواع المختلفة للاجتماعات بصفة عامة حتى يمكن تفهم الاسلوب الامثل لتنظيم هذه الوثائق ، ويمكن عرض هذه الانواع كما يلى :

- ١ - اجتماعات دورية ويعنى ذلك أن هذه الاجتماعات تتم فى توقيينات منتظمة أسبوعيا أو شهريا أو كل ثلاثة شهور مثلا ، وذلك مثل الاجتماعات الدورية لرئيس مجلس إدارة الشركة مع رؤساء القطاعات أسبوعيا ، أو اجتماعات رئيس القطاع فى الشركة مع مديري الإدارات أسبوعيا مثلا ، وهكذا ، ويفضل ان يفتح ملف واحد لوثائق كل من هذه الاجتماعات .
- ٢ - اجتماعات لجان مؤقتة أى أنها لجان محددة المهمة ، وذلك مثل تشكيل لجنة لدراسة الاجور ، أو تشكيل لجنة للبت فى عطاءات مشروع معين . وهكذا ، ويفضل ان يفتح ملف واحد لوثائق اجتماعات هذه اللجان .

٣ - اجتماعات لجان دائمة ، ومثل هذه اللجان يصدر بتشكيلها قرار من سلطات عليا ويحدد لها اختصاصات وصلاحيات ، وذلك مثل لجنة شئون العاملين في الشركة ، ويفضل أن يفتح لكل لجنة ملف خاص ، وإذا كانت وثائق اللجنة ضخمة فإنه يمكن فتح ملف عام للجنة وملف خاص للمحاضر والقرارات والتوصيات .

٤ - اجتماعات على مستوى الشركة مثل اجتماعات الجمعية العمومية أو اجتماعات مجلس إدارة الشركة ، ومثل هذه الاجتماعات يفتح لها عدد من الملفات حسب الاحتياجات كالتالي :

ملف لجداول الأعمال والموضوعات المطروحة عرضها على المجلس ، وملف للمحاضر والقرارات والتوصيات ، وملف لأعضاء المجلس وهكذا .

٥ - اجتماعات مجالس عليا مثل المجلس الأعلى للجامعات والمجلس القومي للسكان ويمكن أن يفتح ملفات لوثائق اجتماعاتها بنفس الطريقة المبينة في الفقرة السابقة .

٦ - اجتماعات على مستوى الدولة مثل اجتماعات أعضاء مجلس الوزراء أو اجتماعات اللجان الوزارية ، ويفتح لها ملفات حسب الاحتياجات .

٧ - اجتماعات دولية مثل اجتماعات مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويفتح لها ملفات حسب الاحتياجات .

رابعاً : موقع وثائق الاجتماعات في الفهرس :

يتكون الفهرس عادة من مجموعة من التقسيمات تعبر عن الأنشطة الأساسية التي تتم في الإدارة التي يخدمها الفهرس ، ثم يتفرغ من كل تقسيم فروع تعبر عن الأنشطة الفرعية للنشاط الرئيسي كالتالي :

فهرس إدارة شئون العاملين :

١ - القروض _____

٢ - الاستحقاقات _____

٣ - التنقلات والإعارات والانتدابيات _____

٤ - إئتمريسات والعسلاوات _____

٥ - التأمينات والمعاشات .

٦ - اجتماعات ولجان .

وهكذا .

ثم يتفرغ منها أنشطة فرعية كالآتي :

١ - التوظيف .

١/١ الوظائف .

٢/١ الاحتياجات من القوى العاملة .

٣/١ الاعلان عن الوظائف .

٤/١ الاختبارات .

٥/١ الترشيحات .

٢ - الاستحقاقات :

١/٢ المرتبات .

٢/٢ المكافآت .

٣/٢ الحوافز .

٤/٢ الخصم لحساب الضرائب .

وهكذا مع بقية التقسيمات حتى نصل الى التقسيم رقم (٦) :

٦ - اجتماعات ولجان :

١/٦ اجتماعات رئيس مجلس الادارة مع رؤساء القطاعات .

٢/٦ اجتماعات مجلس الادارة .

٣/٦ لجنة شئون العاملين .

٤/٦ لجنة دراسة الحوافز .

٥/٦ لجان مؤقتة .

وبطبيعة الحال يمكن فتح ملفات فرعية تحت رقم ٢/٦ كالآتي : -

٢/٦ اجتماعات مجلس الادارة .

١/٢/٦ جداول وموضوعات معروضة على المجلس .

٢/٢/٦ محاضر وقرارات وتوصيات .

٣/٢/٦ أعضاء المجلس .

خامساً : استرجاع المعلومات من وثائق الاجتماعات :

عند طلب أي معلومة من وثائق الاجتماعات فإن الأمر يتطلب البحث عنها في الملفات ، وطالما أن الملفات مسجلة في فهرس فإنه يمكن بسهولة تحديد رقم الملف واستحضاره من مكانه في الدرج وإرجوع إليه ، وطالما أن الوثائق مرتبة في الملف تاريخياً فإنه يمكن الوصول إلى الوثيقة المطلوبة عن طريق التاريخ .

ولكن يوجد نوع من وثائق الاجتماعات وهي القرارات ، مثل قرارات مجلس الإدارة ، أو قرارات لجنة شؤون الموظفين ، فاحياناً يتطلب الباحث الرجوع إلى قرار معين ، فإذا كان الباحث يعرف رقم هذا القرار وتاريخه فليس ثمة مشكلة ، أما إذا لم تكن لدى الباحث بيانات عن رقم القرار وتاريخه ، فإن الأمر يتطلب البحث عنه في العديد من الملفات التي تغطي فترات زمنية طويلة مما يستغرق الكثير من الجهد والوقت ، لذلك فإنه من الضروري إعداد كشف أبجدي للقرارات ، ويمكن عمل نوعين من الكشافات كالآتي :

١ - كشف أبجدي بأسماء العاملين الذين تشملهم القرارات مثل الترقيصة أو التعيين أو عضوية لجنة أو الموافقة على الترشيح لبعثة تدريبية وما شابه ذلك ، وترتب الأسماء في هذا الكشف أبجدياً ، ويأتي تحت كل اسم بيانات عن القرارات الخاصة بالاسم مرتبة ترتيباً تاريخياً ، وتتكون بيانات كل قرار من رقم القرار وتاريخه وموضوعه ورقم الجلسة والتاريخ .

٢ - كشف أبجدي موضوعي للقرارات ، ويتكون هذا الكشف من رؤوس موضوعات مرتبة أبجدياً ويأتي تحت كل رأس موضوع بيانات عن القرارات المتعلقة بهذا الموضوع ، وتتكون بيانات كل قرار من رقم القرار وتاريخه وموضوعه ورقم الجلسة وتاريخها .

إن إنشاء هذه الكشافات يتطلب خبرة خاصة في هذا المجال ، وتبدأ العملية بإعداد بطاقة لكل قرار متضمنة البيانات السابق عرضها ، وإذا كان القرار يشمل أسماء موظفين فإنه يتم عمل بطاقة أخرى باسم الموظف ، وقد يكون للقرار عدة بطاقات ، أحدها للموضوع والثانية لاسم الموظف ، والثالثة لاسم شركة يتعلق بها الموضوع وهكذا ويسجل على كل بطاقة رأس موضوع محدد ، ويسجل على بطاقة الاسم مثلاً اسم الموظف ، ثم ترتب هذه البطاقات أبجدياً حسب رؤوس الموضوعات أو حسب الأسماء .

الفصل العاشر

تنظيم مستندات الشكاوى

أولا : أشكال الشكاوى :

إن ما أستخدم على تسميته شكوى له أشكال مختلفة ، نعرضها حتى يمكن التعرف على كل شكل منها ، وهي :

١ - الشكوى الفردية وهي طلب يتقدم به أحد الأفراد يبين فيه ظلما وقع عليه حسب رأيه ، وقد يقدم وقائع معينة أو يشير الى تشريعات أو يعرض أمثلة لبعض حالات تشابه حالته .

٢ - الشكوى الطائفية وهي طلب تتقدم به طائفة معينة تبين فيه ظلما وقع عليها حسب رأيها ، وذلك مثل الطوائف أصحاب المؤهلات أو العاملين في مجال معين أو ما شابه ذلك .

٣ - الشكوى الكيدية أو المخلقة التي يرسلها أحد الأفراد الى جهة حكومية مدعيا أن موظفا حكوميا ، أو أحد أفراد الجمهور قد قام بأعمال غير قانونية أو ارتشى أو أخذ شيئا لا يستحقه أو ما شابه ذلك ، وغالبية أمثال هذه الشكاوى لا تحمل توقيعا .

٤ - الالتماس الذي يتقدم به أحد الأفراد الى احد الاجهزة الحكومية بطلب ميزة معينة أو خدمة خاصة مثل طلب شقة للسكنى أو طلب علاج على نفقة الدولة أو طلب بدل طبيعة عمل أو ما شابه ذلك .

٥ - التظلم القانوني الذي يقدم عادة طبقا لنص في القانون وذلك الى الجهة القضائية المختصة وله إجراءات قانونية محددة .

٦ - الشكوى العامة وهي تكون عادة ناتجة عن احساس بنقص في الخدمات العامة أو عيب في ساحة مثل الشكاوى من الاسكان أو الشكاوى من

الطرق أو من عيوب صناعة سلعة كالسجاير أو ما شابه ذلك ، ومثل هذه الشكاوى تظهر غالبا في الصحف .

٧ - الشكاوى النمطية وأحسن مثال لها الشكاوى من تعطل جهاز التليفون .

ثانيا : مبادئ تنظيمية عامة :

يجب على قدر الامكان إتباع المبادئ التنظيمية العامة الآتية :

١ - ايجاد نظام لتسجيل الشكاوى .

٢ - ايجاد نظام لتابعة الشكاوى للتأكد من انه قد تم اجراء اللازم في كل شكوى من ناحية ، وان الشكوى مع مرفقاتها قد حفظت في ملف الموضوع من ناحية أخرى ، وسنفرد فقرة خاصة عن أساليب متابعة الشكاوى .

٣ - ايجاد نظام محدد لتحركات الشكوى متضمنا تبسيطا للإجراءات يتضمن أنسياب الشكوى بدون أى عوائق أو اختناقات .

٤ - يجب الرد على مقدم الشكوى ، ومن المفضل بطبيعة الحال الرد عليه في كل مرحلة من مراحل الشكوى حتى يطمئن الى ان شكواه في أيد مخلصه .

٥ - يجب اقرار مبدأ تبعية مكاتب الشكاوى للرئاسة في المنظمة نظرا لأهميتها .

٦ - يجب اصدار تقرير سنوى يتضمن نشاط مكتب الشكاوى خلال العام المنصرم ، وكذلك تحليلا احصائيا دقيقا لنوعيات الشكاوى وما تم الفصل فيه منها ، وما لم يتم ، وغير ذلك من النواحي .

ثالثا : الاشكال المختلفة لوحدات الشكاوى :

١ - مكتب شكاوى يقوم بمجرد تلقى الشكاوى وتحويلها الى الجهة المختصة وهذا هو اضعف أشكال وحدات الشكاوى .

٢ - مكتب شكاوى يقوم بتلقى الشكاوى وتحويلها الى الجهات المشكو فيها ثم اخطار الشاكي .

٣ - مكتب شكاوى يقوم بتلقى الشكاوى ودراستها جيدا للتعرف على جوانبها المختلفة ثم تحويلها الى الجهة أو الجهات المختصة للتعرف

على رأيها ومتابعة الرد ، ثم تجميع الردود ودراستها للتأكد من جديتها وصدقها وانها فعلا سبيل الى تجنب اسباب الشكوى ، ثم اخيرا اخطار الشاكي بحل مشكلته أو الاعتذار عن عدم امكان حلها ، ويعتبر هذا احسن اشكال هذه التوجدات .

رابعاً : حجم الشكاوى :

بطبيعة الحال كلما كان عدد الشكاوى قليلا ومحدودا في موضوعاته فان مهمة مكتب الشكاوى تكون ميسرة وبسطة ، وكلما كبر حجم العمل وتكاثرت الشكاوى وتنوعت مجالاتها فان ذلك يتطلب وضع النظام الدقيق الذي يضمن السيطرة على الشكاوى وحل جميع المشاكل المشكو منها ، ونجد مثالا لذلك مكتب شكاوى مجلس الشعب ومكتب شكاوى مجلس الوزراء .

خامساً : اجراءات تداول الشكاوى :

١ - التسجيل :

(أ) يخصص سجل لقيد الشكاوى الواردة ومن المفضل ان تكون خانات هذا السجل كالآتي :

التاريخ - رقم مسلسل - الجهة الوارد منها الشكوى - المرفقات
- رقم وتاريخ الشكوى - موضوع الشكوى - الجهة المحولة اليها
- التأشيرات - رقم الملف - الحفظ - بيانات الرد - متابعة أولى
- متابعة ثانية - متابعة ثالثة - متابعة رابعة .

وبطبيعة الحال فان هذا السجل يصمم جيدا من حيث ابعاد كل خانة من خاناته ويطبغ في مطبعة الحروف تمهيدا لاستخدامه .

(ب) اذا كان عدد الشكاوى محدودا فانه يمكن الاكتفاء بسجل واحد .

(ج) أما اذا كان عدد الشكاوى كبيرا وكان التعامل بالنسبة لتحويل الشكاوى يتم مع جهات معينة وبطريقة منتظمة مثل فروع شركة أو ادارات عامة داخل المنظمة أو وزارات فانه يمكن تخصيص سجل لكل جهة

(د) قد يرى البعض تخصيص السجلات حسب نوعيات الشكاوى

إذا كانت هذه الطريقة مفيدة في سرعة متابعة الشكاوى فقد يخصص سجل لشكاوى العاملين وسجل لشكاوى الجمهور وهكذا .

٢ - الاستلام :

(أ) يخصص في كل جهة من الجهات التي تحول اليها الشكاوى موظف يختص باستلام الشكاوى وتسجيلها وحفظها بعد إجراء اللازم فيها .

(ب) يقوم هذا الموظف بعرض الشكاوى على الرئيس المختص ثم يسلمها بدوره الى المختص بالتوقيع .

(ج) يقوم هذا الموظف أيضا بمتابعة العاملين محليا للرد على الشكاوى .

٣ - بحث الشكاوى :

(أ) يقوم المختص بدراسة الشكاوى جيدا .

(ب) إذا تأكد له ان الشاكي لاحق له في الشكاوى فإنه من الضروري الرد فورا بذلك .

(ج) إذا تبين ان للشاكي الحق في الشكاوى فإنه يتخذ الإجراءات اللازمة لرفع الظلم عن الشاكي وإخطار مكتب الشكاوى بذلك .

(د) إذا تطلب الامر تجميع بيانات من جهات خارجية فإن عليه ان يقوم بطلب هذه البيانات ويخطر مكتب الشكاوى بذلك .

(هـ) بمجرد انتهاء جميع إجراءات الشكاوى فإنه يتم إخطار الشاكي بذلك أما مباشرة وأعطاء مكتب الشكاوى نسخه من الاخطار أو إرسال الاخطار الى مكتب الشكاوى الذي يقوم بإرساله الى الشاكي .

٤ - حفظ مستندات الشكاوى :

(أ) تحفظ الشكاوى وما ارفق معها من مستندات في ملف الموضوع .

(ب) من الضروري وجود مجموعة ملفات مفهرسة لحفظ أوراق الشكاوى لتيسير الرجوع اليها .

(ج) يراعى بصفة مستمرة تسجيل رقم ملف حفظ كل شكاوى في سجلات القيد والتسليم لتسهيل الاستدلال على مكان حفظها .

سادسا : متطلبات دراسة كل نوع من أنواع الشكاوى

١ - الشكاوى المتعلقة بالعاملين :

سواء أكانت الشكاوى فردية أو طائفية قطالما أنها تتعلق بناحية من خواص التوظيف فان ذلك يتطلب الرجوع الى السجلات وملفات الخدمة والملفات الادارية والتوائين واللوائح وغير ذلك من المراجع التى يمكن عن طريقها التأكد من وقوع الظلم على الشاكى من ناحية ، وكذلك التعرف على أسلوب رفع هذا الظلم عنه .

ومن المعروف ان أى قصور فى المراجع من ناحية عدم استيفاء الملفات أو عدم وجود مجموعات متكاملة من تشريعات ولوائح التوظيف أو عدم وجود مهابرس للتشريعات كل ذلك يعوق عملية دراسة الشكاوى ويعطل البت فيها ، كما ان ذلك يدفع العاملين الى انتحال الاعذار التى يبررون بها عدم إعادة الحق الى أصحابه .

٢ - شكاوى الجمهور :

من الامور العادية ان يشكو الجمهور من نقص خدمة عامة معينة أو من سوء صناعة سلعة أو من عدم وجود وسائل مريحة فى مجالات معينة كالطرق والتليفونات ، وهذه النوع من الشكاوى له طبيعة خاصة اذا ان ابعاد أسباب مثل هذه الشكاوى يتطلب الكثير من الوقت والجهد .

ومن المعروف أن أحد اهداف أى جهاز للعلاقات العامة فى أى منظمة هو محاولة ايجاد رأى عام راض عن المنظمة ومؤيد لها ، كما أنه من المعروف أن أى منظمة تتعامل عادة مع نوعين من الجماهير ، الجمهور الداخلى المتمثلا فى العاملين بالمنظمة والجمهور الخارجى المتمثلا فى عملاء المنظمة اذا كانت منظمة اقتصادية أو مستفيدين من الخدمة اذا كانت منظمة خدمة ، لذلك فان جهاز العلاقات العامة يعمل جاهدا على تحسس أى نقص لتحديد ومحاولة ملاقاته ، وتعتبر الشكاوى وسيلة من الوسائل التى يتحسس بها جهاز العلاقات العامة مجالات النقص ، وتصل شكاوى الجمهور أما مكتوبة من الجمهور مباشرة أو عن طريق الصحافة التى تنشر عادة العديد من الشكاوى ، ومهمة جهاز العلاقات العامة فى هذه الحالة هى الاطلاع على جميع الصحف اليومية أو الاسبوعية أو الشهرية للتعرف على أى شكاوى من المنظمة التى يخدمها ، ولا بد أن تقص هذه الشكاوى من الصحيفة وتلصق على ورقة ويسجل على الورقة اسم الصحيفة

وتاريخ النشر ثم تعرض على الرئاسة لتحديد الاجراء الذى يتخذ حيالها وقد يتطلب الامر ارسال خطاب الى الصحيفة للايضاح أو النفي ولكن المهم أن تقوم المنظمة بدراسة الشكوى دراسة موضوعية ومحاولة ملافاة أسبابها .

كذلك يقوم جهاز العلاقات العامة بعمل استطلاع للرأى لقياس مدى رضا الجماهير عن إنتاج المنظمة ويجب ان يكون لهذه الاستطلاعات هدف اصلاحي حقيقى لا ان تكون وسيلة للدعاية فانه اذا لم يكن لها هدف اصلاحي فانه من المؤكد ان يكون لها اثر عكسى .

٣ - الشكاوى الكيدية :

من الظواهر المؤسفة فى مجتمعنا ظاهرة الشكاوى الكيدية التى يتقدم بها بعض الافراد ، وهذه غالبا تكون غير موقعه ، وبرغم ان هناك مبدأ سارت عليه غالبية الاجهزة وهو عدم الاهتمام بالشكاوى غير الموقعة الا أنه فى كثير من الحالات نتيجة للمبالغات الموجودة فى بعض هذه الشكاوى فان الرئاسة تكاف بعض الافراد بالتحقيق أو التحقق من صحة ما ورد فى هذه الشكاوى ، وهذا يثير الكثير من الבלبله ، والعجيب ان مثل هذه الشكاوى تكون غالبا ملفقة ولا نصيب لها من الصحة .

وثمة ظاهرة اخرى فى امثال هذه الشكاوى ان الشاكى يرسل منها عدة نسخ الى العديد من الجهات ، كان يرسل نسخة الى المختص ونسخة الى المحافظ ونسخة الى مجلس الشعب ونسخة الى مجلس الوزراء وهكذا وبذلك يضمن إثارة العديد من الاجهزة .

ومن النجير فى مثل هذه الحالات اهمال أى شكوى مجهولة المصدر أما من ناحية تعدد النسخ فهذه أيضا يجب أن توضع فى الاعتبار عند اتخاذ اجراء فى الشكاوى .

٤ - الالتماسات :

ان هذا الشكل من أشكال الشكاوى شائع فى مجتمعنا ويجب عند تلقى أى التماس ان يدرس دراسة موضوعية للتعرف على مدى امكانية تحقيق متمس الطالب فاذا كان الطالب ميسورا فانه يجب تحقيقه اذ لم يكن ميسورا فانه يجب الرد على الطالب ردا مؤدبا هادئا يبين فيه أسباب عدم امكانية تحقيق رغبته .

سابعاً : متابعة الرد على الشكاوى :

١ - أسلوب المتابعة :

(أ) المتابعة عن طريق تسجيل بيانات تحركات الشكاوى من جهة إلى

أخرى في سجل الشكاوى السابق الإشارة إليه في « خامساً ».

وكذلك تسجيل التثاثيرات من الرئاسة ان وجدت ، واذا تم الرد

على الشاكي فانه يجب تسجيل رقم وتاريخ الرد في السجل .

(ب) نظراً لأن أى شكاوى قد تتطلب دراستها طلب بيانات من جهات

متعددة أو اجراء تحقيق أو تكليف من يقوم بتحقيق ما ورد

فيها أو غير ذلك وحتى نضمن عدم تأخير الرد أو تأخير اتخاذ

الاجراءات اللازمة فان كل مراسلة تصدر متعلقة بأى شكاوى يجب

ان يتم متابعتها عن طريق أجنده يومية يخصص فيها صفحة لكل

يوم فاذا صدرت مراسلة بشأن إحدى الشكاوى يوم ١١/٥ مثلاً

فانها تسجل في تاريخ ١١/١٢ أى بعد اسبوع من تاريخ ارسالها

(ج) هناك طرق متعددة أخرى للمتابعة منها مثلاً طريقة البطاقات بحيث

تصمم بطاقة بطريقة خاصة يسجل عليها بيانات كالاتى :

تاريخ العرض

رقم الشكاوى تاريخ

الجهة الوارد منها الشكاوى

الموضوع

الجهة المحول اليها الشكاوى

وتطبع هذه البطاقة على ورق عادي توفيراً للتكاليف ويمكن الاستفادة بظهر البطاقة في تسجيل أى بيانات إضافية وتملاً بيانات البطاقة وترتب البطاقة في تاريخ إعادة العرض الذى يكون عادة بعد أسبوع من تاريخ تحويل الشكوى الى الجهة المختصة بدراستها مثلاً ويكون ترتيب هذه البطاقات رأسياً في أدراج .

٢ - إجراءات المتابعة :

- (أ) يجب تحديد أسلوب المتابعة سواء عن طريق السجل أو الاجندة أو البطاقات أو أى أسلوب آخر .
- (ب) يجب تحديد مدة المتابعة طبقاً لظروف كل نوع من الشكاوى فقد تكون المدة أسبوعاً أو أقل أو أكثر حسب الظروف كما أنه يجب مراعاة أن بعض أنواع الشكاوى قد تكون ذات أهمية خاصة مما يتطلب الأمر متابعتها فوراً أى يتم إجراء اللازم فيها بمجرد ورودها .
- (ج) يجب استمرار عملية التسديد في سجل القيد أو في الاجندة أو في البطاقات حسب الاحوال بحيث يمكن معرفة موقف الشكوى بمجرد الرجوع الى وسيلة المتابعة .
- (د) يجب إرسال استعجالات الى الجهات التى قد يتأخر فيها اتخاذ إجراء في الشكوى ، وعرض الامر على الرئاسة في حالة وجود أى تراخ .

٣ - الاستفادة من عملية المتابعة :

- يوجد مجالات مختلفة يمكن الاستفادة فيها بعملية المتابعة كالاتى :
- (أ) التأكد ان كل شكوى قد أجرى اللازم فيها في الوقت المناسب .
- (ب) التأكد من أن العاملين يقومون بإجراء اللازم في الشكاوى بدون تأخير .
- (ج) التأكد من حل العديد من مشاكل الجمهور المتعامل مع المنظمة وهذا يوجد رأى عام راض عن المنظمة .
- (د) اذا أمكن احكام عملية المتابعة من ناحية الاسلوب المتبع واستمرارية تسجيل بيانات تحركات الشكاوى لحين إجراء اللازم فيها فان بيانات هذه العملية يمكن الاستفادة بها في التعرف على مؤشرات مختلفة نتيجة العمليات الاحصائية والتحليل .

الفصل الحادى عشر

المعدات والآلات وأماكن العمل

أولا : دوافع التوسع فى ميكنة العمليات المكتبية :

- ١ - قصور الوسائل اليدوية عن القيام بالعمليات الحسابية المعقدة والمتكاثرة التى ظهرت فى العصر الحديث .
- ٢ - كبر حجم المشروعات والمنظمات مما يتطلب استخدام معدات وآلات لانجاز الحجم الكبير من الاعمال .
- ٣ - وجود بعض مجالات العمل التى تتطلب نوعيات من المعلومات لايمكن الحصول عليها الا بواسطة الحاسبات الآلية ، مثل نظم المحاسبة الآلية .
- ٤ - وجود بعض أعمال تتطلب بطبيعتها معدات وآلات مثل آلات النسخ والطباعة والتصوير ، وأجهزة الاتصال وغيرها .
- ٥ - الحصول على انتاج ضخم وفى وقت قصير وعلى مستوى عال من الجودة والاقتصاد فى النفقات والاماكن .

ثانيا : اقتصاديات المعدات والآلات :

- عند التفكير فى اقتناء معدات وآلات جديدة فانه يجب مراعاة ما يلى :
- ١ - اذا تبين من الدراسة قصور كفاءة المعدات والآلات الموجودة فانه يجب النظر فى استبدالها واحلال معدات وآلات حديثة محلها ، ويشمل ذلك استخدام المعدات والآلات الكهربائية بدلا من اليدوية .
 - ٢ - التأكد من امكانية تشغيل المعدات والآلات الجديدة لأقصى حد ممكن للاستفادة بها على قدر الامكان .
 - ٣ - مراعاة التوحيد والتنميط على قدر الامكان وقد افردنا له فقرة خاصة .
 - ٤ - مراعاة الاعتبارات الفنية للمعدة أو الآلة الجديدة بالنسبة للمعدات والآلات

الموجودة فعلا من ناحية القوة المحركة ، والتنسيق بين الجديد والقديم ،
والمواصفات الفنية .

٥ - اختيار الوقت المناسب للشراء من ناحية ارتفاع الاسعار في وقت معين
وانخفاضها في أوقات أخرى .

٦ - التعرف على المعروض من المعدات والآلات في السوق لتحديد ما يتناسب
مع احتياجات العمل .

٧ - مراعاة الاعتبارات المالية من ناحية الاعتمادات المالية المتاحة للشراء
ومحاولة الاستفادة بها على أحسن وجه .

٨ - التعرف على مورد التسلیم .

٩ - التأكد من أن المورد سيشرف على التركيب والتشغيل ، كما أنه سيتكفل
بتدريب المختصين على التشغيل ، وكذلك ضمان التشغيل لفترة محددة
ومسئوليته عن الصيانة والإصلاح وقطع الغيار مستقبلا .

ثالثا : التوحيد والتنميط :

يوجد اتجاه متزايد نحو توحيد وتنميط مواصفات الادوات والآلات
والمعدات مثل استخدام أنواع معينة من الآلات الكاتبة أو الطباعة وذلك
لتوحيد جهة الشراء والإصلاح والصيانة من ناحية ، وكذلك لتسهيل الحصول
على قطع الغيار عند الحاجة إليها ، بدلا من الحصول عليها من العديد من
الجهات في حالة الاستخدام أكثر من نوع ، وكذلك تسهيل عملية الرقابة وتقليل
الفساد .

ومن ذلك استخدام أنواع معينة من اثاث المكاتب ذات شكل ولون موحد
على ان يحدد لكل مستوى إدارى حجم معين من هذه المكاتب ، كان يوجد شكل
معين لمكاتب الموظفين الكتابيين وشكل معين لمكاتب رؤساء الأقسام ، وشكل
ثالث لمديرى الإدارات وهكذا .

ويدخل في ذلك توحيد المساحة التى تشترك لمكتب كل مستوى من
مستويات الموظفين .

وكذلك يمكن توحيد المواد المكتبية كالورق وورق الكربون وأشرطة الآلات
الكاتبة وغيرها مع تحديد مواصفات قياسية لكل نوع .

رابعاً : أنواع المعدات والآلات المكتبية :

١ - الآلات الحاسوبية :

(أ) الآلات الحاسبة اليدوية والتي تقوم بعمليات الجمع والطرح
والتكرار والضرب والقسمة .

(ب) آلات اعداد الفواتير والتي يمكن بها اعداد الفواتير متضمنه بيانات
كتابية وبيانات رقمية كما تقوم بعمليات حسابية كالجمع والطرح،
وتنتج هذه الآلات النتائج الآتية : -

- قيمة كل صنف (عدد الوحدات \times سعر الوحدة) .
- جمع قيمة الاصناف رأسياً وإثبات المجموع الكلي .
- حساب مقدار الخصم واستبعاده من المجموع .
- اضافة مصاريف النقل والتأمين وإيجاد اجمالي الفاتورة .

(ج) الآلات الحاسوبية الرقمية :

يستخدم هذا النوع لتسجيل البيانات الرقمية فقط في الخانات المخصصة
لكل بيان وذلك مثل بطاقة الصنف في المخزن يسجل فيها الكمية الواردة
والكمية المنصرفة وسعر الوحدة والقيمة الاجمالية والرصيد وقيمهته ، ويمكن
في هذه الحالة استخدام دليل رقمي للاصناف بدلاً من اسمائها ، ولهذه الآله
قدرة على ايجاد قيمة الكمية الواردة ، وقيمة الكمية المنصرفة ، وقيمة الرصيد،
وذلك بطريقة آليه . كما أن لها قدرة على اظهار الفرق بين الرصيد وحد
الطلب للصنف .

كما يمكن استخدام هذه الآله في الترحيل الى حسابات دفتر الاستاذ
مع اجراء التعديل اللازم في خانات البطاقة .

(د) الآلات الحاسوبية الرقمية الحرفية :

يستخدم هذا النوع لتسجيل البيانات الرقمية المصحوبة بأوصاف

تسجل بالحروف كما هو الحال في الدفاتر اليومية المساعدة حيث يتم تسجيل أسماء العملاء في يومية المبيعات ويومية النقدية ويومية أوراق القبض .

ويتطلب هذا النوع مثل النوع السابق تصميم برنامج العمليات الآلية طبقا لأنواع العمليات الحسابية التي يتعين إجراؤها وترتيب اجراء هذه العمليات مثل اعداد كشوف الاجور واعداد الحسابات الجارية وغير ذلك .

٢ - الآلات الكاتبة الحديثة :

(أ) آلة التسجيل بالاملاء ، حيث يقوم المدير باملاء الرسالة أمام فتحة التسجيل فيتم تسجيلها على قرص أو شريط ممغنط ، ثم يقوم السكرتير بتفريغ التسجيل وكتابة الرسالة على الآلة الكاتبة .

(ب) الآلة الكاتبة عديمة الضوضاء ، وتستخدم هذه الآلة في نفس مكاتب القادة الإداريين حيث يتطلب الأمر وجود الهدوء ، ولهذه الآلة فرملة على ذراع الحروف لمنعها من أحداث ضوضاء .

(ج) الآلة الكاتبة الكهربائية ، وتتميز بأنها تعمل بالكهرباء ولا تحتاج إلا إلى مجرد لمس بسيط على مفاتيح الحروف ، كما يمكنها التحكم في الهوامش والمسافات بين الحروف بحيث تتناسب مع سمك الحروف حتى تعطى الشكل المناسب للمصفحة المطبوعة ، وبجانب أنها تعطى الرسالة مظهرا انيقا فإنه يمكن استخراج ما يقرب من ٢٠ نسخة كربونية عن طريقها ، كما يمكن كتابة الاستنسل عليها .

(د) الآلة الكاتبة متعددة احجام الحروف ، وهي آلة تشتمل على احجام مختلفة للحروف مما يساعد على التجهيز لطبع النماذج والتقارير .

(هـ) الآلة الكاتبة الالكترونية ذات الذاكرة ، وهي آلة الكترونية ذات ذاكرة يمكن أن يخزن فيها مجموعة رسائل أو تقارير معينة ويمكن استرجاعها بسهولة عند الطلب ، حيث تقوم الآلة بكتابتها بمجرد الضغط على زر التشغيل ، كما يمكن إجراء أي تعديل بالاضافة أو الحذف في التقارير المخزنة فيها .

(و) الآلة الكاتبة ذات الشريط المثقب ، وهى آلة إلكترونية لها قدرة على الكتابة على شريط مثقب ، حيث يمكن استخراج أى عدد من النسخ من الرسالة المسجلة بمجرد الضغط على زر التشغيل ، وتتميز بأن جميع النسخ المستخرجة منها تعتبر كلها نسخة أصلية .

(ز) آلة كتابة الشيكات ، وهى آلة تستخدم فى تحرير الشيكات بطريقة تخريم الحروف والأرقام على الشيك بحيث يستحيل التزوير .

٣ - آلات النسخ وإنتاج الصور :

(أ) آلة طبع الاستنسل .

(ب) آلة طبع الألفست ، حيث يتم كتابة النص الأصلي على ورق حساس يسمى ماستر ، ثم يتم إدخاله فى آلة الطبع لاستخراج النسخ المطلوبة ، ويلحق بها أحيانا آلة أخرى للتصوير حيث يتم نقل النص المكتوب على ورق عادى بالتصوير على ورق الماستر ثم يدخل فى آلة الطبع لطبع عدد النسخ اللازمة .

(ج) آلات تصوير المستندات .

(د) آلة كتابة العناوين ، وتتكون من جهازين الأول يقوم بتسجيل الاسم والعنوان على لوحات معدنية صغيرة يتم ترتيبها فى درج الجهاز الآخر ، وبدلا من كتابة عنوان كل عميل على الظروف الخاص به يتم وضع المظاريف فى مكان خاص فى الجهاز الآخر حيث يتم سحبها آليا وتسجيل العناوين عليها .

(هـ) آلة التغليف بالبلاستيك .

٤ - أجهزة الاتصال :

(أ) خط التليفون المتوازي الذى يخدم أكثر من مكتب .

(ب) التليفون المسجل الذى يمكنه أن يسجل المكالمات التليفونية فى

غيبية صاحب التليفون ، الذى يمكنه ان يستمع الى التسجيل عند عودته •

(ج) جهاز التلبرنتر وهو مكون من جهاز ارسال وهو يشبه الآلة الكاتبة حيث تسجل عليه الرسالة المطلوب ارسالها الى فرع المنظمة مثلا ، ثم يتم تسجيل هذه الرسالة فى جهاز الاستقبال فى الفرع حيث يتم كتابتها بنفس طريقة تسجيلها •

(د) جهاز التلكس وهو تطوير للتلبرنتر ويمكن به نقل الرسالة داخل الجمهورية وخارجها •

(هـ) الدوائر التليفزيونية المغلقة حيث يمكن عن طريقها نقل البيانات والمعلومات من مكان الى آخر داخل المنظمة ، وخاصة الرسوم والمستندات والنماذج •

٥ - معدات الفهرسة والمحفوظات :

(أ) البطاقات وهى ثلاثة مقاسات $7 \frac{1}{4} \times 12$ سم ، 10×15 سم ، $12 \frac{1}{4} \times 20$ سم ويستخدم كل نوع حسب حجم البيانات المطلوب تسجيلها عليه •

(ب) ادراج البطاقات وهى ثلاثة مقاسات حسب مساحات البطاقات •

(ج) الكاردكس وهى ثوحت تحفظ افقيا فى شبه ادراج وهى مثبت عليها جيوب للبطاقات يسجل فيها بيانات العاملين او بيانات المخازن •

(د) ادراج الملفات •

(هـ) الرفوف المعدنية •

(و) آلة ادخال المراسلات فى المظاريف •

(ز) آلة فتح المظاريف بدون المساس بمحتوياتها •

(ح) آلة اعدام المستندات •

خامسا : الرقابة على استخدام المعدات والآلات المكتبية :

- ١ - التأكد من التدريب الجيد للموظفين الذين يعملون على هذه الآلات والمعدات
- ٢ - تحديد موظف مسئول عن كل آلة أو معدة ليتمكن محاسبته عند الحاجة .
- ٣ - عدم ترك الآلات والمعدات بعد انتهاء العمل بدون رقابه .
- ٤ - التأكد من ان عمليات الصيانة والاصلاح تتم بطريقة منتظمة سواء بالنسبة لعقود الصيانة أو الصيانة المحلية داخل المنظمة .
- ٥ - تخصيص سجل لكل آلة أو معدة في شكل بطاقة أو ملف به بيانات عن الآلة من ساعة شرائها حتى ساعة التخلص منها ، وبيانات عن انتاجها .
- ٦ - اعداد جدول يومية يتضمن بيانات عن المعدات والآلات المعطلة وأسباب العطل .
- ٧ - ترتيب المعدات والآلات التي تقوم بعمليات مترابطة بحيث يمكن الحصول على أفضل انسياب للعمل .

سادسا : الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إنشاء مبنى جديد للمنظمة :

- ١ - تسهيل حركة العمليات الأساسية للعمل وان يكون التركيز على الجوانب الوظيفية للمبنى ، وان يأتى التركيز على النواحي الجمالية بعد ذلك .
- ٢ - تحقيق راحة وسعادة الموظفين لارتباط ذلك بالروح المعنوية وانتاجيتهم .
- ٤ - المرونة التي تسمح بالتوسع في المستقبل لمواجهة مختلف التوسعات والاحتياجات في المستقبل .
- ٥ - تناسب التكاليف مع الفائدة التي تجنى من وراء اقامة المبنى .

سابعا : تصميم أماكن العمل :

١ - ما هو تصميم أماكن العمل :

هو ترتيب الأثاث والادوات والمعدات والآلات في إطار مساحة المكتب ، وبطريقة تتناسب مع تسلسل خطوات العمل - مع الاستغلال الكامل لمساحة

المتاحة للعمل ، ومراعاة استبعاد الخطوات غير الضرورية والتخلص من السجلات ، والمحفوظات غير المطلوبة والتي تشغل حيزا من المساحة ، واستخدام قطع أثاث مناسبة ولو كانت أصغر حجما ، واستخدام آلات تمكن من إحلال شخص واحد لادارتها محل عدد أكبر من الموظفين .

٢ - مبادئ التصميم بصفة عامة .

(أ) أن يراعى انسياب العمل الى الامام بصفة مستمرة وفي خط مستقيم على قدر الامكان .

(ب) وضع الادارات والاقسام ذات العمل المتشابه والمترابط بالقرب من بعضها البعض .

(ج) وضع أماكن الخدمات المركزية مثل الآلات الكاتبة والطابعة والحفظ في مواقع متوسطة لتسهيل الوصول اليها .

(د) استخدام التجهيزات الموحدة التي تحقق وحدة المظهر مع المرونة اللازمة التي تسمح بالتعديل عند الحاجة .

(هـ) مراعاة ترك فراغ بين المكاتب يسمح بحركة الموظفين ويمنع أى احتكاك أو اصطدام .

(و) يراعى ان يسمح التصميم باجراء أى تعديل تبعا لاحتياجات العمل .

(ز) عند تخطيط تصميم مكان العمل فإنه من الضروري أن يتم ذلك أولا على رسم تخطيطي يمثل مساحة المبنى بجميع حجراته وادواره ومصغره بنسبة معينة بحيث يمكن تحديد مكان كل اهارة أو قسم على الرسم ، ويمكن ان يستخدم في ذلك قطع ورق تقص بمساحة المكاتب والاثاث والمعدات ومصغرة بنفس نسبة تصغير رسم المبنى ، وبحيث يمكن تحديد مواقع الاثاث والمعدات في أماكنها على قدر الامكان .

(ح) ان يحقق التصميم سهولة الملاحظة والاشراف .

(ط) توفير راحة الموظفين .

٣ - المكتب المفتوح .

من الاتجاهات الحديثة في تصميم أماكن العمل استخدام أسلوب المكتب

المفتوح ، ويتم بتخصيص مساحة كبيرة لاحدى الادارات مثلا حيث تقسم بواسطة قواطع زجاجية تفصل بين كل قسم وآخر ، ويوضع مكتب المدير فى مكان مرتفع قليلا عن مستوى المكاتب وفى نفس هذه المساحة وبحيث يمكنه ملاحظة الموظفين بسهولة .

وعادة يتم ترتيب مكاتب الموظفين داخل المساحة المخصصة لكل قسم فى اتجاه واحد بحيث يكون وجه كل موظف مواجه لظهر الموظف الآخر مما يقلل من فرص الحديث غير الضرورى بينهم .

وقد ثبت ان المكتب المفتوح يوفر الكثير من المساحة نتيجة عدم وجود حوائط كما انه يسهل معه اجراء أى تعديل حيث يمكن نقل هذه القواطع وتحريكها بسهولة .

٤ - المكاتب الخاصة للقادة الاداريين .

من المشاكل الشائعة فى الكثير من الدول النامية ان يكون لبعض الرؤساء أو القادة حجرة خاصة ملحق بها حجرة أخرى أو أكثر للسكرتارية أو لمدير المكتب ، ان الاسراف فى مساحة المكاتب الخاصة يستغرق فى بعض الحالات الكثير من المساحة المتاحة للعمل مما يؤثر تأثيرا سيئا على العمل والموظفين بسبب ضيق المساحة المخصصة للعمل .

والذى نقصده هنا هو الاسراف فى مساحة المكاتب الخاصة ولابد ضد فكرة المكتب الخاص حيث انه ضرورة من ضرورات العمل .

ثامنا : تهيئة البيئة الصالحة للعمل :

تعتبر تهيئة بيئة العمل من العوامل الاساسية التى تساعد على كفاية الانتاج ، فاذا علمنا ان الموظف العادى ينفق حوالى ست ساعات يوميا فى المتوسط فى مكتبه أى حوالى ربع سنين حياته فان ذلك يستحق منا العناية بالعوامل التى تساعد الموظف على اداء عمله باعلى كفاية ممكنة .

وتتمثل هذه العوامل فيما يلى :

١ - الضوء :

من الضروري تهيئة الضوء الطبيعي الكافي للمكتب ، وإذا تعذر الضوء الطبيعي فإنه يجب تدبير الضوء الصناعي الوافر ، ومن الخير استخدام الاضاءة الحديثة التي تقلل من الجهد العين الى جانب أنها تضيء مظهرها جذابا على المكتب .

٢ - الضوضاء :

ان التحكم في الضوضاء عامل هام ، فان نسبة من الضوضاء مهما كانت ضئيلة تسبب التعب ويزداد هذا التعب بازدياد الضوضاء .

وتنشأ الضوضاء من استخدام الآلات المكتبية ومن كثرة المترددين على المكتب وأصوات قفل الابواب وغير ذلك .

كذلك فانه من الضروري تجنب الضوضاء في المكتب على قدر الامكان وتهيفة الجو الذي يساعد الموظفين .

٣ - الحرارة :

لا شك أن تعرض الموظفين في المكتب الى درجة حرارة غير ملائمة يؤثر على صحتهم وكفايتهم ، كالبرد في الشتاء والحر في الصيف ، ودرجة الحرارة المرغوبة تختلف من مكتب الى آخر وفقا لاحتمال موظفيه ونوع الملابس التي يرتدونها أو تبعاً لحالتهم الصحية ، ومع ذلك فان درجة الحرارة المقبولة هي ٧٢ درجة فارنهایت أو ٢٤ درجة مئوية ، وينبغي تجنب التيارات الهوائية في المكتب شتاء ، ومحاولة تهيئة درجة حرارة مناسبة شتاء عن طريق التدفئة أو التكييف .

المراجع

أولا : كتب أصدرها المؤلف :

- ١ - لأنحه تنظيم المحفوظات ، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٧ .
- ٢ - تنظيم المحتويات في دور الحكومة والشركات ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٨ .
- ٣ - جداول ترقية أسماء المؤلفين العرب في المكتبات ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .
- ٤ - الطرق الحديثة في ادارة وتنظيم المحفوظات ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ .
- ٥ - تنظيم المعلومات الصحفية في الارشيف والمكتبات ، الطبعة الاولى ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ .
- ٦ - دليل تنظيم المحفوظات في القطاع الحكومى ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ١٩٦٩ .
- ٧ - دليل تنظيم المحفوظات في الشركات والمؤسسات العامة ، القاهرة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ١٩٦٩ .
- ٨ - المحفوظات : القداول ، التصنيف ، الفهرسة ، الحفظ ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ .
- ٩ - المحفوظات : القداول ، التصنيف ، الفهرسة ، الحفظ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ .
- ١٠ - تنظيم المعلومات الصحفية في الارشيف والمكتبات ، الطبعة الثانية ، طبعة منقحه ومزيدة ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٠ .
- ١١ - الارشيف ودوره في مجال المعلومات الادارية ، بالاشتراك مع الدكتور محمسود عباس حمودة ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥ .

ثانيا : كتب أخرى :

- ١ - نظام الاتصال وعملية الادارة ، تأليف أحمد فؤاد شريف ، القاهرة ، المعهد القومى للادارة العليا ، ١٩٦٢ .
- ٢ - الوثائق التاريخية ، تأليف محمد أحمد حسين ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٣ - التصنيف التحليلي لمحفوظات الدولة ، القاهرة ، مجلس الوزراء ، ١٩٥٦ .
- ٤ - محاضرات في تاريخ دار المحفوظات العمومية ، تأليف عبد العزيز الشربيني ، ١٩٥٧ .
- ٥ - تقرير عن دراسة حالة المحفوظات العامة بالدولة وامكانيات تنظيمها اعداد أبو الفتوح حامد عودة ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ١٩٧٩ . (آلة كاتبة) .
- ٦ - محاضرات في الادارة المكتبية والسكرتارية والمحفوظات ، اعداد عبد العزيز توفيق وأبو الفتوح حامد عودة ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ١٩٦٨ .
- ٧ - لائحة محفوظات الحكومة الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمعاشات ونظام غرف الحفظ ، القاهرة هيئة المطابع الأميرية ، ١٩٧٣ .
- ٨ - الادارة العلمية للاعمال المكتبية ، تأليف على أحمد على ، وروحيه السيد ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ .
- ٩ - مهارات الاتصال للسكرتارية ، ادارة الاجتماعات والمقابلات الشخصية وكتابة التقارير ، تأليف على أحمد على ، وروحيه السيد ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ .
- ١٠ - معدات مكتبية ، تأليف حسن محمد عبد الحق ، القاهرة ، بدون ناشر ، ١٩٨٣ .
- ١١ - خبرات ومهارات وقدرات العمل المكتبى ، تأليف على أحمد على ، وروحيه السيد ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ .
- ١٢ - واجبات السكرتارية ، تأليف على أحمد على ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠ .
- ١٣ - الادارة ، تأليف د. عمر الجوهري ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ١٤ - دراسات في العلاقات الصناعية ، تأليف محمد على سالم ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ١٥ - معدلات الاداء ، تأليف أمينة الحفنى ، القاهرة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، بدون تاريخ .

٨٧ / ٤٥٢٥

٩٧٧ - ٠٥ - ٠٥٧٧ - ٣

مطبعة القاهرة الجديدة

٣٣ شارع الجيش تليفون ٩٠٤٢٨٦

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد زكي العالقي



62300000024 15